

Distr.: General
8 December 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البندان ١٢٨ و ١٢٩

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٣ المتعلق بتعزيز إدارة
الشؤون السياسية والتقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة
والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية
العامة و/أو مجلس الأمن

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٣ المتعلق بتعزيز إدارة الشؤون السياسية (A/65/161 و Corr.1) وفي تقريره عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/65/328 و Add.1-5 و Add.1/Corr.1 و 2 و Add.2/Corr.1). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقريرين، بممثلين للأمين العام، قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وقد قدم تقرير الأمين العام عن تعزيز إدارة الشؤون السياسية (A/65/161 و Corr.1) عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٣. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية قررت جملة أمور في ذلك القرار منها الموافقة على ٤٩ وظيفة إضافية وإعادة هيكلة إدارة الشؤون السياسية. كما طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً شاملاً في دورتها الخامسة والستين



عن فعالية وكفاءة الهيكل الجديد في تنفيذ الولايات وعن الإنجاز البرنامجي والتحسينات الحاصلة في عمليتي الإدارة والتنظيم والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وملاحظاتها في هذا الصدد في الفرع الثاني أدناه.

٣ - ويتضمن تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمسعاري الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/65/328 و Add.1-5 و Add.1/Corr.1 و 2 و Add.2/Corr.1) الاحتياجات المقترحة لما مجموعه ٢٩ بعثة سياسية خاصة ناشئة عن قرارات الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، والتي يبلغ صافيها ٦٠٠ ٤٢٠ ٦٧٦ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٢٤٥/٦٤، على ميزانيات ٢٦ بعثة سياسية خاصة لعام ٢٠١٠ يبلغ صافيها ٥٠٠ ٥٢٦ ٥٦٩ دولار وقررت أن يكون الاعتماد الإجمالي للبعثات السياسية الخاصة، المطلوب في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بليون دولار. وقررت الجمعية كذلك، في قرارها ٢٦٠/٦٤، توفير المبالغ المطلوبة لتلبية الاحتياجات الإضافية البالغ صافيها ٨٠٠ ١٠٢٠ ٨٠٠ دولار لممثل الأمم المتحدة في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة التابع لصندوق تنمية العراق وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات وفريق الرصد المعني بالصومال من الاعتماد البالغ ٥٠٠ ٥٢٦ ٥٦٩ دولار الذي سبق أن وافقت عليه الجمعية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في قرارها ٢٤٥/٦٤. وعلاوة على ذلك، أبلغ المراقب المالي للجنة الاستشارية، في رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وجهها إليها، عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٩٣٩ (٢٠١٠)، بأن الاحتياجات البالغ صافيها ٥٠٠ ١٩٠ ٤ دولار لتغطية تكاليف ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ستبلى من الرصيد الحر المتوقع أن يتبقى من الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وأن احتياجات ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ستقدم في سياق تمويل البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١١ (انظر الفقرات ١٢٢ إلى ١٢٥ أدناه).

٥ - وترد مقترحات الأمين العام المطلوب من الجمعية العامة اتخاذ إجراءات بشأنها فيما يتعلق بالموارد المتصلة بميزانيات ٢٩ بعثة سياسية خاصة لعام ٢٠١١، التي ستحمل على الاعتماد الإجمالي المخصص للبعثات السياسية الخاصة في الباب ٣، الشؤون السياسية، من

الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، في الفقرة ٣٤ من تقريره (A/65/328). وترد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الموارد المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة في الفرع الثالث أدناه. كما تقدم اللجنة بعض الملاحظات العامة والتوصيات في الفقرات ١٤ إلى ٢٧ أدناه.

ثانياً - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٣ المتعلق بتعزيز إدارة الشؤون السياسية

٦ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قررت جملة أمور، في قرارها ٢٦١/٦٣ المتعلق بتعزيز إدارة الشؤون السياسية، منها الموافقة على ٤٩ وظيفة إضافية من أصل ١٠١ وظيفة مقترحة، وإعادة هيكلة إدارة الشؤون السياسية بتقسيم شعبة آسيا والمحيط الهادئ وشعبة الأمريكتين وأوروبا، وبالتالي إنشاء ٦ شعب إقليمية. كما طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يعيد تقديم اقتراحاته المتعلقة بإنشاء شعبة لتخطيط السياسات ودعم الوساطة وقررت ألا تنشأ في ذلك الوقت وحدة لدعم البعثات السياسية الخاصة. وقد قدم تقرير الأمين العام (A/65/161 و Corr.1) عملاً بالفقرة ٤٠ من القرار، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والسنتين تقريراً شاملاً عن فعالية وكفاءة الهيكل الجديد في تنفيذ الولايات وعن الإنجاز البرنامجي والتحسينات الحاصلة في عمليتي الإدارة والتنظيم والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.

٧ - وتشير اللجنة الاستشارية كذلك إلى أن الجمعية العامة أيدت، في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، اقتراح الأمين العام بإنشاء شعبة للسياسات والتخطيط ودعم الوساطة ومكتب لفرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب داخل إدارة الشؤون السياسية.

٨ - ويصف الفرع الأول من تقرير الأمين العام (A/65/161 و Corr.1) توزيعاً، على نطاق إدارة الشؤون السياسية، للوظائف الإضافية الـ ٤٩، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٦١/٦٣. وقد ووفيت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بخريطة تنظيمية للإدارة ألحقت باعتبارها المرفق الأول. وعلمت اللجنة بأن الإدارة قد أجرت استعراضاً لأساليب عملها وأنها حالياً بصدد تنفيذ التوصيات المنبثقة عنه. ويتضمن الفرع الثاني من تقرير الأمين العام معلومات عن إعادة هيكلة وتعزيز الإدارة ويوضح كيف جعلت هاتان العمليتان الإدارة أقدر على تنفيذ المهام الموكلة إليها وزادت من فعاليتها ومرونتها في مواجهة مجموعة من التحديات في المجالات التالية:

- (أ) منع نشوب النزاعات، والوساطة، ودعم عمليات السلام (الفقرات ١٥ إلى ٢٢)؛
- (ب) مساندة العمليات الميدانية (الفقرات ٢٣ إلى ٢٩)؛
- (ج) تيسير عملها مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية (الفقرة ٣٠)؛
- (د) تيسير التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (الفقرات ٣١ إلى ٣٨)؛
- (هـ) تيسير دورها بصفتها جهة التنسيق لأنشطة المساعدة الانتخابية بالأمم المتحدة (الفقرات ٣٩ إلى ٤٣)؛
- (و) تحسين قدرتها على الإسهام في آليات بناء السلام وتعزيز عملياتها الخاصة بالتعلم المؤسسي (الفقرات ٤٤ إلى ٤٩)؛
- (ز) دعم لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن ومجموعات الرصد (الفقرتان ٥٠ و ٥١).

٩ - ويتناول الفرع الثالث من تقرير الأمين العام بالتفصيل المجالات التي لا تزال فيها تحديات أو لا تكفي فيها القدرات، مما يتطلب من إدارة الشؤون السياسية الاعتماد على موارد من خارج الميزانية وعلى غير ذلك من الترتيبات. وأحد هذه المجالات انعدام الاتساق فيما يتعلق بقدرات الموظفين على نطاق الشعب الإقليمية الست التابعة للإدارة، وهو أمر لا يزال يشكل على ما يرى مشكلة في تعامل الإدارة مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ويعوق الرقابة الإدارية (الفقرة ٥٣). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن من المقترح أن يرأس الشعب الست مدير (برتبة مد-٢) ونائب مدير (برتبة مد-١) لضمان أقصى قدر من الرقابة والتمثيل والتغطية. وكما ذكر، يرأس اثنتين من هذه الشعب (شعبة الأمريكتين وشعبة آسيا والمحيط الهادئ) مديران برتبة مد-١ فقط، في حين يرأس شعبة واحدة (شعبة أوروبا) مدير برتبة مد-٢ دون نائب مدير برتبة مد-١ ليوفر له الدعم الاحتياطي. وتشير اللجنة إلى تعليقاتها وتوصياتها في هذا الصدد (انظر A/62/7/Add.32، الفقرات ٥٦ و ٦٧ و ٦٩) التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٦١/٦٣.

١٠ - ويشير الأمين العام أيضا إلى أن الإدارة تواجه صعوبات في إدارة الاتصالات الخارجية بفعالية بسبب الافتقار إلى قدرة داخلية مخصصة لذلك، مما يضطرها إلى الاعتماد على ترتيبات مخصصة للاتصال دعما لعمليات السلام والبعثات السياسية وللترويج لأهمية الإجراءات الوقائية التي تتخذها الأمم المتحدة (A/65/161 و Corr.1، الفقرة ٥٧). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن وظيفة برتبة ف-٤ مطلوبة لهذا الغرض في سياق

مقترحات التعزيز لم تحظ بالموافقة وأن من الموصى به في ذلك الوقت أن تؤدي المهام المتوخاة لتلك الوظيفة اعتماداً على الموارد الحالية من الموظفين.

١١ - وإضافة إلى ذلك، يشير الأمين العام إلى عدم كفاية قدرة المكتب التنفيذي على مواكبة الاحتياجات التي تتطلبها إدارة الشؤون اليومية في مجال الموارد البشرية لـ ٢٧٥ موظفاً، باستثناء الموظفين الملحقين بالبعثات السياسية الخاصة (A/65/161 و Corr.1، الفقرتان ٦١ و ٦٢). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تمويل المساعدة المؤقتة العامة المهادف إلى تغطية تكاليف ثلاث وظائف (وظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفتان من فئة الخدمات العامة) قدم لمساعدة الإدارة، وذلك ريثما يتم وضع منهجية لترتيبات دعم البعثات السياسية الخاصة (انظر A/62/7/Add.32، الفقرة ٨١). ويفيد الأمين العام كذلك في الفقرة ٦٣ من تقريره (A/65/161 و Corr.1)، أن الأموال المرصودة للسفر في إطار مخصصات الميزانية العادية غير كافية، إذ لا تغطي سوى ثلث تكاليف السفر الفعلية للإدارة، الأمر الذي يضطرها للجوء إلى التمويل من خارج الميزانية لتغطية تكاليف السفر اللازمة للاضطلاع بولاياتها. وترى اللجنة أن من اللازم رسم صورة واضحة لمجموع الموارد المتاحة عموماً لسفر موظفي إدارة الشؤون السياسية، بما في ذلك الموارد المرصودة في الميزانية العادية، والاعتمادات المخصصة للسفر المدرجة في ميزانيات مختلف البعثات السياسية الخاصة، والموارد الخارجة عن الميزانية، وذلك من أجل كفالة اتباع نهج متوازن وترشيد مخصصات السفر في الإدارة.

١٢ - وفيما يتعلق بمسألة مساندة البعثات السياسية الخاصة، يشير الأمين العام إلى أن الخيارات تستكشف لإتاحة البعثات الميدانية التي تقودها إدارة الشؤون السياسية إمكانية الاستفادة من القدرات القابلة للانتشار السريع المتوافرة لعمليات حفظ السلام في مجالات إصلاح قطاع الأمن، والسجون، والقيام بأعمال الشرطة، بما في ذلك إدخال تحسينات على الانتشار السريع واللوجستيات والشراء. ويبين الأمين العام أن هذا سيتيح للإدارة أن تستجيب بسرعة للتغيرات في ولايات مجلس الأمن وللتحولات السياسية داخل البلدان، مع توفير إمكانية للتسريع بزيادة أو إنقاص قدرة المقر لمساندة البعثات السياسية الخاصة. وأشار كذلك إلى أن من المتوقع أن تعالج الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني التي اعتمدت مؤخراً بعض التحديات في الميدان لكن قد تكون هناك حاجة إلى بعض القدرات المتغيرة لمساندة وإدارة البعثات السياسية الخاصة بما ينسجم مع حجمها وولايتها (A/65/161 و Corr.1، الفقرتان ٥٩ و ٦٠). ويعتزم الأمين العام تقديم اقتراح في هذا الصدد إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

١٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم يتم بعد إبرام اتفاق مستوى الخدمات الخاص بالدعم الإداري واللوجستي الذي تقدمه إدارة الدعم الميداني لإدارة الشؤون السياسية، والذي سيوضح أدوار ومسؤوليات كل من هاتين الإدارتين والبعثات نفسها (A/65/161 و Corr.1، الفقرة ٢٩). وعلمت اللجنة أنه يجري حاليا وضع نصه النهائي. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى توصية مجلس مراجعي الحسابات بأن تكفل الإدارة تقسيما دقيقا وعمليا للمسؤوليات المتعلقة بالمساندة الإدارية للبعثات السياسية الخاصة، ولا سيما في مجال الشراء (انظر الفقرة ٢٠ أدناه). وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد أهمية الاتفاق وتشدد على ضرورة التسريع بوضع نصه النهائي، بما في ذلك التبليغ عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وخاصة ما يتعلق منها بالتقسيم الدقيق والعملي لمسؤوليات المساندة الإدارية للبعثات السياسية الخاصة.

ثالثا - التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمسعاري الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

ألف - اعتبارات عامة وتوصيات

١٤ - ترحب اللجنة الاستشارية بإدخال تحسينات إضافية على عرض ميزانيات البعثات السياسية الخاصة، ولا سيما القيام، استجابة لطلب سابق للجنة، بإدراج معلومات عن الأداء البرنامجي لعام ٢٠١٠ لأكبر بعثتين، وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، اللتان تستأثران بنسبة ٧١ في المائة من الاحتياجات (A/64/7/Add.13، الفقرتان ٧ و ٩). غير أنه يتعين بذل مزيد من الجهود لصياغة مؤشرات الإنجاز بحيث يتيسر قياس الأداء ويتسنى تحسين تقييم التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المتوقعة. وترى اللجنة الاستشارية أيضا أنه ينبغي بذل جهود لتعزيز الاتساق في جودة عرض ميزانيات جميع البعثات السياسية الخاصة. وتشير اللجنة كذلك إلى أن حالات انخفاض الاحتياجات تحت وجوه إنفاق محددة، في سياق تقارير الأداء، لا تشكل حتما وفورات؛ فقد تكون أيضا ناتجة عن نقص في الإنفاق أو إشارة إلى مبالغة في تقدير الميزانية.

١٥ - ولاحظت اللجنة الاستشارية أيضا إدراج معلومات بشأن التعاون والتنسيق مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في مقترحات ميزانيات البعثات السياسية الخاصة. وترى اللجنة أنه يتعين بذل مزيد من الجهود لمراعاة إمكانيات التعاون بين شتى كيانات الأمم

المتحدة في موقع جغرافي معين، مثل إمكانية التعاون في مجال النقل البري، واستكشاف إمكانيات تقاسم التكاليف حيثما يكون ذلك ممكناً بغية تحقيق وفورات في التكاليف أو أوجه كفاءة أخرى فيما يتعلق بالخدمات أو المعدات.

١٦ - وترى اللجنة الاستشارية أن عرض ميزانيات البعثات السياسية الخاصة ينبغي أن يتضمن معلومات عن جميع الموارد المتاحة من مختلف مصادر التمويل. فعلى سبيل المثال، لم تشمل احتياجات مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية على معلومات عن الدعم المقدم من الموارد الخارجة عن الميزانية في شكل وظائف. وقد قدمت إلى اللجنة معلومات بهذا الشأن، لدى استفسارها (انظر الفقرة ٤٣ أدناه). وترى اللجنة الاستشارية أنه يتعين أن يكشف تماماً عن مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية المقدمة للبعثات السياسية الخاصة، وذلك ليتسنى إجراء تحليل واضح وشفاف للموارد المقترحة مقارنة بالقدرات المتاحة من جميع أنواع التمويل والاحتياجات المحددة. وعلاوة على ذلك، يتعين أن تتضمن عروض ميزانيات البعثات السياسية الخاصة في نسق واحد معلومات عن معدلات الشواغر الفعلية والمدرجة في الميزانية؛ وتغيرات الاحتياجات من الموارد؛ ووصفاً واضحاً للمهام المنوطة بالوظائف الجديدة المقترحة؛ وخرائط تنظيمية، تشمل الوظائف الحالية والوظائف المقترحة والرتب؛ ويتعين أن تحدد ما إذا كانت وظيفة مقترحة ما تدرج في إطار إعادة تقديم طلب سابق.

١٧ - وقد دعت اللجنة الاستشارية مراراً إلى زيادة الشفافية في عرض الموارد المتعلقة بالاستشاريين في سياق البعثات السياسية الخاصة وأوصت بألا يلجأ إلى الاستعانة بالاستشاريين إلا لفترات قصيرة وللحصول على خبرات بالغة التخصص (A/64/7/Add.13، الفقرة ٥٥). وينبغي بالتالي بذل جهود للتأكد من أن الدعم الملتزم في شكل خبرات استشارية لا يوجد بالفعل داخل البعثة أو في الموقع.

١٨ - وتدرج الموارد المتعلقة بالاشتراكات في قواعد البيانات في كثير من الحالات ضمن الاحتياجات الخاصة بالمجموعتين المواضيعيتين الثانية والثالثة. وفي حين تسلم اللجنة الاستشارية بأن معظم المنشورات المعنية تتعلق بمجموعة خبرات متخصصة تحتاج إليها الأفرقة أو المكاتب في عملها في معظم الحالات، فإنها توصي باستكشاف إمكانية تحقيق وفورات من خلال إدارة الاشتراكات بطريقة تكفل الحصول على الرخص لمستخدمين متعددين بأكبر قدر من الفعالية من حيث التكلفة (انظر الفقرة ٦٤ أدناه).

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعدل الإجمالي للشواغر في البعثات السياسية الخاصة، في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠، كان ٢٨ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين

و ١٩ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين. وعلمت اللجنة أن إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني ومكتب إدارة الموارد البشرية قد اتخذت إجراءات منسقة لمعالجة الوضع، منها زيادة استخدام القوائم، مما خفض معدل الشواغر بالنسبة للموظفين الدوليين إلى ٢٢ في المائة في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٠. وتلاحظ اللجنة كذلك أن القرارات التي قد تتخذها الجمعية العامة بشأن مواعمة شروط الخدمة (انظر A/65/305/Add.1 و A/65/537) قد يكون لها تأثير إضافي في معدلات الشواغر في حال ما إذا أصبحت مواقع سبع بعثات سياسية مراكز عمل يُسمح فيها باصطحاب الأسر.

٢٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أحال، في تقريره، إلى استنتاجات بشأن مسائل تخص أمور المشتريات في بعثات سياسية خاصة ذات حجم متواضع، ورأى أنها ناتجة في المقام الأول عن الإطار القانوني والإجرائي غير الدقيق الذي ينطبق على الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للبعثات السياسية الخاصة، وبخاصة الافتقار إلى تفويض بسلطة الشراء. (A/65/5 (Vol.I)، الفقرات ٣١٢ إلى ٣٣٠). وأوصى المجلس بأن تكفل الإدارة اتفاق إدارة الشؤون السياسية، مع إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني، على توزيع دقيق وعملي للمسؤوليات المتعلقة بالمساندة الإدارية للبعثات السياسية الخاصة، وخاصة في مجال الشراء. وكما ذكر في تقرير اللجنة الاستشارية بهذا الشأن (A/65/498)، الفقرة ٢٩)، فإن الإدارات المعنية قبلت التوصية ويجري اتخاذ تدابير لحل تلك المسائل. وبناء عليه ينبغي الإسراع بتسوية هذا الأمر من أجل كفالة تحديد المسؤوليات والمساءلة بشكل واضح (انظر الفقرة ١٣ أعلاه).

٢١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام تناول، في تقريره السابق بشأن تقديرات البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٠ (A/64/349)، بعض التوصيات التي قدمتها الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٦١ والقرارات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية بهذا الشأن (A/62/7/Add.32 و A/63/593). وفي ذلك الوقت، لاحظت اللجنة جهود الأمين العام للاستجابة للتوصيات لكنها أشارت إلى أنها تتطلع إلى أن يواصل الأمين العام بلورة بعض الأفكار المطروحة وعرضت عددا من المسائل التي تحتاج إلى مزيد من البحث (انظر A/64/7/Add.13، الفقرات ١١ إلى ٢٠). ويقدم الأمين العام معلومات مستكملة عن بعض هذه المسائل في تقريره (A/65/328، الفقرات ١٣ إلى ٢٠).

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام قد وضعت الآن منهجية لإجراء تحليل واستعراض كامل لإحصاءات حجم العمل المتصلة بمساندة وإدارة الأنشطة الممولة من

الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة في الميزانية العادية. ويرد موجز للنهج المتوخى المتألف من خمس مراحل في الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام (A/65/328). وأشار كذلك في التقرير، إلى أن العملية ستبدأ في عام ٢٠١١ بعد الانتهاء من توطيد إجراءات تعزيز إدارة الشؤون السياسية والنظر في الآثار التي يمتثل أن تترتب عن الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني لإدارة الدعم الميداني.

٢٣ - ويقدم الأمين العام أيضا معلومات عن التقدم الذي أحرزته إدارة الشؤون السياسية حتى الآن في وضع استراتيجية لاستخلاص الدروس وإدارة المعارف (المرجع نفسه، الفقرات ١٥ إلى ١٨). وتشير اللجنة إلى أن الإدارة أطلقت شبكة إلكترونية داخلية ستتيح منبرا لتعميم الدروس المستفادة وسائر التوجيهات على نطاق البعثات الميدانية والمقر؛ ويجري إنشاء شبكة نقاط اتصال لتبادل المعارف في الميدان؛ وتعدّد محادثات وحلقات عمل وتجري عمليات أخرى لحصر الدروس المستفادة وتعميمها. كما أدرجت معلومات عن حالة وضع إجراءات تشغيل موحدة (المرجع نفسه، الفقرة ١٤). وترحب اللجنة الاستشارية بهذه التدابير الهادفة إلى تحسين أداء البعثات. وترى اللجنة أنه ينبغي أن يتم إلى جانب هذه المساعي وضع معايير واضحة للتقدم، وكذا استراتيجية للانتقال إلى بعثات المتابعة لحفظ السلام.

٢٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عددا من البعثات السياسية الخاصة لديها ولايات مفتوحة: المستشار الخاص بشأن قبرص، والمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ودعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية. وأشارت اللجنة إلى أن البعثات السياسية الخاصة ينبغي لها بحكم طبيعتها أن تكون محدودة المدة وأن تهدف إلى إنجاز مهام محددة.

٢٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تكاليف الدعم اللوجستي والإداري وأشكال الدعم الأخرى لا تتناسب على ما يبدو في الوقت الحاضر مع تكاليف الأنشطة الفنية لبعض المكاتب ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان التابعة للأمم المتحدة المندرجة في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة. ففي العديد من المكاتب، يساوي عدد الموظفين المخصصين لأنشطة الدعم بل ويفوق عدد الموظفين الفنيين. ويبدو أن بعض المكاتب تترث هيكل عمليات حفظ السلام التي تنبثق منها. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى

أنها قد حذرت، في تقريرها السابق، من استخدام نموذج منمط بشكل لصيق على منوال تجارب عمليات حفظ السلام (A/64/7/Add.13، الفقرة ٢٠). وتعتقد اللجنة أن هذه التوصية ما زالت صالحة في هذا المقام.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، يوجد في بعض المكاتب الفنية الصغيرة هيكل مستقل كامل لإدارة الموارد المالية والبشرية والمادية أو يقترح إيجاد دعم نحو ١٠ إلى ١٥ موظفا فنيا. وترى اللجنة الاستشارية أن هذا النهج يشكل بديلا مكلفا للمنظمة. وفي ضوء ما تقدم، ترى اللجنة أن من الضروري دراسة ترتيبات الدعم والترتيبات التنظيمية للمكاتب التي تندرج في إطار المجموعة الثالثة، وينبغي إيلاء الاعتبار لتوفير الدعم لتلك المكاتب الصغيرة استنادا إلى ما هو قائم من قدرات في المقر أو قدرات الأمم المتحدة في الميدان. وتوصي بأن يطلب إلى الأمين العام أن ينعم النظر في خيارات ممكنة أخرى لزيادة كفاءة توفير الدعم للمكاتب الفنية الصغيرة من خلال ترتيبات أقوى تستند إلى اتفاقات رسمية بشأن تكاليف الخدمات المقدمة ومعايير الأداء. وتعتقد اللجنة الاستشارية أن من الممكن تقديم بديل أكثر فعالية من حيث التكلفة بالقياس إلى إنشاء هيكل مستقل للدعم لكل مكتب من المكاتب. وتوصي اللجنة كذلك بأن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن ما يتوصل إليه من استنتاجات ويقدم مقترحات تتعلق بترتيبات أكثر فعالية من حيث التكلفة لتقديم الدعم للمكاتب الفنية الصغيرة في سياق تقريره المقبل.

٢٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا انعدام الوضوح والاتساق بين بعثات المجموعة الثالثة فيما يتعلق بالتسميات والترتيبات التنظيمية الخاصة بمهام نائب رئيس البعثة ورئيس الأركان. و ترى اللجنة أن ثمة حاجة إلى الأخذ بتسميات متسقة وتحديد مهام الوظيفتين المذكورتين أعلاه بشكل واضح، مع التمييز بين الأدوار والمسؤوليات في كل مرتبة يمكن أن تنشأ فيها الوظيفتان.

باء - توصيات محددة بشأن الاحتياجات من الموارد

٢٨ - يتضمن تقرير الأمين العام (A/65/328 و Add.1-5 و Add.1/Corr.1 و 2 و Add.2/Corr.1) الاحتياجات اللازمة لما مجموعه ٢٩ بعثة سياسية خاصة أنشأت استنادا إلى قرارات الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومن هذا المجموع، تتصل الاحتياجات بـ ٢٨ مكتبا سياسيا وبعثة لبناء السلام وفريقا للجزاءات أذن بها مجلس الأمن وبعثة سياسية واحدة أذنت بها الجمعية. وفيما يتصل بهذه البعثة، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الاحتياجات اللازمة للمستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار مقدمة أيضا إلى الجمعية في سياق البيان ذي الصلة بالآثار

المرتبة في الميزانية البرنامجية؛ وهي مدرجة في التقرير وفقا لطلب اللجنة توحيد الموارد العامة لجميع البعثات السياسية الخاصة.

٢٩ - وتندرج مقترحات الأمين العام الخاصة بالبعثات السياسية الخاصة في إطار ثلاث مجموعات مواضيعية في حين تعرض ميزانيتها أكبر بعثتين (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق) في شكل مستقل نظرا لحجمهما وتعقدتهما:

(أ) المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام (انظر A/65/328/Add.1 و Corr.1 و 2 والفقرات ٣٤ إلى ٤٨ أدناه)؛

(ب) المجموعة المواضيعية الثانية: شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات (انظر A/65/328/Add.2 و Corr.1 و الفقرات ٤٩ إلى ٦٥ أدناه)؛

(ج) المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان التابعة للأمم المتحدة (A/65/328/Add.3 والفقرات ٦٦ إلى ١٤٢ أدناه)؛

(د) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (انظر A/65/328/Add.4 والفقرات ١٤٣ إلى ١٨٥ أدناه)؛

(هـ) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (انظر A/65/328/Add.5 والفقرات ١٨٦ إلى ٢٢١ أدناه).

٣٠ - ويرد في الجدول ١ من تقرير الأمين العام (A/65/328) موجز للتكاليف التقديرية لأنشطة البعثات السياسية الخاصة الـ ٢٩ لعام ٢٠١١، مع الإشارة إلى ولاية كل منها وتاريخ انتهائها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من البعثات الـ ٢٩ هناك ثمان بعثات ذات ولايات مفتوحة؛ وبعثة واحدة قيد نظر الجمعية العامة؛ وبعثة واحدة أوكلت إليها ولاية جديدة تمتد لفترة سنتين تبتدئ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وتنتهي حسبما هو مقرر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ وثمان بعثات أوكلت إليها ولايات تنتهي في متمم كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ وتسع بعثات أسندت إليها وكالات تنتهي في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويشير التقرير إلى أن الأمين العام يعمل بافتراض أن مجلس الأمن أو الجمعية ستمدد الولايات لفترات مماثلة لتلك التي ووفق عليها لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ويشير التقرير إلى أن من غير المؤكد تماما ما إذا كان سيتم تمديد ولاية ممثل الأمم المتحدة في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة التابع لصندوق تنمية العراق بعد تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهو ما لم ترصد له أي اعتمادات في الميزانية (انظر أيضا

الفقرة ٣٤ أدناه)، وولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال بعد تاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وهو التاريخ الذي ستدخل البعثة بعده مرحلة التصفية (انظر الفقرات ١٢٢ إلى ١٢٥ أدناه). ويضاف إلى ذلك أنه لدى وضع تقرير الأمين العام في صيغته النهائية، لم تتضح بعد الآثار التي ستترتب في الميزانية جراء السحب التدريجي المحتمل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (انظر الفقرات ١١٨ إلى ١٢١ أدناه).

٣١ - وعلمت اللجنة الاستشارية أن مجلس الأمن قام، منذ وضع الصيغة النهائية لتقرير الأمين العام (A/65/328)، بتمديد ولايات فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (قرار المجلس ١٩٥٢ (٢٠١٠))، وفريق الخبراء المعني بالسودان حتى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (قرار المجلس ١٩٤٥ (٢٠١٠))، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (قرار المجلس ١٩٤٩ (٢٠١٠)).

٣٢ - وتقدر الاحتياجات المقترحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بمبلغ صافيه ٦٠٠ ٤٢٠ ٦٧٦ دولار (إجماليه ٤٠٠ ٨٩٩ ٧١٦ دولار)، وتستأثر الاحتياجات اللازمة لأكثر بعثتين، وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بالحصة الأكبر من الموارد (٣٩,٩ في المائة و ٣٠,٧ في المائة على التوالي). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد الإجمالية المرصودة لعام ٢٠١٠ بلغت ٥٢٦ ٥٠٠ ٥٦٩ دولار بينما قدرت النفقات بمبلغ ٣٠٠ ١١٤ ٥٧٨ دولار. ويتوقع بالتالي أن تبلغ الاحتياجات الإضافية ٨٠٠ ٥٨٧ ٨ دولار في نهاية عام ٢٠١٠. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يقدر مجموع الموارد المطلوبة بمبلغ صافيه ٤٠٠ ٠٠٨ ٦٨٥ دولار (إجماليه ٢٠٠ ٤٨٧ ٧٢٥ دولار). ونظرا لتبقي رصيد قدره ٤٧٣ ٥٠٠ ٤٣٠ دولار في الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، يقترح الأمين العام التصرف في مبلغ ٩٠٠ ٥٣٤ ٢٥٤ دولار المتبقي وفقا للإجراءات المحددة في الفقرة ١١ من المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١.

٣٣ - وتبلغ الموارد الوظيفية التي اقترحتها الأمين العام لعام ٢٠١١، والتي تمثل ٤٠,٧ في المائة من الاحتياجات من الموارد، ما مجموعه ١٥٢ ٥ وظيفة، مقابل ١٨٦ ٥ وظيفة أذن بها لعام ٢٠١٠. وتمثل احتياجات أكبر بعثتين، وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ٣٧١٩ ٣ وظيفة أو ٧٢ في المائة من مجموع الوظائف المقترحة لعام ٢٠١١ (A/65/328، الجدول ٣). ويعكس الانخفاض الصافي الذي قدره ٣٤ وظيفة إلغاء ١٧١ وظيفة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى

أفغانستان عقب استعراض أجري في عام ٢٠١٠ نظرا لتدهور الحالة الأمنية واتخاذ قرار تأجيل فتح أربعة مكاتب إقليمية، وهو ما تقابله زيادة قدرها ٨٤ وظيفة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، و ثلاثة وظائف في المجموعة المواضيعية الأولى، وخمس وظائف في المجموعة الثانية و ٤٥ وظيفة في المجموعة الثالثة. وترد في الفقرات أدناه معلومات تفصيلية وتوصيات حسب الاقتضاء.

١ - المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام

٣٤ - تتصل الموارد المقترحة للمجموعة الأولى لعام ٢٠١١ والتي تقدر بمبلغ ٢٠٠ ٦٩٢ ٨ دولار (١,٣ في المائة من إجمالي الموارد) بخمس بعثات سياسية خاصة، تشمل مبعوثين خاصين وشخصيين، ومستشارين خاصين للأمين العام. وكما ذكر في الفقرة ٣٠ أعلاه، لم ترصد أي اعتمادات لعام ٢٠١١ لممثل الأمم المتحدة في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة التابع لصندوق تنمية العراق بسبب عدم التيقن من أن الولاية ستمدد بعد عام ٢٠١١ (انظر أيضا A/65/328/Add.1، الفقرة ٩٦). وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٦٤/٢٦٠ على رصد مبلغ قدره ٢٠٠ ٨٢ دولار لعام ٢٠١٠، يتم استيعابه في الاعتماد البالغ ٥٠٠ ٥٢٦ ٥٦٩ دولار الذي رصدته الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في قرارها ٦٤/٢٤٥. ويشير الأمين العام إلى أنه إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد الولاية بعد تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فسُيُذَلَّ قصارى الجهود لاستيعاب أي احتياجات داخل الاعتمادات الكلية المخصصة للبعثات السياسية الخاصة (A/65/328/Add.1، الفقرة ٩٦).

٣٥ - ويتضمن الجدول أدناه توزيعا للنفقات المتوقعة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) بالنسبة للمجموعة الأولى في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١١، مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٠.

(ب)آلاف دولارات الولايات المتحدة)

من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠		الاحتياجات لعام ٢٠١١			الفرق ٢٠١١-٢٠١٠
النفقات		بمجموع صافي الاحتياجات			
الاعتمادات	المقدرة	الفرق	الاحتياجات	غير المتكررة	
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)
الفئة					
المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار	١ ١٥٩,١	٦٩٧,٥	٤٦١,٥	١ ٢١٦,٧	٧٥٥,١
المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص	٣,٢٦٦,٨	٣ ١٩٧,٨	٦٩,٠	٣,٥٣٦,٦	٣ ٤٦٧,٦
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	١ ٧٤١,٣	١ ٤٩٣,٠	٢٤٨,٣	٢ ٥٧٥,٦	٢ ٣٢٧,٣
المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية	٦٩٠,٧	٤٦٨,٢	٢٢٢,٥	٦٢٩,٢	٤٠٦,٧
المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	٥٩٥,٠	٥٤٥,٦	٤٩,٤	٧٣٤,١	٦٨٤,٧
ممثل الأمم المتحدة في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة التابع لصندوق تنمية العراق	-	٨٢,٢ ^٥	(٨٢,٢)	-	-
المجموع	٧ ٤٥٢,٩	٦ ٤٨٤,٣	٩٦٨,٦	٨ ٦٩٢,٢	٧ ٧٢٣,٦
					٨٥,٤
					١ ٢٣٩,٣

(أ) اعتمد هذا المبلغ بموجب قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٦ لاستيعابه في الاعتماد البالغ ٥٠٠ ٥٢٦ ٥٦٩ دولار الذي وافقت عليه الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في قرارها ٦٤/٢٤.

٣٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغ ٧ ٤٥٢ ٩٠٠ دولار اعتمد للبعثات السياسية الخاصة المدرجة في إطار المجموعة الأولى للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتقدر النفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بمبلغ ٦ ٤٨٤ ٣٠٠ دولار. ويعزى الفرق البالغ ٩٦٨ ٦٠٠ دولار أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتصلة بالمستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار (٤٦١ ٥٠٠ دولار)، نتيجة لشغور وظيفة المستشار الخاص خلال عام ٢٠١٠، ووظيفة مسؤول الشؤون السياسية (ف-٣) خلال سبعة أشهر من السنة. وعلمت اللجنة أن من المتوقع تعيين المستشار الخاص بحلول نهاية عام ٢٠١٠ وأن تكاليف المرتب تحسب على أساس عقد لفترة الاستخدام الفعلي لعام ٢٠١١؛ وتم شغل وظيفة مسؤول الشؤون السياسية في تموز/يوليه ٢٠١٠.

٣٧ - وقد سجل انخفاض في الاحتياجات اللازمة للمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية (٢٤٨ ٣٠٠ دولار) يعزى أساساً إلى عدم استخدام الاعتماد المخصص للتعديلات والتجديدات البالغ ١٩١ ١٠٠ دولار، بسبب عدم تحقق النقل المقرر للمكاتب بعيداً عن مبنى ألكوا في عام ٢٠١٠. ويتبين أيضاً تسجيل انخفاض في الاحتياجات بالنسبة

للمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية (٢٢٢ ٥٠٠ دولار) مرده إلى انخفاض العدد الفعلي للأيام مقارنة بالعدد المتوقع في حساب تكلفة مرتب المبعوث الشخصي، وكذلك إلى انخفاض الاحتياجات التشغيلية الناتج عن عقد اجتماعات تفاوضية أقل مما كان مقررا.

٣٨ - وتعكس الموارد الإجمالية المقترحة للمجموعة الأولى لعام ٢٠١١ البالغة ٢٠٠ ٦٩٢ ٨ دولار زيادة قدرها ٣٠٠ ٢٣٩ ١ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٠ وهي ٩٠٠ ٤٥٢ ٧ دولار. وكما يتبين في الجدول أعلاه، تعزى هذه الزيادة أساسا إلى الاحتياجات الإضافية للمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية (٣٠٠ ٨٣٤ دولار) نظرا لزيادة الموارد المقترحة المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف، وللمستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص (٨٠٠ ٢٦٩ دولار) بفعل التغيرات التي طرأت على تكاليف المرتبات الموحدة المنطبقة بالنسبة لعام ٢٠١١ والاحتياجات التشغيلية الإضافية لإصلاح المكاتب الناتجة عن الأضرار التي خلفتها الفيضانات.

٣٩ - وقد قدم إلى اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، استعراض لهيكل مكتب المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/63/746/Add.9، الفقرة ٢٥ و A/64/660/Add.5، الفقرة ١٦). وبلغت اللجنة بأنه، قبل استئناف المفاوضات في عام ٢٠٠٨ وخلال السنوات الأربع التي تلت عدم القبول بالمقترح السابق (خطة عنان)، لم تكن هناك حاجة إلى وجود بعد وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وحينما اتفق الزعيمان على عملية جديدة واتصلا بالأمم المتحدة لتلقي الدعم في تيسير المفاوضات، اعتبر أنه يتعين إنشاء هيكل أساسي من أجل دعم المفاوضات (المرحلة التحضيرية، واللجان التقنية، والأفرقة العاملة، واجتماعات الممثلين والزعميين). وعلمت اللجنة الاستشارية أن تقييما دقيقا أجري لتحديد ما هو مطلوب، إضافة إلى ما هو متاح في القوة. وعلاوة على ذلك، لم يكن لدى القوة مكتب سياسي أو آلية سياسية يمكنها أن تضطلع بالمهمة السياسية المتمثلة في تيسير عملية تفاوض جديدة وكان يتعين إنشاء عملية تتخصص في الدعم.

٤٠ - وتناول الاستعراض الولايات والمهام الخاصة بكل من المستشار الخاص والقوة، وهي كما أشير، تختلف اختلافا كبيرا وإن كانت متكاملة. كما تناول أدوار المستشار الخاص والممثل الخاص للأمين العام وكذلك القدرات الفنية في كل مكتب، بما في ذلك أوجه التآزر. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الممثل الخاص للأمين العام في القوة يعمل بصفته نائب المستشار الخاص. ويشير الاستعراض إلى أن القوة ليست مجهزة لتقديم الدعم المباشر اللازم

للمفاوضات لكنها تقوم بدور حيوي في دعم عملية السلام من خلال كفالة بيئة مستقرة مواتية لعملية التفاوض. كما أنها تدعم مكتب المستشار الخاص في المجالات التي تغطي فيها بالقدرات اللازمة، مثل قضايا الجريمة والمسائل الجنائية، والقضايا المتعلقة بالتراث الثقافي، والاتصالات، واللوجستيات، والإدارة والإعلام. وتوصي اللجنة الاستشارية بإتاحة الاستعراض للجمعية العامة.

٤١ - ويوجز الجدول أدناه الوظائف المعتمدة في إطار المجموعة الأولى، وحالة شغور الوظائف في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠١١:

الفئة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٠	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١١	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار	٥ (١ و أ ع)، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ)	١ (و أ ع)	٥ (١ و أ ع)، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ)	-	-	-
المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص	١٩ (١ و أ ع)، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ خ م، ٤ خ ع (ر أ)، ٣ (م ر)	٢ (ف-٤)	١٩ (١ و أ ع)، ١ مد- ١، ٣ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ خ م، ٤ خ ع (ر أ)، ٣ (م ر)	-	-	-
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	٦ (١ و أ ع)، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ)	-	٩ (١ و أ ع)، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ)، ١ (٣ ف-٣)	-	-	-
المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية	١ (١ و أ ع)	-	١ (١ و أ ع)	-	-	-
المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	٣ (١ و أ ع)، ١ ف-٤، ١ خ ع (ر أ)	-	٣ (١ و أ ع)، ١ ف-٤، ١ خ ع (ر أ)	-	-	-

المختصرات: و أ ع: وكيل أمين عام؛ خ م: الخدمة الميدانية؛ خ ع (ر أ)، فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م: الرتبة المحلية.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

٤٢ - يطلب إنشاء ثلاث وظائف إضافية لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات التي يقدمها المكتب إلى الكيانات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة وإلى الدول الأعضاء (A/65/328/Add.1، و Corr.1 و 2، الفقرة ٦٤) على النحو التالي:

(أ) موظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥) لإسداء المشورة، والإشراف على وضع الاستراتيجية، ووضع خطة عمل المكتب والإشراف على تنفيذها، وإدارة الميزانية،

بما في ذلك المنح التي تقدمها الجهات المانحة وموارد الميزانية والموارد الخارجة عن الميزانية، ودعم المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص الذي يركز على المسؤولية عن الحماية في تواصلها مع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ضمن مهام أخرى؛

(ب) موظف/محلل للشؤون السياسية (ف-٤) لتوسيع نطاق وظيفتي الإنذار المبكر والتقييم وتقديم الدعم لمهام الانعقاد الطارئ الموصوفة في تقرير الأمين العام عن الإنذار المبكر والتقييم والمسؤولية عن الحماية (A/64/864)؛

(ج) موظف لشؤون الإعلام (ف-٣) للاضطلاع بمهام مدير الإعلام، وجمع وإدارة المعلومات التي ترد من طائفة واسعة من المصادر لأغراض الإنذار المبكر، وكذلك إجراء البحوث وتحليل المعلومات استنادا إلى مصادر شتى.

٤٣ - وعلمت اللجنة الاستشارية أن الطلب ناشئ عن تجربة العاملين الماضيين، والحاجة إلى تولي مهام إضافية للمكتب تتعلق بالتعاون الجاري مع المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص الذي يركز على مسؤولية الحماية. وسوف تكمل الوظائف الإضافية الثلاث الوظائف الستة الحالية (١) وأع و ٢ ف-٤ و ١ ف-٣ و ٢ خ ع (رأ)). وعلمت اللجنة لدى استفسارها بأن المكتب مدعوم أيضا بخمس وظائف ممولة من خارج الميزانية: موظف أقدم واحد للشؤون السياسية (برتبة ف-٥) وموظف للاتصال (برتبة ف-٢) وموظف للإعلام (برتبة ف-٢) وموظف معاون واحد لشؤون حقوق الإنسان (موظف في مبتدئ) وموظف معاون واحد للشؤون السياسية (موظف في مبتدئ). وسيتم شغل الوظائف الإضافيتين المقترحتين ف-٥ و ف-٣ الاضطلاع بالمهام المنوطة بالوظيفتين الحاليتين الممولتين من خارج الميزانية برتبي ف-٥ و ف-٢. وترى اللجنة الاستشارية أنه يتعين الكشف بوضوح عن مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية المقدمة للبعثات السياسية الخاصة حتى يتسنى تحليل مجموع الموارد المتاحة بشكل أفضل (انظر الفقرة ١٦ أعلاه). وتوصي اللجنة بالموافقة على إنشاء وظيفة إضافية ف-٤ لدعم أعمال المكتب المتعلقة بمهام جديدة.

٤٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تكاليف الموظفين المدنيين لمكتب المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص (٢٠٠ ٤٥٩ ٢ دولار) تشمل اعتمادا مخصصا للمساعدة المؤقتة العامة قدره ٧٢ ٠٠٠ دولار، يعكس زيادة قدرها ٦٠ ٠٠٠ دولار، نظرا للزيادة المتوقعة في عدد الاجتماعات التي تحتاج إلى توفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية. واستنادا

إلى غط الإنفاق، توصي اللجنة بخفض الموارد المقترحة للمكتب من أجل المساعدة المؤقتة العامة لتصبح ٣٦ ٠٠٠ دولار.

تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

٤٥ - يقدم الجدول أدناه تفاصيل النفقات المتوقعة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) الواردة ضمن التكاليف التشغيلية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ويقارن بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١١ والموارد المعتمدة لعام ٢٠١٠.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			الفرق ٢٠١١-٢٠١٠
	النفقات			مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	
	الاعتمادات	المقدرة	الفرق				
	(١)	(٢)	(٣)-(١)-(٢)	(٤)	(٥)-(٤)=(٣)	(٦)	(٧)-(٤)-(٦)
الاستشاريون والخبراء	٤٣٩,٩	٤٣٨,٣	١,٦	٤٩٤,٥	٤٩٢,٩	-	٥٤,٦
السفر في مهام رسمية	١ ٢٧٦,٩	١ ٣٠٣,١	(٢٦,٢)	١ ٦٩١,٣	١ ٧١٧,٥	-	٤١٤,٤
المرافق والهياكل الأساسية	٤٩٧,٤	٣٠٩,٣	١٨٨,١	٤٩٨,٢	٣١٠,١	٨٠,٥	٠,٨
النقل البري	١٠٩,٤	٨٤,٢	٢٥,٢	١٠٠,٢	٧٥,٠	-	(٩,٢)
النقل الجوي	٨,٤	٨,٤	-	١٠,٢	١٠,٢	-	-
الاتصالات	١٨٥,١	١٤٤,٥	٤٠,٦	١٦٥,٤	١٢٤,٨	-	(١٩,٧)
تكنولوجيا المعلومات	٤٨,٥	٣٩,٢	٩,٣	٤٢,٨	٣٣,٥	٤,٩	(٥,٧)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢٤٣,٣	١٨٠,٥	٦٢,٨	٣١٢,٦	٢٤٩,٨	-	٦٩,٣
المجموع	٢ ٨٠٨,٩	٢ ٥٠٧,٥	٣٠١,٤	٣ ٣١٥,٢	٣ ٠١٣,٨	٨٥,٤	٥٠٦,٣

٤٦ - وتعكس الاحتياجات التشغيلية الإجمالية لعام ٢٠١١ زيادة قدرها ٣٠٠ ٥٠٦ دولار بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٠. وتعزى الزيادة في معظمها إلى الاحتياجات المتعلقة بالسفر في مهام رسمية (زيادة قدرها ٤٠٠ ٤١٤ دولار) المرتبطة بمكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية (٨٠٠ ٢٦٥ دولار)، نظراً للزيادة المتوقعة في أنشطة المكتب، واحتياجات المستشار الخاص لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، نظراً للزيادة المقررة في احتياجات السفر نتيجة قرار الأمين العام تكثيف الاتصالات مع مختلف

الأطراف في ضوء الادعاءات الخطيرة بحدوث عمليات كبرى لنقل الأسلحة إلى لبنان عبر حدوده.

٤٧ - وتعزى الزيادة في الموارد المقترحة للوزم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٠٠ ٦٩ دولار) أساساً إلى الاحتياجات الإضافية لمكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية (٤٢ ٤٠٠ دولار)، نظراً لزيادة الاعتمادات لاستئجار غرف الاجتماعات وتوفير الخدمات الناشئة عن زيادة الطلب على التدريب وبناء القدرات من جانب منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء؛ والاحتياجات الإضافية للمستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص (١٨ ٠٠٠ دولار)، التي تعكس زيادة في الاجتماعات التي يتوقع استضافتها.

٤٨ - ويشمل الاعتماد المخصص للاستشاريين والخبراء، والذي يعكس زيادة قدرها ٥٤ ٦٠٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٠، موارد إضافية لمكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية (٤٥ ٣٠٠ دولار)، نظراً لزيادة الخدمات الاستشارية نتيجة زيادة طلب مكاتب الأمم المتحدة والدول الأعضاء على بناء القدرات؛ والاحتياجات الإضافية لمكتب المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص (٢٦ ١٠٠ دولار). وعلمت اللجنة الاستشارية أن الاعتماد البالغ ٢٢٦ ١٠٠ لهذا المكتب سيتيح مواصلة تقديم المساعدة في مجالات الحكم وتقاسم السلطة، والترتيبات الاقتصادية الاتحادية وقضايا الملكية وأن الزيادة تتصل إذن بزيادة معدلات بدلات الإقامة اليومية وتكاليف السفر المتصلة بالاستشاريين. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يبقى على الموارد الخاصة بالاستشاريين العاملين مع المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص في مستوى ٢٠٠ ٠٠٠ دولار المعتمد لعام ٢٠١٠.

٢ - المجموعة المواضيعية الثانية: شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات

٤٩ - تتعلق الموارد المقترحة للمجموعة الثانية لعام ٢٠١١ والبالغة قيمتها ٢٩ ٨٨٢ ٠٠٠ دولار (٤,٤ في المائة من مجموع الموارد) بعشر بعثات سياسية خاصة، تشمل شتى أفرقة رصد الجزاءات المنبثقة عن قرارات مجلس الأمن.

بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠							
الاحتياجات لعام ٢٠١١							
الفرق ٢٠١١-٢٠١٠	مجموع صافي الاحتياجات			الاعتمادات			الفئة
	الاحتياجات	الاحتياجات	غير المتكررة	النفقات المقدرة	الفرق		
(١)-(٤)=(٧)	(٦)	(٣)-(٤)=(٥)	(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
٦٣١,٠	-	٢ ٢٩٣,٩	٢ ١٨٦,٢	(١٠٧,٧)	١ ٦٦٢,٩	١ ٥٥٥,٢	فريق الرصد المعني بالصومال
(١١٥,٧)	-	٥٠٧,٤	٦٤١,٧	١٣٤,٣	٦٢٣,١	٧٥٧,٤	فريق الخبراء المعني بليريا
٣١,٥	-	١ ٣٣٨,٦	١ ٣٠٢,٩	(٣٥,٧)	١ ٣٠٧,١	١ ٢٧١,٤	فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار
(٤,٤)	-	١ ٣٢٦,٢	١ ٤٤٧,٩	١٢١,٧	١ ٣٣٠,٦	١ ٤٥٢,٣	فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
٦٣,٦	٤,٢	١ ٧٨٢,٦	١ ٨٠٢,٧	٢٠,١	١ ٧١٩,٠	١ ٧٣٩,١	فريق الخبراء المعني بالسودان
(١٢٩,٥)	-	٢ ٧٩٧,٣	٣ ٠٣٦,٢	٢٣٨,٩	٢ ٩٢٦,٨	٣ ١٦٥,٧	فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
٣ ٢١٧,٧	-	٣ ٢١٧,٧	٣ ٢١٧,٧	-	-	-	فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية
							فريق الدعم التحليلي ورصد الجزءات المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات
٣٢٨,١	٢,٨	٤ ٢٦٠,٣	٤ ٢٩٩,٠	٣٨,٧	٣ ٩٣٢,٢	٣ ٩٧٠,٩	
(٣٤٨,٢)	٣٧,٢	٢ ٩٤٠,٧	٣ ٠٤٥,٧	١٠٥,٠	٣ ٢٨٨,٩	٣ ٣٩٣,٩	الدعم المقدم للجنة لمجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل
(٥٦,٧)	-	٨ ٣٣٢,٠	٨ ٩٠٢,٠	٥٧٠,٠	٨ ٣٨٨,٧	٨ ٩٥٨,٧	المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
٣ ٦١٧,٤	٤٤,٢	٢٨ ٧٩٦,٧	٢٩ ٨٨٢,٠	١ ٠٨٥,٣	٢٥ ١٧٩,٣	٢٦ ٢٦٤,٦	المجموع

٥٠ - واعتمدت موارد تبلغ قيمتها ٦٠٠ ٢٦٤ ٢٦ دولار للأفرقة والفرق المدرجة في إطار المجموعة الثانية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تبلغ النفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ما قدره ٣٠٠ ١٧٩ ٢٥ دولار. ويعزى صافي النقص في النفقات البالغ ٣٠٠ ١٠٨٥ دولار في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات في إطار البنود التالية:

(أ) المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (٥٧٠ ٠٠٠ دولار)، نظراً لحدوث نقصان قدره ٢٠٠ ٥٦٢ دولار في الاحتياجات لتغطية تكاليف المرتبات، إذ إن الاستحقاقات الفعلية لشاغلي الوظائف أقل مما كان مدرجاً في الميزانية؛

(ب) فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٢٣٨ ٩٠٠ دولار)، نظرا لحدوث نقصان قدره ٢٣٣ ٣٠٠ دولار في الموارد المعتمدة للاستشاريين والخبراء نتيجة نقص في السفر يعزى إلى زيادة التوترات؛

(ج) فريق الخبراء المعني بليبيريا (١٣٤ ٣٠٠ دولار)، بسبب النقص المتوقع في الاحتياجات اللازمة للاستشاريين والخبراء بمقدار ١٣٣ ٥٠٠ دولار نتيجة انخفاض عدد بعثات التقييم والمتابعة الموفدة إلى ليبيريا والدول المجاورة (من أربع بعثات إلى بعثتين)، تماشيا مع الفقرة ٩ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩)؛

(د) فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٢١ ٧٠٠ دولار)، بسبب النقص في النفقات تحت بند الاستشاريين والخبراء البالغ ١٣٨ ٦٠٠ دولار، الذي نتج عن التأخر في الاستعانة بخبراء واستقالة خبير في النصف الأول من العام؛

(هـ) الدعم المقدم للجنة لمجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (١٠٥ ٠٠٠ دولار)، بسبب النقص في النفقات البالغ ٨٣ ٧٠٠ دولار تحت بند الاستشاريين والخبراء، الذي نتج عن انخفاض الأتعاب المدفوعة لأحد الخبراء خلال جزء من السنة.

٥١ - وتعكس الموارد المقترحة البالغة ٢٩ ٨٨٢ ٠٠٠ دولار للبعثات السياسية الخاصة في إطار المجموعة الثانية لعام ٢٠١١ زيادة صافية قدرها ٣ ٦١٧ ٤٠٠ دولار مقارنة بالموارد المقسمة لعام ٢٠١٠. وتعزى الزيادة أساسا إلى القيام لأول مرة بإدراج احتياجات فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية (٣ ٢١٧ ٧٠٠ دولار)، بما يشمل تكاليف الموظفين المدنيين البالغة ٤٠٥ ٣٠٠ دولار والتكاليف التشغيلية البالغة ٢ ٨١٢ ٤٠٠ دولار. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الفريق أنشئ عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن ينشئ ولفترة أولية مدتها سنة واحدة، فريقا يضم ثمانية خبراء على الأكثر يتصرف بتوجيه من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) من أجل الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه في الفقرة ٢٩ من القرار. وتلاحظ اللجنة أن الفريق بدأ عمله في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وأن من المتوقع أن تمتد ولايته إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١ (انظر A/65/328/Add.2، الفقرة ٩٢). وتلاحظ اللجنة أيضا أن احتياجات عام ٢٠١٠ البالغة ١ ٤٣٨ ٥٠٠ دولار مولت بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٤ بشأن النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٥٢ - كما أن الزيادة في الموارد المقترحة للمجموعة الثانية لعام ٢٠١١ تعكس الاحتياجات الإضافية لفريق الرصد المعني بالصومال (٦٣١ ٠٠٠ دولار) نظرا لإضافة ثلاثة

خبراء ووظيفة لمساعد إداري (من الرتبة المحلية). وتشير اللجنة الاستشارية في هذا الصدد إلى أن مجلس الأمن قام، في قراره ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بتوسيع ولاية فريق الرصد لتشمل التدابير الجديدة التي اتخذت ضد إريتريا. ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٠/٦٤، على احتياجات إضافية قدرها ٨٠٠ ٧٤٥ دولار (تشمل ثلاث وظائف إضافية) يتم توفير المبالغ المطلوبة لها من الاعتماد البالغ قدره ٢٠٠ ٥٥٥ دولار الذي أقرته الجمعية في قرارها ٢٤٥/٦٤. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن من المتوقع أن يحدث تجاوز قدره ٧٠٠ ١٠٧ دولار بالنسبة للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٥٣ - ويقترح أيضا توفير موارد إضافية (١٠٠ ٣٢٨ دولار) لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، مقارنة باعتمادات موافق عليها لعام ٢٠١٠ قدرها ٩٠٠ ٩٧٠ دولار. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المجلس قضى، في قراره ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، بأن تتلقى لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان مساعدة من مكتب أمين المظالم، ينشأ لفترة أولية مدتها ١٨ شهرا اعتبارا من تاريخ اتخاذ القرار (انظر A/64/349/Add.6، الفقرات ٧ إلى ٩ و A/64/7/Add.21، الفقرات ٨ إلى ١١). واعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٠/٦٤، موارد إضافية قدرها ٨٠٠ ١٩٢ دولار، يتم توفير المبالغ المطلوبة لها من الاعتماد البالغ قدره ٩٠٠ ٩٧٠ دولار الذي أقرته الجمعية لعام ٢٠١٠ لهذا الغرض في قرارها ٢٤٥/٦٤. وتلاحظ اللجنة أن أمين المظالم عينه الأمين العام في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر S/2010/282). وإن الزيادة في الموارد المقترحة لعام ٢٠١١ البالغة ١٠٠ ٣٢٨ دولار تعكس أساسا الاحتياجات الإضافية لتغطية أتعاب أمين المظالم وزيادة تكاليف السفر (٩٠٠ ٣٣٦ دولار)، وكذلك الاحتياجات الإضافية البالغة ٣٠٠ ١١٠ دولار لاستئجار أماكن المكاتب اللازمة لاستيعاب أعضاء الفريق الثمانية، وأمين المظالم، واستشاري وموظفي الدعم.

٥٤ - ويعزى النقص المقترح في احتياجات دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (٢٠٠ ٣٤٨ دولار) وفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٥٠٠ ١٢٩ دولار) إلى إلغاء الاعتماد المتصل بالانتقال إلى أماكن المكاتب الجديدة في عام ٢٠١٠.

٥٥ - ويرد في الجدول أدناه موجز للوظائف المعتمدة في الميزانية في إطار المجموعة الثانية لعام ٢٠١٠، وحالة شغور الوظائف في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ومقترحات الأمين العام

لعام ٢٠١١. كما ترد في الفقرات اللاحقة توصيات اللجنة بشأن الوظائف الجديدة والوظائف المعاد تصنيفها.

الفئة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٠	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١١	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
فريق الرصد المعني بالصومال	٢	-	٢	-	-	-
	(١ خ ع (رأ)، ١ م)		(١ خ ع (رأ)، ١ م)			
فريق الخبراء المعني بليريا	-	-	-	-	-	-
فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار	١ ف-٣	-	١ ف-٣	-	-	-
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية	١ ف-٣	-	١ ف-٣	-	-	-
فريق الخبراء المعني بالسودان	٢	-	٢	-	-	-
	(١ ف-٣، ١ خ ع (رأ))		(١ ف-٣، ١ خ ع (رأ))			
فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٣	-	٤	١ ف-٣	-	-
	(١ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))		(٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))			
فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية	-	-	٤	٤ (١ ف-٤)، ١ ف-٣، ٢ خ ع (رأ)	-	-
			٤ (١ ف-٤)، ١ ف-٣، ٢ خ ع (رأ)			
فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات	١٠	-	١٠	-	-	-
	(١ ف-٥، ١ ف-٤، ٣ ف-٣، ٥ خ ع (رأ))		(١ ف-٥، ١ ف-٤، ٣ ف-٣، ٥ خ ع (رأ))			
الدعم المقدم للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل	٥	-	٥	-	-	-
	(١ ف-٥، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))		(١ ف-٥، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))			
المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب	٤٠	٢	٤٠	-	-	-
	(١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٩ ف-٥، ١٢ ف-١٢، ٤ ف-٣، ٤ ف-٣، ٤ ف-٢، ٨ خ ع (رأ))	(١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٩ ف-٥، ١٢ ف-٣، ٣ ف-٤، ٢ ف-٢، ٨ خ ع (رأ))	(١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٩ ف-٥، ١٢ ف-٣، ٣ ف-٤، ٢ ف-٢، ٨ خ ع (رأ))			

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع (رأ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ رم: الرتبة المحلية.

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٥٦ - يطلب إنشاء وظيفة إضافية لمسؤول الشؤون السياسية (ف-٣) لمساعدة فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عمله (A/65/328/Add.2، الفقرة ٩١). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه قد طلب إنشاء وظيفتين لمسؤولين للشؤون السياسية (ف-٣) في التقرير السابق للأمين العام (A/64/349Add.2، الفقرة ٨١). ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤/٥٥، على وظيفة واحدة على أساس أن يعاد تقييم قدرة ملاك الموظفين في ضوء الخبرة المكتسبة بعد عام من العمل، كما أوصت اللجنة الاستشارية (A/64/7/Add.13، الفقرة ٤٨). وأعيد تقديم الوظيفة الإضافية برتبة ف-٣ في مقترحات عام ٢٠١١ لمساعدة الفريق في جمع المعلومات وتحليلها، وصياغة التقارير وغيرها من الوثائق، ومرافقة الخبراء خلال زيارتهم الميدانية (انظر الفقرة ١٦ أعلاه). وعلمت اللجنة أن المهام ذات الصلة قد أسندت إلى موظفين آخرين في فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، ولكن لا يمكن أن يستمر الأخذ بهذا الترتيب دون التأثير سلباً في الدعم المقدم للجان والأفرقة المنبثقة عن مجلس الأمن. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول إنشاء الوظيفة الإضافية المطلوبة لمسؤول الشؤون السياسية (ف-٣).

فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية

٥٧ - يطلب إنشاء أربع وظائف لدعم فريق الخبراء الجديد المعني بجمهورية إيران الإسلامية (A/65/328 Add.2، الفقرة ١٠٢)، وذلك على النحو التالي:

(أ) موظف للشؤون السياسية (ف-٤) لتوفير التحليلات وتقديم المساعدة في إعداد تقارير الفريق؛

(ب) موظف للشؤون السياسية (ف-٣) لتنظيم وإدارة قاعدة البيانات الإلكترونية دعماً لجميع عمليات الفريق؛

(ج) وظيفتان لمساعدتين لشؤون البحوث (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لتقديم الدعم من خلال البحث واستخلاص المعلومات والبيانات التقنية وجمعها بخصوص برامج ومشاريع محددة وتجهيزها وإدراجها في قاعدة البيانات المناسبة.

وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول إنشاء الوظائف الأربع (١ ف-٤ و ١ ف-٣

و ٢ خ ع (أ)) المطلوبة لدعم فريق الخبراء الجديد المعني بجمهورية إيران الإسلامية في عمله.

تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

٥٨ - يقدم الجدول أدناه تفاصيل النفقات المتوقعة الواردة ضمن التكاليف التشغيلية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ويقارن بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١١ والموارد المعتمدة لعام ٢٠١٠.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			الفرق ٢٠١١-٢٠١٠
	النفقات			مجموع			
	الاعتمادات	المقدرة	الفرق	الاحتياجات	الاحتياجات	الاحتياجات	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٣)-(٤)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
الاستشاريون والخبراء	١١ ٤٦٨,٠	١١ ٠٥٨,٣	٤٠٩,٧	١٤ ٧٩٩,١	١٤ ٣٨٩,٤	-	٣ ٣٣١,١
السفر في مهام رسمية	١ ٦٨٩,٠	١ ٥٧٠,٠	١١٩,٠	٢ ١٢٤,٨	٢ ٠٠٥,٨	-	٤٣٥,٨
المرافق والهياكل الأساسية	٢ ٤٣٣,٨	٢ ٥٩٣,١	(١٥٩,٣)	١ ٩٧٩,٨	٢ ١٣٩,١	-	(٤٥٤,٠)
النقل البري	٧٩,٤	٥١,٦	٢٧,٨	٧٢,١	٤٤,٣	-	(٧,٣)
الاتصالات	٢٢٤,٢	٢٢٢,١	٢,١	٢٤٩,٨	٢٤٧,٧	-	٢٥,٦
تكنولوجيا المعلومات	٣٥٦,٥	٤١٩,٨	(٦٣,٣)	٤٠٥,٢	٤٦٨,٥	٤٤,٢	٤٨,٧
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	١٧٤,٧	٢٠٦,٧	(٣٢,٠)	٢٣٦,٤	٢٦٨,٤	-	٦١,٧
المجموع	١٦ ٤٢٥,٦	١٦ ١٢١,٦	٣٠٤,٠	١٩ ٨٦٧,٢	١٩ ٥٦٣,٢	٤٤,٢	٣ ٤٤١,٦

٥٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نفقات عام ٢٠١٠ تقدر بمبلغ ١٦ ١٢١ ٦٠٠ دولار، مقابل اعتماد قدره ١٦ ٤٢٥ ٦٠٠ دولار. والنقص المتوقع في النفقات البالغ ٣٠٤ ٠٠٠ دولار يعزى في المقام الأول إلى انخفاض التكاليف تحت بندي الاستشاريين والخبراء (٤٠٩ ٧٠٠ دولار) والسفر في مهام رسمية (١١٩ ٠٠٠ دولار)، الذي تقابله زيادة متوقعة في النفقات المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية (١٥٩ ٣٠٠ دولار).

٦٠ - وتعكس الاحتياجات التشغيلية المقترحة لعام ٢٠١١ البالغة ١٩ ٨٦٧ ٢٠٠ دولار زيادة قدرها ٣ ٤٤١ ٦٠٠ دولار قياساً إلى الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٠. وهذه الزيادة تعزى في المقام الأول إلى القيام لأول مرة بإدراج الاحتياجات التشغيلية لفريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية (٢ ٨١٢ ٤٠٠ دولار).

٦١ - وتشمل الاحتياجات الإجمالية للاستشاريين والخبراء، التي تعكس زيادة قدرها ١٠٠ ٣٣١ دولار، موارد تبلغ ٣٧٨ ٣٠٠ دولار لتغطية أتعاب وتكاليف سفر ثمانية خبراء (١٢ شهرا) يعملون لصالح فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية. كما تعكس الزيادة الاحتياجات الإضافية لفريق الرصد المعني بالصومال (٦٠٠ ٤٦٩ دولار)، التي تعزى إلى إضافة ثلاثة خبراء عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩). (انظر الفقرة ٥٢ أعلاه)؛ والاحتياجات الإضافية للفريق المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان (٩٠٠ ٣٣٦ دولار)، التي تعزى إلى الأتعاب الإضافية لأمين المظالم المعين في عام ٢٠١٠ وتكاليف السفر ذات الصلة (انظر الفقرة ٥٣ أعلاه)، والاحتياجات الإضافية لفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (١٦٣ ٧٠٠ دولار) التي ترجع إلى ازدياد في معدلات الخبراء الشهرية وإدراج مخصصات من أجل سفر الموظفين في مهام ومن أجل إعادة إلى الوطن

٦٢ - ويعزى أساسا ما حدث من زيادة في الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية البالغة ٨٠٠ ٤٣٥ دولار إلى الاحتياجات الإضافية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في مجال السفر (٢٢٨ ٣٠٠ دولار) نظرا لتزايد دور المديرية في تنظيم الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية للممارسين في مجال مكافحة الإرهاب؛ وإدراج الاحتياجات المتعلقة بالسفر للموظفين الذين يرافقون ويدعمون خبراء فريق الخبراء الجديد المعني بجمهورية إيران الإسلامية (١٩٥ ٧٠٠ دولار) والاحتياجات الإضافية لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (٣٣ ٥٠٠ دولار)، نظرا للزيادة المقترحة في الأسفار المرتبطة بالمهام الإضافية المقررة في قرار مجلس الأمن ١٨٩٦ (٢٠٠٩).

٦٣ - ويعزى النقصان الصافي البالغ ٤٥٤ ٠٠٠ دولار في الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية لعام ٢٠١١ بالأساس إلى إلغاء الاعتماد غير المتكرر المدرج في الميزانية في عام ٢٠١٠ (٨٠٢ ٠٠٠ دولار) المرتبط بانتقال فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدعم المقدم للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إلى الحيز المكتبي الجديد، الذي تقابله احتياجات إضافية تتصل بتكاليف الإيجار والمعدات والمواد المكتبية اللازمة لفريق الخبراء الجديد المعني بجمهورية إيران الإسلامية (١٨٣ ١٠٠ دولار).

٦٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد مدرجة بالنسبة لمعظم الأفرقة أو الفرق المصنفة ضمن هذه المجموعة لتغطية الاشتراكات في قواعد البيانات المتعلقة بالطيران والذخائر، وقواعد البيانات القانونية والخدمات التحليلية (من قبيل منشورات مؤسسة جين للنشر ومنشورات أخرى) أو الدراسات الأخرى. وبينما تدرك اللجنة الاستشارية أن معظم

المنشورات المعنية تتعلق بمجموعة خبرات متخصصة يتطلبها في معظم الحالات عمل الأفرقة أو المكاتب، فإنها توصي باستكشاف إمكانية تحقيق وفورات من خلال إدارة الاشتراكات بحيث يضمن الحصول على رخص لمستخدمين متعددين بأقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة (انظر الفقرة ١٨ أعلاه).

٦٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا ببذل جهود حيثما توجد كيانات تابعة للأمم المتحدة، من قبيل بعثات حفظ السلام، أو الصناديق أو البرامج، لكفالة أو تقاسم وسائل النقل لصالح أعضاء الأفرقة أو الفرق، وذلك من أجل ترشيد تكاليف النقل (انظر الفقرة ١٥ أعلاه).

٣ - المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب التابعة للأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان

٦٦ - تبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١١ للبعثات السياسية الخاصة الـ ١١ المصنفة ضمن المجموعة الثالثة ١٠٧ ٠٠٠ ١٦٠ دولار، وهو ما يمثل ٢٣,٧ في المائة من مجموع الموارد المطلوب رصدها للبعثات السياسية الخاصة (A/65/328 و A/65/328/Add.3). ويتضمن الجدول أدناه توزيعا للنفقات المتوقعة حسب كل بعثة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) في الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وتقديرات الاحتياجات لعام ٢٠١١.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠								الاحتياجات لعام ٢٠١١			
الاعتمادات				النفقات		مجموع صافي الاحتياجات				الفرق	
المقدرة		الفرق	الاحتياجات		غير المتكررة				٢٠١١-٢٠١٠		
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٦)-(٤)					
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	٦ ٩٦٦,١	٦ ٢٠٠,٩	٧ ٦٥,٢	٧ ٧١٥,٣	٦ ٩٥٠,١	-	٧ ٤٩,٢				
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	١٧ ٤٢١,٨	١٦ ١٩٥,١	١ ٢٢٦,٧	١٩ ٧٩٣,٦	١٨ ٥٦٦,٩	-	٢ ٣٧١,٨				
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	١٨ ٦٤٨,٨	١٤ ٦٣٦,٨	٤ ٠١٢,٠	١٨ ٤٤٠,١	١٤ ٤٢٨,١	-	(٢٠٨,٧)				
مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	١٦ ٧٦٧,٧	١٦ ٤٣٨,٥	٣٢٩,٢	١٦ ٣٤٥,٠	١٦ ٠١٥,٨	-	(٤٢٢,٧)				
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	١٦ ٨٥٩,٥	١٦ ٨٢٦,٩	٣٢,٦	١٦ ٦٢٩,٦	١٦ ٥٩٧,٠	-	(٢٢٩,٩)				

الفئة	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١		
	النفقات			مجموع صافي الاحتياجات		
	الاعتمادات	المقدرة	الفرق	الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	٨ ٩٣٠,١	٨ ١٢٠,٧	٨٠٩,٤	٨ ٧١٤,٢	٧ ٩٠٤,٨	٨٧,٣
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٣ ٠١٥,١	٣ ١٦٠,٠	(١٤٤,٩)	٣ ١٣٣,٠	٣ ٢٧٧,٩	-
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي	٤٤ ٠٦٣,٨	٤٣ ٧٣٨,٢	٣٢٥,٦	٣٩ ٩٣٣,٦	٣٩ ٦٠٨,٠	-
بعثة الأمم المتحدة في نيبال	١٦ ٤٨٣,١	٢٠ ٦٧٣,٦	(٤ ١٩٠,٥)	١٦ ٨٠٣,٢	٢٠ ٩٩٣,٧	-
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٨ ٤٠٥,٨	٨ ٣٣٧,٩	٦٧,٩	٩ ٠٩٤,٢	٩ ٠٢٦,٣	٤٢٦,٣
مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا	-	-	-	٣ ٥٠٥,٢	٣ ٥٠٥,٢	٥١٥,٢
المجموع	١٥٧ ٥٦١,٨	١٥٤ ٣٢٨,٦	٣ ٢٣٣,٢	١٦٠ ١٠٧,٠	١٥٦ ٨٧٣,٨	١ ٠٢٨,٨
				٢ ٥٤٥,٢		

٦٧ - وكما هو مبين في الجدول أعلاه، تقدر نفقات البعثات المصنفة ضمن المجموعة الثالثة لعام ٢٠١٠ بمبلغ ٦٠٠ ٣٢٨ ١٥٤ دولار، وهو مبلغ يعكس، قياساً إلى مبلغ ٨٠٠ ٥٦١ ١٥٧ دولار المعتمد لعام ٢٠١٠، نقصاً في النفقات قدره ٢٠٠ ٢٣٣ ٣ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معظم النفقات الناقصة المتوقعة لعام ٢٠١٠ تتصل بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (٤ ٠١٢ ٠٠٠ دولار). وتم أيضاً تكبد نقص في النفقات بخصوص مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (١ ٢٢٦ ٧٠٠ دولار)، ودعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة (٨٠٩ ٤٠٠ دولار)، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (٧٦٥ ٢٠٠ دولار)، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (٣٢٩ ٠٠٠ دولار)، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (٣٢٥ ٦٠٠ دولار). وتقابله جزئياً احتياجات إضافية قدرها ٤ ١٩٠ ٥٠٠ دولار لبعثة الأمم المتحدة في نيبال بعد تمديد ولايتها، وهو ما لم ترصد له أي اعتمادات (انظر الفقرات ١٢٢ إلى ١٢٥ أدناه).

٦٨ - وبالنسبة لعام ٢٠١١، تعكس تقديرات الاحتياجات البالغة ١٦٠ ١٠٧ ٠٠٠ دولار زيادة قدرها ٢٠٠ ٥٤٥ ٢ دولار أو ١,٦ في المائة عن الموارد البالغة ٨٠٠ ٥٦١ ١٥٧ دولار المخصصة لعام ٢٠١٠. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة تعزى أساساً إلى الآثار

المجموعة المترتبة على رصد اعتماد لمكتب الأمم المتحدة الجديد لوسط أفريقيا (٣,٥ ملايين دولار)، فضلا عن ارتفاع احتياجات مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (٢,٤ مليون دولار)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان (٠,٧ مليون دولار)، وتقابلها احتياجات منخفضة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (٤,١ ملايين دولار)، الذي لم يعد يحتاج للموارد التي رصدت في عام ٢٠١٠ لدعم الانتخابات. وتلاحظ اللجنة كذلك أن المقترحات المتعلقة بعثة الأمم المتحدة في نيبال تنص على تمديد ولايتها لفترة مدتها سبعة أشهر تليها فترة تصفية مدتها أربعة أشهر تمتد حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وعلمت اللجنة لدى استفسارها بأن مجلس الأمن قرر في آخر قراراته، وهو القرار ١٩٣٩ (٢٠١٠)، تمديد ولاية البعثة حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد زودت اللجنة بتقديرات منقحة تعكس آثار هذا القرار على الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١١، التي سوف تخفض من مبلغ تقديره ٢٠٠ ٨٠٣ ١٦ دولار إلى مبلغ قدره ٥٠٠ ٢٣٠ ٥ دولار، يشمل فترة تصفية مدتها أربعة أشهر بعد تاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (انظر الفقرات ١٢٢ إلى ١٢٥ أدناه).

الفئة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٠	الوظائف الشاغرة ٢٠١١	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١١	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
بعثة الأمم المتحدة في نيبال	٢٠٥	٢٨	٢٠٥	١	١	-
	(١ مد-١، ١ مد-٢، ١٠ ف-٤، ١٣ ف-٣، ٢٧ خ م، ٩ م و، ١٩ من متطوعي الأمم المتحدة)	(١ مد-١، ١ ف-٤، ٥، ١٣ ف-٣، ٦ خ م، ٩ م و، ١٢ ف-٣، ٢٧ خ م، ١٠ م و، ١٩ من متطوعي الأمم المتحدة)	(١ مد-١، ١ مد-٢، ١٠ ف-٤، ١٣ ف-٣، ٢٧ خ م، ٩ م و، ١٢ ف-٣، ٢٧ خ م، ١٠ م و، ١٩ من متطوعي الأمم المتحدة)	(١ م و)	(١ ف-٣)	-
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٨٢	٧	٨٣	١	-	١
	(١ وأع، ١ أع م، ١ مد-٣، ١٠ ف-٤، ١٣ ف-٣، ٢٧ خ م، ٩ م و، ١٢ ف-٣، ٢٧ خ م، ١٠ م و، ١٩ من متطوعي الأمم المتحدة)	(١ وأع، ١ أع م، ١ مد-٣، ١٠ ف-٤، ١٣ ف-٣، ٢٧ خ م، ٩ م و، ١٢ ف-٣، ٢٧ خ م، ١٠ م و، ١٩ من متطوعي الأمم المتحدة)	(١ وأع، ١ أع م، ١ مد-٣، ١٠ ف-٤، ١٣ ف-٣، ٢٧ خ م، ٩ م و، ١٢ ف-٣، ٢٧ خ م، ١٠ م و، ١٩ من متطوعي الأمم المتحدة)	(١ م و)	-	وظيفة واحدة من الرتبة ف-٢ إلى فئة الخدمة الميدانية
مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا	-	-	٢٦	٢٦	-	-
			(١ وأع، ١ مد-١، ١٠ ف-٤، ١٣ ف-٣، ٢٧ خ م، ٩ م و، ١٢ ف-٣، ٢٧ خ م، ١٠ م و، ١٩ من متطوعي الأمم المتحدة)	(١ وأع، ١ مد-١، ١٠ ف-٤، ١٣ ف-٣، ٢٧ خ م، ٩ م و، ١٢ ف-٣، ٢٧ خ م، ١٠ م و، ١٩ من متطوعي الأمم المتحدة)	-	-

(أ) سبع وظائف منقولة من لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (١ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ٤ م).
المختصرات: وأع، وكيل أمين عام؛ أع م، أمين عام مساعد؛ خ م، الخدمة الميدانية؛ خ ع، فئة الخدمات العامة؛ م و، موظف فني وطني؛ رم، الرتبة المحلية.

(أ) مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

٧٠ - تقدر احتياجات المكتب المتوقعة لعام ٢٠١١ بمبلغ ٣٠٠ ٧٧١٥ دولار مقارنة بالاعتماد المرصود لعام ٢٠١٠ بمبلغ ١٠٠ ٩٦٦ دولار. وتُعزى الزيادة البالغة ٢٠٠ ٧٤٩ دولار في المقام الأول إلى زيادة عدد الوظائف (وظيفة جديدة لمستشار شؤون الشرطة، ووظيفة جديدة برتبة ف-٤ لمستشار إصلاح قطاع الأمن، ونقل سبع وظائف إدارية (١ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ٤ وظائف من الرتبة المحلية) من دعم الأمم المتحدة للجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة)، وإعادة تصنيف وظيفة موظف إداري (ف-٤) إلى رئيس دعم البعثة (ف-٥)، وزيادة الاحتياجات التشغيلية، خاصة لإجراء عدد أعلى من الاستشارات، والأسعار التعاقدية الجديدة لاستئجار وتشغيل الطائرة ذات الأجنحة الثابتة، واقتناء واستبدال المركبات. ويقابل هذه الزيادات جزئياً ارتفاع معدل شغور

الوظائف الدولية المطبق في عام ٢٠١١ إلى ٢٠ في المائة، بالمقارنة بالمعدل ٥ في المائة لعام ٢٠١٠ (A/65/328/Add.3، الفقرتان ٢١ و ٢٢). وأُحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأن متوسط المعدل الفعلي لشغور الوظائف الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بلغ ٢٣,٥ في المائة. ويتوقع المكتب نفقات أقل من النفقات المدرجة في الميزانية بمبلغ ٢٠٠ ٧٦٥ دولار لعام ٢٠١٠، تعزى أساساً إلى متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٢١ في المائة بالنسبة للوظائف الدولية مقابل المعدل الوارد في الميزانية بنسبة ٥ في المائة.

٧١ - وتشمل التغييرات المقترحة إجراؤها على الوظائف لعام ٢٠١١ ما يلي:

(أ) إنشاء وظيفة مستشار شؤون الشرطة في إطار عنصر الجيش والشرطة يقوم بمهمة خبير إصلاح الشرطة والأمن الداخلي وتقديم المشورة بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والجوانب الأمنية الداخلية المتعلقة بعمليات إصلاح قطاع الأمن (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣)؛

(ب) إنشاء وظيفة مستشار إصلاح قطاع الأمن (ف-٤) لتقديم المشورة والمساعدة لدعم الأبعاد الاستراتيجية والتقنية للعملية السياسية لإدارة قطاع الأمن وإصلاحه. وسيكون المستشار مسؤولاً أيضاً عن وضع استراتيجيات عملية ومنسقة لإصلاح قطاع الأمن في غرب أفريقيا ودمجها في منع نشوب النزاعات الإقليمية واستراتيجيات وبرامج بناء السلام (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤)؛

(ج) إعادة تصنيف وظيفة موظف إداري (ف-٤) إلى وظيفة رئيس دعم البعثة (ف-٥)، تشمل مهامه الإشراف على العنصر الإداري، بما في ذلك ممارسة سلطة الشراء عند تفويضها، وتولي المسؤولية العامة عن الإدارة الفعالة، وتوفير خدمات الدعم الإداري للمكتب ولجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥)؛

(د) تحويل موظف عمليات جوية (برنامج متطوعي الأمم المتحدة) إلى وظيفة موظف وطني للامتنال التقني في ضمان سلامة الجداول الزمنية للرحلات الجوية وفعاليتها من حيث التكاليف، وتنسيق طلبات الرحلات الجوية، والحصول على تصاريح الطيران (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦)؛

(هـ) نقل سبع وظائف إدارية (وظيفة موظف للعمليات الجوية (ف-٤) ووظيفة موظف إداري (ف-٣) ووظيفة موظف للشؤون المالية (ف-٣) و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية) من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لتعزيز المكونين الإداريين للمكتبين، اللذين يتشاركان في موقع واحد

في إطار المكتب. ويقترح تحويل موظف الشؤون الإدارية (ف-٣) كموظف موارد بشرية، ليكون مسؤولاً عن إدارة الموظفين الدوليين والوطنيين (المرجع نفسه، الفقرات ٢٧-٣١).

٧٢ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظيفة مستشار لشؤون الشرطة المقترحة ووظيفة مستشار إصلاح قطاع الأمن (ف-٤)، فضلاً عن تحويل وظيفة متطوعي الأمم المتحدة إلى وظيفة موظف وطني.

٧٣ - وترد المخططات التنظيمية المنقحة للجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة والمكتب في المرفقين الثاني والثالث أدناه، وتبين أن عنصر الدعم الموحد سيضم ٢٤ وظيفة دعم لما مجموعه ٥٢ موظفاً في كلا المكتبين. وترحب اللجنة الاستشارية بتوحيد العنصر الإداري للجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة في ظل المكتب، ويرى أنه ينبغي أن يؤدي إلى تضافر الجهود وزيادة الكفاءة في وظائف الدعم. وتوصي بالموافقة على اقتراح نقل ٧ وظائف إدارية، وإعادة تسمية موظف إداري (ف-٣) كموظف للموارد البشرية (ف-٣).

٧٤ - وتلاحظ اللجنة أن اقتراح إعادة تصنيف وظيفة موظف إداري (ف-٤) إلى وظيفة رئيس دعم البعثة (ف-٥) يهدف بشكل رئيسي للسماح بالتفويض لمهام الشراء، علماً أن الترتيبات الحالية، التي يقوم بموجبها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير هذه الوظائف، تبين أنها تسبب تأخيرات يعتبرها مجلس مراجعي الحسابات قاصرة (انظر A/65/328/Add.3، الفقرة ٢٥). ولا تعترض اللجنة على إعادة تصنيف وظيفة موظف إداري (ف-٤) إلى رئيس دعم البعثة (ف-٥). وتوصي اللجنة أيضاً بأن يطلب من الأمين العام أن يقدم، في سياق تقريره المقبل، توضيحاً عن سياسة تفويض سلطة الشراء للبعثات الميدانية ومتطلبات الوظيفة برتبة ف-٥ إلى رئيس دعم البعثة، حتى في البعثات الصغيرة.

٧٥ - وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات للاستشاريين والخبراء ستزداد من ١٧٥ ٥٠٠ دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٢٩٦ ٢٠٠ دولار في عام ٢٠١١، مما يعكس زيادة تبلغ نحو ٦٠ في المائة. وأبلغت اللجنة أن هناك حاجة إلى الخبرة في مجالات السلام والأمن والتنمية في شريط الساحل، ومسائل عبر الحدود المتعلقة بحقوق الإنسان والسلام والأمن، والحوكمة وإصلاح قطاع الأمن والوساطة؛ والجنسانية وبناء السلام، والتغيير غير الدستوري للحكومة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات لتعزيز الدعم المقدم إلى المكتب من قبل إدارة الشؤون السياسية شملت تدابير لتحسين الدعم الفني والإداري، بما في ذلك: (أ) إنشاء مكتب دعم كامل في المقر يضم رئيس فريق (برتبة ف-٥) وموظفي مكتب اثنين (١ ف-٣ و ١ ف-٢)؛ (ب) تعزيز قنوات الاتصال بواسطة تداولات متواصلة بالفيديو المؤتمرات منتظمة ومعتكفات

مشتركة بين إدارة الشؤون السياسية والمكتب؛ (ج) التنسيق من أجل المسائل الإدارية في المقر نيابة عن المكتب والاتصال بين إدارة المكتب والمكاتب ذات الصلة في المقر. وترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تقديم بعض الخبرات والدعم التي يقترح الحصول عليها من خلال الخدمات الاستشارية بواسطة إدارة الشؤون السياسية وغيرها من الإدارات في المقر. لذلك توصي اللجنة بتخفيض الاعتماد المخصص للاستشاريين والخبراء والموافقة على المبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار بدلا من المبلغ المقترح ٢٩٦ ٢٠٠ دولار في إطار هذا البند لعام ٢٠١١.

٧٦ - ومن شأن متطلبات النقل الجوي أن تزداد بمبلغ ٣٣٥ ٣٠٠ دولار، من اعتماد قدره ٢ ١٣٨ ٩٠٠ دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٢ ٤٧٤ ٢٠٠ دولار المقترحة لعام ٢٠١١. وأبلغت اللجنة أن الفرق يعزى أساسا إلى الزيادة المتوقعة في تكلفة الترتيبات التعاقدية لاستئجار طائرة ثابتة الجناحين، فضلا عن ارتفاع التكاليف للهبوط، وزيادة عدد الطلعات الجوية والهبوط. وأبلغت اللجنة كذلك أنه تم حساب الاحتياجات اللازمة للطائرة على أساس الاستخدام بمعدل ٥٠-٥٠ وترتيبات تقاسم التكاليف مع لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة. ولا تعترض اللجنة الاستشارية على هذا الاقتراح.

٧٧ - توصي اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تخفيض المتطلبات الكاملة البالغة ٣٠٠ ٧٧١٥ دولار المقترحة لعام ٢٠١١ للمكتب لتعكس توصياتها الواردة في الفقرة ٧٥ أعلاه.

(ب) مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

٧٨ - تم تحويل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأبلغت اللجنة أن إعداد الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي يضم برامج الأمم المتحدة المشتركة بشأن القضايا الأمنية والسياسية والإنسانية لا يزال جاريا، وأن المكتب يواصل العمل بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وعمليات حفظ السلام في المنطقة، وهي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان. ويقيم المكتب المتكامل أيضا علاقات عمل وثيقة مع ممثل مكتب دعم بناء السلام، ويتعاون مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، بالإضافة إلى مكاتبها الميدانية الموجودة في بامباري وبوار وبوسانغوا، يتوقع مكتب الأمم

المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يقيم وجودا ميدانيا في الموقع الرابع (بيراو)، رهنا بتوفر الظروف الأمنية الكافية (A/65/328/Add.3، الفقرة ٤٥).

٧٩ - وتقدر الاحتياجات المقدرة للمكتب المتكامل لعام ٢٠١١ مبلغا قدره ٦٠٠ ٧٩٣ ١٩ دولار، مقارنة بالاعتماد المرصود البالغ ٨٠٠ ٤٢١ ١٧ دولار لعام ٢٠١٠. وتُعزى الزيادة البالغة ٨٠٠ ٣٧١ ٢ دولار في المقام الأول إلى تكاليف الاستئجار والتكاليف التشغيلية المقترحة المرتبطة بتوفير طائرة ثابتة الجناحين لتحل محل الدعم الذي كانت تقدمه بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وإضافة ١٥ وظيفة جديدة (٤ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، و ٨ وظائف من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة من فئة الرتبة المحلية)، وزيادة الاحتياجات للاتصالات. وسيقابل الزيادة في الاحتياجات جزئيا إلغاء ٤ وظائف للشؤون المدنية (موظفين وطنيين)، فضلا عن انخفاض الاحتياجات في إطار بند النقل البري وتخفيضات في تكاليف مرتبات الموظفين الوطنيين بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن تأثير تأخير الوظائف الـ ١٥ الجديدة المقترحة، على أساس التكلفة الكاملة لعام ٢٠١٢، سيبلغ ٩٠٠ ٩٠٥ دولار.

٨٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المكتب يتوقع نفقات أقل مما هي مدرجة في الميزانية البالغة ١ ٢٢٦ ٧٠٠ دولار لعام ٢٠١٠، إلى حد كبير تحت بند الموظفين المدنيين، ويرجع ذلك إلى متوسط معدل شغور فعلي قدره ٣٨ في المائة للوظائف الدولية مقابل ٣٠ في المائة المدرج في الميزانية، وانخفاض الاحتياجات لرواتب الموظفين الوطنيين بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل دولار الولايات المتحدة بنسبة ١٣ في المائة تقريبا، والتأخير في ملء وظائف متطوعي الأمم المتحدة الخمس لشؤون حقوق الإنسان في المكتب.

٨١ - وفيما يلي التغييرات المقترحة على الوظائف لعام ٢٠١١، الموضحة في الفقرة ٥٤ (أ) من تقرير الأمين العام:

(أ) إنشاء أربع وظائف للشؤون المدنية (ف-٤)، وظيفة واحدة لكل مكتب ميداني، لدعم برامج الحوكمة، واستعادة سلطة الدولة وأنشطة إدارة النزاع على مستوى المقاطعات والأقاليم، وإجراء تحليل مستقل، وتحديد القضايا الاستراتيجية، والفرص والمخاطر، ووضع خطط تشغيلية لتحقيق الاستقرار، وتقييم احتياجات بناء القدرات، واكتشاف إشارات الإنذار المبكر؛

(ب) إلغاء أربع وظائف للشؤون المدنية (وظائف للموظفين الوطنيين) التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠١٠، والتي سيحل محلها الوظائف الأربع المذكورة أعلاه للشؤون المدنية (ف-٤)؛

(ج) إنشاء أربع وظائف لتشغيل الطائرة ذات الأجنحة الثابتة المقترحة، بما في ذلك: موظف لشؤون الطيران (ف-٣) يكون مسؤولاً عن الإدارة العامة لوحدة الطيران وتنسيق استخدام الأصول الجوية، وموظف لشؤون الطيران (ف-٢) يكون مسؤولاً عن المهام التنفيذية اليومية، والاتصال مع الركاب بشأن طلبات الطيران الخاصة، وتخطيط مهام الرحلات الجوية وإحاطة أفراد الطاقم بخطة الرحلة والتهديدات الأمنية؛ ومساعد فني لشؤون الطيران من فئة الخدمات المحلية يكون مسؤولاً عن تحديد الأمور التشغيلية غير الطبيعية، والأصول الميدانية، والواجبات التنظيمية وكفالة امتثال جميع المتعاقدين لالتزاماتهم التعاقدية، ومساعد لشؤون الطيران/مدير لساحة وقوف الطائرات (موظف وطني) يكون مسؤولاً عن كفالة أن تتم حركة الطائرات والسيارات السطحية بطريقة آمنة، وكفالة توقف الطائرة ومناورها على الأرض على النحو المطلوب؛

(د) إنشاء وظيفة مساعد للمطالبات وشؤون التصرف في الممتلكات من فئة الخدمات الميدانية، يكون مسؤولاً عن كفالة حفظ سجلات الممتلكات بدقة وبشكل مستكمل، وللتعامل مع الحجم الكبير من الأصول التي لم يتم التصرف فيها من ولايات بعثات الأمم المتحدة السابقة، والتي لا تزال تحتل مساحة في مستودع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(هـ) إنشاء وظيفة أمين صندوق من فئة الخدمة الميدانية يكون مسؤولاً عن حفظ دفاتر الشيكات في مكان آمن، وتسديد المدفوعات في الوقت المناسب وإصدار الشيكات والتحويلات الإلكترونية، وضمان حماية النقدية لدى البعثة وفصل الواجبات؛

(و) إنشاء وظيفة لمساعد شؤون الموارد البشرية من فئة الخدمة الميدانية لتعزيز وحدة الموارد البشرية، لتصل القدرة الإجمالية للوحدة إلى ٦ موظفين (٣ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ موظف وطني، و ٢ من فئة الرتب المحلية)؛

(ز) إنشاءوظيفتين لمساعدين للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من فئة الخدمة الميدانية لمكتبين ميدانيين لا يوجد فيهما حالياً مساعدين للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتوفير مجموعة كاملة من خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك تركيب وصيانة وحدة الخطات الطرفية، والمقسم الفرعي الآلي الخصوصي، والخوادم، والطابعات، والحواسيب المكتبية، والحواسيب المحمولة، والشاشات، وأجهزة الفاكس، والاتصالات اللاسلكية ذات التردد العالي وذات التردد العالي جداً، واتصالات الثريا الساتلية؛

(ح) إنشاء وظيفتين لموظف في لإدارة المرافق من فئة الخدمة الميدانية واحد منهما يكون مسؤولاً عن التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، والمياه، ونظم الوقود، والآخر لتشغيل وصيانة المولدات والتركيبات الكهربائية.

٨٢ - ويقترح المكتب أيضا سلسلة من عمليات النقل (A/65/328/Add.3، الفقرة ٥٤ (ب)) على النحو التالي:

(أ) وظيفة برتبة ف-٤ من قسم حقوق الإنسان إلى وحدة المؤسسات الأمنية كموظف إصلاح قطاع الأمن (ف-٤)؛

(ب) وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من القسم المتكامل للسلامة والأمن إلى قسم شؤون الإعلام كمشرف على المواقع (الخدمة الميدانية)؛

(ج) وظيفة مساعد إداري لحقوق الإنسان (الخدمة الميدانية) من قسم حقوق الإنسان إلى مكتب رئيس دعم البعثة كمساعد إداري (الخدمة الميدانية)؛

(د) وظيفة مساعد إداري (موظف وطني) من مكتب دعم البعثة إلى قسم حقوق الإنسان كمساعد إداري لحقوق الإنسان؛

(هـ) ثلاث وظائف (١ الخدمة الميدانية، ٢ الرتب المحلية) من مكتب رئيس دعم البعثة إلى وحدة الخدمات العامة كموظف خدمة عامة (الخدمة الميدانية)، ومساعد للاستلام والتفتيش (الرتب المحلية)، ومساعد لمراقبة الممتلكات والجرد (الرتب المحلية).

٨٣ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الأربع الجديدة (١ ف-٣، ١ ف-٢، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من الرتب المحلية) المقترحة لوحدة النقل الجوي، وكذلك عمليات النقل المقترحة. ونظرا للتأخر المتوقع لنشر الطائفة (انظر الفقرات ٨٧-٨٨ أدناه)، توصي اللجنة بأن يكون الاعتماد للوظائف الدولية الأربعة الجديدة (١ ف-٣، ١ ف-٢، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من الرتب المحلية) ينبغي أن تستند إلى افتراض وجود عامل شغور بنسبة ٧٥ في المائة بدلا من ٥٠ في المائة المعتاد المطبق على الوظائف الجديدة.

٨٤ - وبشأن إنشاء أربع وظائف دولية لموظفي الشؤون المدنية (ف-٤) لتحل محل أربع وظائف لموظفين وطنيين التي يقترح إلغاؤها، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه تم اقتراح هذا النهج لأن المكتب يمر في صعوبات تتعلق بتوظيف موظفين وطنيين، ولأن طبيعة الوظيفة تتطلب السرية والحياد. وترى اللجنة أن المساهمة لبناء القدرات الوطنية يشكل الدور الأساسي للمكتب، وفي هذا الصدد فإنها ترى أن نقل المعارف إلى الموظفين الوطنيين أمر

هام. وفي ضوء الحقيقة بأن وظائف الموظفين الوطنيين الأربع لم تنشأ إلا في عام ٢٠١٠، فهي ترى أنه من السابق لأوانه التخلي عن خيار استخدام موظفين وطنيين لأداء مهام موظفي الشؤون المدنية. لذلك توصي اللجنة بعدم الإلغاء المقترح لوظائف الموظفين الوطنيين الأربع والاستعاضة عنها بأربعة وظائف دولية لموظفي الشؤون المدنية (ف-٤). وتشجع اللجنة الأمين العام على تكثيف جهوده من أجل توظيف الموظفين الوطنيين وملء هذه الوظائف باعتبارها مسألة ذات أولوية.

٨٥ - ويقترح المكتب أيضا إنشاء سبع وظائف إضافية لشؤون الخدمة الميدانية لطائفة متنوعة من وظائف الدعم. وكما هو مبين في الفقرة ٢٦ أعلاه، لا تزال اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء ارتفاع نسبة الموارد المخصصة لوظائف الدعم بالمقارنة مع الأنشطة الفنية. ونظرا لارتفاع معدلات الشواغر الحالية للوظائف الدولية (٣٨ في المائة) في المكتب، ترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن استيعاب بعض الوظائف الإضافية المقترحة من خلال زيادة فعالية استخدام الموارد الموجودة. تبعا لذلك، توصي اللجنة بالموافقة على وظيفتين من وظائف الخدمة الميدانية السبع المقترحة.

٨٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب شهد بعض التأخير في ملء وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٨٠ أعلاه). وتشعر اللجنة بالقلق إزاء هذا التطور، وتوصي بأن يطلب من الأمين العام تقديم تقرير عن أي من الاتجاهات في هذا الصدد.

٨٧ - وتقدر الاحتياجات في إطار النقل الجوي لعام ٢٠١١ بمبلغ ٢٠٠ ٦٠٩ دولار، أساساً لاستئجار وتشغيل طائرة ثابتة الجناح. وطلبت اللجنة معلومات إضافية لتبرير احتياج طائرة للمكتب، وتساءلت عما إذا كان قد تم استكشاف خيارات بديلة، بما في ذلك إمكانية استئجار طائرة على أساس استرداد التكاليف من إحدى عمليات حفظ السلام في المنطقة (بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو بعثة الأمم المتحدة في السودان أو العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور) أو استخدام خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية. وأبلغت اللجنة أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد قد زودت مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بالرحلات الروتينية من بانغي إلى نجامينا، وأييشي وبيراو، التي استخدمها كبار مسؤولي الأمم المتحدة الذين يزورون المكتب، وموظفو مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وممثلون عن الحكومة والجماعات السياسية والعسكرية، فضلا عن تغطية الإخلاء الطبي الجوي. علاوة على ذلك، تضمنت خطة عمل المكتب لعام ٢٠١١ توسعا كبيرا في دور المكاتب الميدانية، مما تطلب

زيادة في تنقل الممثل الخاص للأمين العام والموظفين الفنيين التابعين لها داخل البلد. وأبلغت اللجنة أيضا بأن موظفي المكتب لا يستطيعون في كثير من الأحيان استخدام خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية بسبب إعطاء الأولوية للوكالات الإنسانية وصناديقها وبرامجها وشركائها المنفذين، وأن هذا الخيار لم يقدم بديلا يمكن الاعتماد عليه بالنسبة للمكتب. وأشار المكتب إلى أنه خلال مناقشاته مع مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات، عُرض عليه الحصول استخدام طائرات إقليمية، لكنها لم تكن مناسبة لاحتياجات المكتب المحلية، التي يمكن تقديمها على أفضل وجه من خلال طائرة صغيرة ذات محرك مزدوج وذات دفع توربيني قادرة على نقل البضائع والركاب معا، وقادرة على الهبوط والإقلاع باستخدام مدرج قصير وعرضي سطح مترب، والتي، بسبب مداها القصير، ينبغي تواجدها داخل البلد. وأبلغت اللجنة كذلك أن المكتب المتكامل يستكشف أيضا إمكانية استئجار طائرة متاحة محليا في جمهورية أفريقيا الوسطى بالتشاور مع قسم النقل الجوي التابع لإدارة الدعم الميداني وشعبة المشتريات في المقر. ويتوقع المكتب وضع اللمسات الأخيرة على عقد استئجار طائرة بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١١ وبدء العمليات الجوية بشكل تام في نيسان/أبريل ٢٠١١. وأشار المكتب أيضا إلى أنه يعتزم تقاسم استخدام الطائرة مع فريق الأمم المتحدة القطري على أساس استرداد التكاليف.

٨٨ - وفي ضوء التفسيرات المقدمة، تدرك اللجنة الاستشارية الحاجة إلى حصول المكتب المتكامل على طائرة صغيرة ثابتة الجناحين. وتوصي بأن يتم تعديل الاحتياجات المقترحة تحت بند النقل الجوي ليعكس التأخر في نشر الطائرة وتوفير النقل الجوي لمدة ٩ أشهر في عام ٢٠١١، ابتداء من نيسان/أبريل ٢٠١١ (انظر الفقرة ٨٣ أعلاه). إن حجم التخفيض بموجب احتياجات النقل الجوي ينبغي عرضه على الجمعية العامة عند نظرها في هذا البند. وتوصي اللجنة كذلك بوضع ترتيبات تقاسم التكاليف المناسبة لاستخدام الطائرة بشكل مشترك مع الكيانات الأخرى التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري. وينبغي تقديم تفاصيل عن التكاليف المستردة في سياق تقرير الأمين العام المقبل.

٨٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات في إطار النقل البري ستتناقص بمبلغ ٦٠٠ ٤٩٩ دولار، من ٨٠٠ ١٠٠٨ دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٩٠٠ ٥١٤ دولار المقترحة لعام ٢٠١١. وأبلغت اللجنة بأن التخفيض يعزى إلى انخفاض الاحتياجات لشراء مركبات نتيجة النقل المزمع لأصول المركبات من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وترى اللجنة أن يتم نقل المعلومات المتعلقة بقيمة الأصول، وكذلك ينبغي تقديم تقديرات الوفورات التي تحققت في تقارير الأمين العام المقبلة.

٩٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي تخفيض الاحتياجات الكاملة البالغة ٦٠٠ ٧٩٣ ١٩ دولار المقترحة للمكتب المتكامل لعام ٢٠١١ لتعكس توصياتها الواردة في الفقرات من ٨٣ إلى ٨٥ و ٨٨ أعلاه.

(ج) مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

٩١ - أنشئ المكتب المتكامل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا، كبعثة متابعة من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الهدف من إنشاء هذا المكتب هو الجمع بين الركائز السياسية والأمنية والإنمائية وحقوق الإنسان في إطار رؤية مشتركة، مع آليات برامجية وتنفيذية مشتركة. ويشير الأمين العام إلى أنه بغية ضمان انتقال سلس إلى المكتب المتكامل الجديد، بدعم من المقر وجميع الشركاء المعنيين، تم إنشاء فرقة عمل فنية تضم موظفين من المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري في نهاية عام ٢٠٠٩ لمعالجة الجوانب الفنية والتشغيلية للتكامل، بما في ذلك المتطلبات التقنية والموارد، فضلا عن القضايا المتصلة بالخدمات المشتركة والمكاتب والمباني. ويشير كذلك إلى أن المكتب سيواصل العمل بشكل وثيق ويزيد تعاونه مع لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري، ومع شركاء آخرين. وتلاحظ اللجنة أن المكتب يتعاون تعاوننا وثيقا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية من أجل تسهيل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر (A/65/328/Add.3، الفقرات ٥٥-٥٨).

٩٢ - وتقدر الاحتياجات لعام ٢٠١١ للمكتب المتكامل بمبلغ ١٠٠ ٤٤٠ ١٨ دولار، مقارنة بالاعتماد المرصود لعام ٢٠١٠ بمبلغ ٨٠٠ ٦٤٨ ١٨ دولار. ويعكس التخفيض الصافي البالغ ٧٠٠ ٢٠٨ دولار لعام ٢٠١١ تخفيضات تحت بند الموظفين المدنيين (٣٠٠ ٨١٢ دولار) وتعزى إلى الانخفاض في تسوية مقر العمل والاحتياجات المقدرة لبدل الوظيفة الانتقالي. إن تطبيق معدلات الشغور للموظفين الوطنيين (٢٥ في المائة) ومتطوعي الأمم المتحدة (١٥ في المائة)، وانخفاض الاحتياجات تحت بند النقل البري (٩٠٠ ٣٧٠ دولار)، والاتصالات (٧٠٠ ١٦٦ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٩٥ دولار). ويقابل هذا النقصان إلى حد كبير زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين لست وظائف جديدة لمتطوعي الأمم المتحدة (٣٠٠ ٣٧٢ دولار)، والتكاليف الطبية (٢٠٠ ٣٤٣ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٧٢٣ دولار).

٩٣ - ويتوقع المكتب نقصا عاما في الإنفاق لعام ٢٠١٠ بمبلغ ٤٠١٢ ٠٠٠ دولار، مما يعكس الأثر المشترك لانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين عما هو مدرج في الميزانية (٥٠٧٨ ٠٠٠ دولار) تقابله زيادة في الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية (١١٧٩ ٦٠٠ دولار). ويعكس انخفاض الاحتياجات للموظفين المدنيين معدلات شواغر أعلى مما هو مدرج في الميزانية لجميع فئات الموظفين على النحو التالي: الأفراد العسكريين (المعدل الفعلي ٢٥ في المائة/المعدل المدرج في الميزانية صفر في المائة)؛ الشرطة المدنية (المعدل الفعلي ٣٠ في المائة/المعدل المدرج في الميزانية ٢٠ في المائة)؛ الموظفين الدوليين (المعدل الفعلي ٣٩ في المائة/المعدل المدرج في الميزانية ٢٠ في المائة)؛ الموظفين الوطنيين (المعدل الفعلي ٤٩ في المائة/المعدل المدرج في الميزانية ٢٠ في المائة)؛ الموظفين الوطنيين (المعدل الفعلي ٣٧ في المائة/المعدل المدرج في الميزانية ٥ في المائة)؛ ومتطوعي الأمم المتحدة (المعدل الفعلي ٥٨ في المائة/المعدل المدرج في الميزانية ١٠ في المائة). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات إضافية عن مستويات شغل الوظائف حتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تُظهر حصول تحسن بعض الشيء على حالة الشغور، بالمقارنة مع متوسط معدلات الشغور للفترة المذكورة أعلاه.

٩٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه على الرغم من انخفاض مستويات شغل الوظائف خلال عام ٢٠١٠، يتوقع المكتب نفقات أعلى مما هي مدرجة في الميزانية تحت بند الاتصالات (١٠١٠ ١٠٠ دولار)؛ والمرافق والهياكل الأساسية (٢٤٨ ٨٠٠ دولار)؛ والنقل البري (٨٧ ٧٠٠ دولار)؛ والاستفادة الكاملة من الموارد المدرجة في الميزانية في إطار النقل الجوي والسفر في مهام رسمية، والنقل الجوي والنقل البحري. ولا يتوقع حدوث انخفاض في الاحتياجات إلا في إطار بند تكنولوجيا المعلومات (١٢٧ ٧٠٠ دولار) والطبية (١٩ ٤٠٠ دولار) وغيرها من اللوازم والخدمات والمعدات (١٩ ٩٠٠ دولار). وأبلغت اللجنة أن الاحتياجات الإضافية المتوقعة لعام ٢٠١٠ في إطار بند الاتصالات ترتبط بشكل أساسي بالحاجة إلى استبدال المعدات القديمة مثل أجهزة اللاسلكي النقال ذات التردد العالي وأجهزة اللاسلكي المحمولة باليد ذات التردد العالي جدا، وأن الزيادة المتوقعة في إطار المرافق والهياكل الأساسية مطلوبة لإعادة تأهيل مباني مقر البعثة وتوفير الوقود للمولدات لتزويد مبنى المكاتب بالكهرباء. وتوصي اللجنة بأن يطلب من الأمين العام تعديل افتراضات التخطيط، حسب الضرورة.

٩٥ - وتشمل التغييرات المقترحة إجراؤها على الوظائف لعام ٢٠١١ (A/65/328/Add.3)، الفقرة ٦٩) إنشاء ٦ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة على النحو التالي:

(أ) وظيفتان لمتطوعي الأمم المتحدة لدعم المستوى ١ من العيادة الطبية المنشأة حديثاً في المكتب المتكامل؛

(ب) أربع وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة لتعزيز قسم إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك مساعد لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومساعد لشؤون سيادة القانون، ومساعد لشؤون إصلاح قطاع الدفاع، ومساعد لإصلاح الشرطة.

٩٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه، بعد إجراء تقييم للمرافق الطبية في المكتب المتكامل في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، تقرر أن مرافق الرعاية الصحية المحلية لا تلبي معايير الأمم المتحدة لتوفير الرعاية الصحية، وأن الحالة لم تتحسن في عام ٢٠١٠. وأشار المكتب إلى أنه في غياب المرافق الصحية الجيدة في البلد، فمن شأن العيادة الطبية في المكتب المتكامل أن توفر الرعاية الصحية الأولية للموظفين وأسرهم على أساس استرداد التكاليف، وتلبي أيضاً حالات الطوارئ (انظر أدناه). وتوصي اللجنة بالموافقة على وظيفتي متطوعي الأمم المتحدة لدعم العيادة الطبية.

٩٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية زيادة تعاون المكتب المتكامل مع لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وعدد كبير من الشركاء الآخرين لكفالة الدعم لإصلاح قطاع الأمن. لذلك توصي اللجنة بالموافقة على وظائف متطوعي الأمم المتحدة الأربعة لتعزيز قسم إصلاح قطاع الأمن.

٩٨ - ومع مراعاة ارتفاع معدلات الشواغر الحالية للبعثة، واستناداً إلى خبرتها في مراقبة وتيرة النشر في بعثات أخرى والوقت اللازم لبناء ما يصل إلى المستويات الكاملة شغل الوظائف، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاعتماد لعام ٢٠١١ بمبلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من الاحتياجات الشاملة البالغة ١٠٠ ٤٤٠ ١٨ دولار المقترحة للبرنامج المتكامل.

(د) مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

٩٩ - أبلغت اللجنة الاستشارية أن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال منهمك حالياً في مواجهة من الأنشطة الهامة التي تعالج المهام الانتقالية الرئيسية التي يجب إنجازها قبل انتهاء الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١، بما في ذلك أنشطة التوعية المستمرة ومبادرات المصالحة الوطنية، وبناء المؤسسات الصومالية المدنية والأمنية والانتهااء من عملية وضع الدستور. وواصل المكتب التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلاً عن عدد كبير من الشركاء الآخرين. وتلاحظ اللجنة أن نقل المكتب السياسي والفريق القطري للأمم المتحدة إلى الصومال، الذي

كان مقررا أصلا في تموز/يوليه ٢٠٠٩، لم يتم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ بسبب التهديدات الأمنية المستمرة. وتلاحظ أيضا أن يواصل المكتب السياسي خطة نشر العناصر الفنية من موظفيه الدوليين إلى مكتب اتصال متقدم في مقديشو وإلى المكاتب الإقليمية في "بونتالاند" و "صوماليلاند" (A/65/328/Add.3، الفقرة ٧٧). وأبلغت اللجنة أنه تم نشر موظفي المكتب السياسي في عام ٢٠١٠ إلى الصومال على أساس التناوب.

١٠٠ - وكما هو مبين في الفقرة ٨٣ من تقرير الأمين العام، أُستكمل نقل المكتب السياسي إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠١٠، ويشارك المكتب حاليا مبنى مشتركا مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال داخل المجمّع. وتم إدماج العناصر الإدارية وعناصر الدعم في المكتب السياسي بنجاح في مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي يزود المكتب السياسي بالوظائف الإدارية الأساسية منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية والشؤون المالية والمشتريات والاتصالات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن الميزانية وعمليات الصندوق الاستئماني. ويحتفظ المكتب السياسي بعناصره الفنية. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن المكتب السياسي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بصدد وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم لإضفاء الطابع الرسمي على طرائق التعاون.

١٠١ - وتقدر الاحتياجات للمكتب السياسي لعام ٢٠١١ بمبلغ ١٦ ٣٤٥ ٠٠٠ دولار، مقارنة بالاعتماد المرصود البالغ ١٦ ٧٦٧ ٧٠٠ دولار لعام ٢٠١٠. ويعكس الانخفاض البالغ ٤٢٢ ٧٠٠ دولار نقصانا في الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية (٩٠٠ ١٠٤٤ دولار)، وتشمل التخفيضات بند النقل البري لاقتناء المعدات والمركبات (٨١٢ ٥٠٠ دولار)، والاتصالات (٤٩١ ٤٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (١٢٧ ٧٠٠ دولار)، وزيادة الاحتياجات في إطار المرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٢٨٥ دولار) في المقام الأول بسبب زيادة الاحتياجات لخدمات الأمن المرتبطة بالانتقال إلى الصومال. إن الانخفاض في إطار التكاليف التشغيلية يقابله جزئيا ارتفاع في اعتماد تكاليف الموظفين المدنيين (٦٢٢ ٢٠٠ دولار)، ويعزى ذلك أساسا إلى تطبيق عامل شغور أقل من ٢٠ في المائة لعام ٢٠١١ بالمقارنة مع ٢٤ في المائة لعام ٢٠١٠. ويستند الاعتماد للموظفين الوطنيين إلى عامل شغور قدره ٣٥ في المائة. وسيظل مستوى الموظفين في المكتب السياسي من دون تغيير، وسيبلغ مجموع عدد الوظائف ١٠٥ وظائف في عام ٢٠١١.

١٠٢ - ويتوقع أن تقدر الاحتياجات لعام ٢٠١٠ بمبلغ ١٦ ٤٣٨ ٥٠٠ دولار بالمقارنة مع الاعتماد ١٦ ٧٦٧ ٧٠٠ دولار، مما يعكس نقصاً في النفقات قدرها ٣٢٩ ٢٠٠ دولار، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض الاحتياجات مما هو مدرج في الميزانية في إطار الموظفين المدنيين (٢٩٣ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٤٨١ ٢٠٠ دولار)، والنقل البري (١٢٨ ٦٠٠ دولار) بسبب عدم نقل المكتب إلى الصومال. ويقابل هذه التخفيضات زيادة النفقات للاتصالات (٥٩٤ ٤٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٥٧ ٠٠٠ دولار)، بسبب التكاليف التي تزيد عما هي عليه في الميزانية لشراء المعدات، استناداً إلى تقييم احتياجات الموظفين الذين تم نشرهم في الميدان من قبل الفريق الفني الذي يقوم بزيارة شمال الصومال. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة لها أن معدل الشواغر المتوقعة لعام ٢٠١٠ للموظفين الدوليين يبلغ ٢٩ في المائة مقابل عامل الشغور المدرج في الميزانية البالغ ٢٤ في المائة.

١٠٣ - وفي ضوء معدلات الشغور في عام ٢٠١٠ للموظفين الدوليين، توصي اللجنة الاستشارية بتطبيق عامل شغور قدره ٢٥ في المائة على الاحتياجات التقديرية لعام ٢٠١١. ومع الأخذ في الاعتبار نمط الإنفاق في عام ٢٠١٠ في إطار المرافق والهياكل الأساسية، توصي اللجنة كذلك بتخفيض قدره ٨٠٠ ٠٠٠ دولار في إطار التكاليف التشغيلية في عام ٢٠١١. وينبغي تعديل الاحتياجات المقدرة للمكتب السياسي لعام ٢٠١١ وفقاً لذلك.

(هـ) مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

١٠٤ - تقدر احتياجات مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لعام ٢٠١١ بمبلغ ١٦ ٦٢٩ ٦٠٠ دولار، مقارنة بالاعتماد ١٦ ٨٥٩ ٥٠٠ دولار لعام ٢٠١٠. ويعكس الانخفاض البالغ ٤٣٩ ٩٠٠ دولار انخفاض التكاليف في إطار النقل الجوي، بسبب انخفاض ساعات الطيران وانخفاض الاحتياجات لبدل الإقامة لأفراد الأطقم الجوية (٤٣٨ ١٠٠ دولار)، والاتصالات (٤٣٩ ٩٠٠ دولار)، والنقل البري (٢٠٠ ٥٠٠ دولار) بسبب انخفاض الاحتياجات لاقتناء المعدات والركبات. ويقابل هذا الانخفاض زيادة في الاحتياجات للموظفين الدوليين، التي تعزى أساساً إلى الانخفاض مما هو وارد في الميزانية بنسبة ١٥ في المائة بالمقارنة مع معدل شغور قدره ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٠ (٣٢١ ٠٠٠ دولار)، والموظفين الوطنيين، بسبب زيادة الرواتب المحلية بنسبة ٣٠,١ في المائة للموظفين الوطنيين و ٢٨,٦ في المائة للموظفين من الرتبة المحلية (١٢٦ ٨٠٠ دولار). ويتوقع أن تبلغ

النفقات المقدرة لعام ٢٠١٠ مبلغا قدره ٩٠٠ ٨٢٦ ١٦ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٣٢ ٩٠٠ دولار زيادة على المبلغ المعتمد.

١٠٥ - وسيبقى مستوى التوظيف العام من دون تغيير عند ٨٢ وظيفة (A/65/328/Add.3، الفقرة ١٣٣). إلا أن المكتب يقترح إجراء التغييرات التالية:

- (أ) إنشاء وظيفة جديدة لمساعد المشتريات (الخدمة الميدانية) في قسم دعم البعثة؛
- (ب) إلغاء وظيفة موظف للشؤون المدنية (ف-٣) في قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام؛
- (ج) إعادة تصنيف وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤) إلى وظيفة موظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥) قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام؛
- (د) إعادة تصنيف وظيفة للشؤون السياسية من رتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ في قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام؛
- (هـ) نقل موظف لشؤون البرلمان والانتخابات (ف-٣) من قسم المؤسسات الديمقراطية إلى قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام؛
- (و) إعادة تصنيف وظيفة موظف للشؤون القضائية (الإصلاح الدستوري) (ف-٤) إلى وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤).

١٠٦ - بالإضافة إلى ذلك، من المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، فإنها تلاحظ أن المكتب يقترح تغيير المسمى الوظيفي للوظائف التالية:

- (أ) تغيير المسمى الوظيفي للمخطط الاستراتيجي الأقدم (ف-٥) في مكتب الممثل التنفيذي للأمين العام إلى رئيس الأركان (ف-٥). ويشير المكتب إلى أنه توجد حاليا وظيفتان لوظيفة مخطط استراتيجي، واحدة في وحدة التخطيط الاستراتيجي، والأخرى في مكتب الممثل التنفيذي للأمين العام. وفي ضوء متطلبات المكتب الحالية، وولايته المتعددة الأبعاد، وبغية تجنب الازدواجية في العمل، يقترح إعادة تصنيف وظيفة المخطط الاستراتيجي الأقدم الحالية (ف-٥) في مكتب الممثل التنفيذي للأمين العام، وتغييره إلى رئيس أركان (ف-٥)؛

- (ب) تغيير المسمى الوظيفي لرئيس قسم الشؤون السياسية (مد-١) إلى نائب رئيس البعثة ورئيس الشؤون السياسية. ويشير المكتب إلى أن رئيس قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام، بوصفه المسؤول الثاني في المكتب، يشرف على العمل اليومي للقسم وينوب كذلك عن الممثل التنفيذي. علاوة على ذلك، مع زيادة التركيز على الولاية السياسية للبعثة

والدور الذي يتوقع أن يؤديه القسم، سيواصل رئيس إدارة الشؤون السياسية دعم الممثل التنفيذي بما في ذلك التمثيل الرفيع المستوى للمكتب وعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين في الحكومة والأحزاب السياسية والشركاء الدوليين.

١٠٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يوافق الأمين العام على المقترحات المتعلقة بالموظفين الموجزة في الفقرة ١٠٥ أعلاه، باستثناء إعادة تصنيف موظفي الشؤون السياسية الثلاثة برتبة ف-٣ إلى رتبة ف-٤ وموظف للشؤون السياسية برتبة ف-٤ إلى موظف للشؤون السياسية برتبة ف-٥. ولا تعترض اللجنة على تغيير المسمى الوظيفي من رئيس قسم الشؤون السياسية (مد-١) إلى نائب رئيس البعثة ورئيس الشؤون السياسية. أما بالنسبة لتغيير المسمى الوظيفي للمخطط الاستراتيجي الأقدم في مكتب الممثل التنفيذي للأمين العام إلى رئيس الأركان، فإن اللجنة ترى أن هناك حاجة إلى توضيح دور رئيس الأركان. وقد طلبت في الفقرة ٢٧ أعلاه من الأمين العام تطبيق تسميات متسقة وتحديد مهام وظيفتي نائب رئيس البعثة ورئيس الأركان بوضوح.

١٠٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بضرورة تخفيض مجموع الاحتياجات البالغة ٦٠٠ ٦٢٩ ١٦ دولار المقترحة لعام ٢٠١١ للمكتب لتعكس التوصيات الواردة في الفقرة ١٠٧ أعلاه.

(و) دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

١٠٩ - كما هو مبين في الفقرة ١٣٤ من تقرير الأمين العام (A/65/328/Add.3)، أنشأت الأمم المتحدة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لتيسير تنفيذ الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وتشمل ولاية اللجنة دعم ترسيم الحدود البرية والبحرية. وأبلغت اللجنة أنه تم تأجيل عملية اللجنة المختلطة بسبب عدد من العوامل، منها انخفاض وتيرة الاجتماعات التي تعقدها اللجنة المختلطة، وطول الحدود التي قدرت في الأصل بـ ٦٠٠ كيلومتر وتبين لاحقاً أنها تبلغ ٩٥٠ كيلومتراً، ونافذة محدودة لتقييم الحدود الميدانية ونصب الأعمدة الذي يجب أن يتم في وقت واحد خلال الموسم الجاف القصير. علاوة على ذلك، فإن الانتهاء من جميع المهام المتعلقة بترسيم الحدود يتوقف على استمرار التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية. ولم يتم تقدير التمويل الحالي الإجمالي لمشروع ترسيم الحدود الذي يبلغ ١٣ مليون دولار، جيداً في عام ٢٠٠٤، ويكاد أن يكون قد استنفذ الآن. وتدعو الحاجة إلى تقديم تبرعات إضافية تقارب كم ١٠ إلى ١٣ مليون دولار لاستكمال جميع الأنشطة. وتعتقد اجتماعات مع الجهات المانحة للتفاوض على اتفاق جديد لإدارة الأموال وتقديم تقرير

مرحلي عما تم إنجازه حتى الآن (المرجع نفسه، الفقرتان ١٥٢ و ١٥٣). وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية وضع افتراضات راسخة لأغراض التخطيط.

١١٠ - تقدر الاحتياجات لدعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لعام ٢٠١١ بمبلغ ٨ ٧١٤ ٢٠٠ دولار، بالمقارنة مع الاعتماد البالغ ٨ ٩٣٠ ١٠٠ دولار لعام ٢٠١٠. ويعكس الانخفاض البالغ ٢١٥ ٩٠٠ دولار انخفاض الاحتياجات في إطار العنصر العسكري الناجم عن اقتراح إلغاء وظيفة واحدة للمستشار العسكري (٥٩ ٩٠٠ دولار) وانخفاض الاحتياجات في إطار الأفراد المدنيين (٨٠٠ ٦١٠ دولار)، والسفر الرسمي (١٤٣ ٢٠٠ دولار). ويعزى انخفاض الاحتياجات لعام ٢٠١١ في إطار بند الموظفين المدنيين أساساً إلى إلغاء وظيفة العضو الثاني في لجنة المتابعة (وكيل الأمين العام) ووظيفة واحدة لموظف الإدارة الفنية (ف-٤)، وكذلك اقتراح نقل العنصر الإداري إلى المكتب للجنة المؤلفة من سبع وظائف (موظف عمليات (ف-٤)، موظف إداري (ف-٣)، موظف مالي (ف-٣) و ٤ موظفين من فئة الخدمات العامة). ويقابل المبلغ المخفض جزئياً من الزيادات الناجمة عن: اقتراح إنشاء وظيفة لمدير مشروع برتبة ف-٤، وتكاليف استئجار طائرة ثابتة الجناحين على أساس تكاليف التعاقد الحالية في السوق (٥٢٩ ٣٠٠ دولار) التي يتم تقاسمها بنسبة ٥٠-٥٠ مع المكتب (انظر الفقرة ٧٦ أعلاه)؛ وخدمات خبير استشاري لتقديم الخبرة القانونية والخبرة الهندسية لحل نقاط الخلاف بين الجانبين في عملية ترسيم الحدود.

١١١ - ونتيجة لهذه التغيرات، سينخفض مستوى التوظيف المقترح لدعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة بما مجموعه ٨ وظائف، من ٢٠ إلى ١٢ موظفاً (المرجع نفسه، الفقرات ١٦٠-١٦٤). وتناقش المزيد من التفاصيل بشأن توحيد العنصر الإداري في إطار المكتب في الفقرات من ٧٠ إلى ٧٣ أعلاه. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مدير المشروع المقترح (ف-٤) سيكون مسؤولاً عن التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد وتوفير الخبرة التقنية للتعامل مع مواصفات العقد والمسائل اليومية المتعلقة بإدارة الأنشطة الميدانية لترسيم الحدود (A/65/328/Add.3، الفقرة ١٦٣).

١١٢ - إن الانخفاض المتوقع في النفقات لعام ٢٠١٠ يبلغ ٨٠٩ ٤٠٠ دولار، ويعزى في المقام الأول إلى: (أ) تأخر تناوب المستشارين العسكريين في عام ٢٠١٠ (٧ ٧٠٠ دولار)؛ (ب) معدل الشغور الفعلي الأعلى بنسبة ١٢ في المائة بالمقارنة مع المعدل المدرج في الميزانية بنسبة ٨ في المائة للموظفين الدوليين (٧٢ ٥٠٠ دولار)؛ (ج) انخفاض الاحتياجات للاستشاريين واحتياجات سفرهم بسبب انخفاض عدد اجتماعات لجنة المتابعة

وبعثات المراقبين بسبب الصعوبات في الاتفاق على تحديد مواعيد، وانخفاض التقييمات الميدانية وانخفاض عدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة (٩٠٠ ٣٣٦ دولار)؛ (د) انخفاض الاحتياجات في إطار بند السفر الرسمي الناجم عن انخفاض عدد اجتماعات اللجنة ولجنة المتابعة (١٠٠ ٢٠٩ دولار).

١١٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات المطلوبة لتعيين الموظفين والموارد اللازمة لدعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لعام ٢٠١١.

(ز) مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

١١٤ - أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في عام ٢٠٠٧، بهدف تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات في منطقة آسيا الوسطى، والمساهمة في التصدي للتهديدات المتعددة التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة (A/65/328/Add.3، الفقرتان ١٦٥ و ١٦٦). ويقوم المركز بعلاقات وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لكفالة إجراء تحليل شامل ومتكامل للوضع في المنطقة، ويتعاون أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وغيرها. وعند الاستفسار، زودت اللجنة بمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبعثة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمركز فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات. وأبلغت أن العلاقة تنطرق إلى "الطريق الشمالي" للاتجار بالمخدرات، باستخدام الميزة النسبية لكل كيان. ويقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الخبرة الفنية، ويعمل المركز الإقليمي على توليد الدعم السياسي والتنسيق فيما بين دول آسيا الوسطى، وتركز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على القضايا داخل أفغانستان. وتشدد اللجنة على الحاجة إلى أن يواصل المركز الإقليمي تعاونه الوثيق مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في المنطقة التي تعمل على قضايا تتعلق بالاتجار بالمخدرات، وخاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتجنب أي ازدواجية في الجهود أو تداخل في المسؤوليات.

١١٥ - وتقدر الاحتياجات لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى لعام ٢٠١١ بمبلغ ٩٠٠ ٢٧٧ دولار، مقارنة بالاعتماد البالغ ١٠٠ ٣٠١٥ دولار لعام ٢٠١٠. وتعكس الزيادة البالغة ٩٠٠ ١١٧ دولار زيادة وظيفة واحدة لموظف وطني وزيادة الاحتياجات لخدمات الاستشاريين والخبراء (٤٢ ٧٠٠ دولار)، والسفر الرسمي

داخل منطقة البعثة إلى المكاتب الإقليمية (٤١ ٥٠٠ دولار)، ورسوم الخدمة لتقديم الدعم إلى أربعة موظفين وطنيين يتواجدون في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي (٦٨ ٩٠٠ دولار). ويقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض في الاحتياجات لاقتناء معدات في إطار المرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ١٢٤ دولار)، وتطبيق عامل شغور أعلى للموظفين الدوليين بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١١ بالمقارنة مع معدل شواغر صفر في عام ٢٠١٠. ويدعم البرنامج الإنمائي المركز الإقليمي فيما يتعلق باحتياجاته من الوظائف الإدارية واللوجستية. ويقدم البلد المضيف المساحة المكتبية والمرافق العامة للمركز الإقليمي من دون تكلفة، بتكلفة تقدر بـ ١٢٠ ٠٠٠ دولار.

١١٦ - ويُقترح إنشاء وظيفة جديدة لمساعد إدارة المرافق يكون مسؤولاً عن كفاءة الصيانة الفعالة وأداء المرافق والهياكل الأساسية للمركز، وإدارة الأصول، ومراقبة الممتلكات واستلام المهام وفحصها (A/65/328/Add.3، الفقرة ١٨٠).

١١٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات المطلوبة لتعيين الموظفين والموارد لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى لعام ٢٠١١.

١١٨ - ويشير الأمين العام إلى أن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأبلغت اللجنة بأن حكومة بوروندي والأمم المتحدة اتفقتا على الاضطلاع ببعثة تقييم استراتيجي لمناقشة الحالة العامة في بوروندي وطريق المضي قدماً. وقد نشرت البعثة في نهاية آب/أغسطس وحددت ثلاثة مجالات ذات أولوية لبوروندي على مدى السنوات الخمس المقبلة. كما اقترحت إنشاء وجود لاحق مخفض للأمم المتحدة لأغراض المتابعة لكي يعقب المكتب لمواصلة تقديم دعم الأمم المتحدة إلى حكومة بوروندي. وأبلغت اللجنة كذلك بأن مجلس الأمن سيناقش مسألة وجود المتابعة التابع للأمم المتحدة الذي سيخلف المكتب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على نحو ما طلبته حكومة بوروندي، وأن الأمين العام سيقوم، إذا اقتضى الأمر، بإدخال تعديلات على احتياجات التمويل. وفي غضون ذلك، ووفقاً للولاية الحالية للمكتب، سيواصل المكتب أداء مهامه، بخلاف تلك المتصلة بالانتخابات وعملية السلام، في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ (A/65/328/Add.3، ١٨٩ و ١٩٠).

١١٩ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لعام ٢٠١١ ٦٠٠ ٩٣٣ ٣٩ دولار مقابل اعتماد قدره ٨٠٠ ٠٦٣ ٤٤ دولار لعام ٢٠١٠. ويرجع النقصان وقدره ٢٠٠ ١٣٠ ٤ دولار أساساً إلى تخفيض الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بسبب انخفاض عدد المستشارين (٦٠٠ ٢٧٤ دولار)؛ والموظفين

الدوليين، بسبب تطبيق معامل أعلى للشواغر قدره ١٥ في المائة مقابل معدل الشواغر المدرج في الميزانية وقدره ١٠ في المائة لعام ٢٠١٠ (٢٠١٠ ٤٦٢ ٣٠٠ دولار)؛ والنقل الجوي، بسبب تخفيض عدد ساعات الطيران بعد الانتهاء من الانتخابات (٢٠١٠ ٧١٦ ٣٠٠ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠٩ ٠٠٠ دولار)؛ والسفر الرسمي (٢٠١٠ ٧٥ ٣٠٠ دولار). ويقابل هذا النقصان جزئياً إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند الموظفين الوطنيين، وهو الارتفاع الذي يرجع أساساً إلى الزيادة في جداول المرتبات (٢٠١٠ ٨٣٠ ٠٠٠ دولار)؛ ومتطوعي الأمم المتحدة، بسبب ارتفاع معدلات السداد (٢٠١٠ ٧٠ ٦٠٠ دولار)؛ والاتصالات، لشراء معدات إضافية، بما في ذلك جهاز تتبع لاسلكي رقمي عملاً بالسياسة الموحدة المتبعة في جميع البعثات، وزيادة الاحتياجات المتعلقة بقطع الغيار (٢٠١٠ ٥٠٢ ٣٠٠ دولار)؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، أساساً لأغراض تحديد حصص الإعاشة الجافة لحالات الطوارئ لـ ٤٥٠ موظفاً، وزيادة الرسوم المصرفية (٢٠١٠ ١٢١ ٥٠٠ دولار). وستظل مستويات ملاك المكتب دون تغيير عند مستوى مجموعه ٤٥٠ موظفاً.

١٢٠ - ويتوقع المكتب حدوث نقصان عام في الإنفاق قدره ٦٠٠ ٣٢٥ دولار لعام ٢٠١٠، يتصل أساساً بانخفاض في الاحتياجات ناجم عن تأخير نشر المستشارين العسكريين وتخفيض عدد المستشارين العسكريين من ٧ إلى ٤ بعد إنجاز المهام ذات الصلة؛ وتأخير نشر ضباط الشرطة وتخفيض عددهم من ١٤ إلى ١٠؛ وتخفيض الاحتياجات تحت بند الاتصالات التجارية، استناداً إلى نمط الإنفاق الفعلي في عام ٢٠١٠؛ تقابله جزئياً الزيادات تحت بند مرتبات الموظفين الوطنيين اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

١٢١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات المطلوبة في ملاك الموظفين الموارد المطلوبة للمكتب لعام ٢٠١١. وفي انتظار ما ستسفر عنه مناقشات مجلس الأمن من نتائج بشأن وجود الأمم المتحدة الذي سيعقب مكتب بوروبندي، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة ٥٠ في المائة من الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١١. وينبغي للأمين العام أن يقدم اقتراحاً منقحاً لكي تنظر فيه الجمعية في موعد لا يتجاوز دورتها الخامسة والستين المستأنفة.

(ط) بعثة الأمم المتحدة في نيبال

١٢٢ - تستند مقترحات الأمين العام المتعلقة بالاحتياجات المقدرة لبعثة الأمم المتحدة في نيبال لعام ٢٠١١ إلى افتراض أن ولاية البعثة سيتم تمديدها بعد عام ٢٠١٠ وتغطي الاعتمادات اللازمة لاستمرار أنشطة البعثة خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١، تعقبها مرحلة تصفية لمدة أربعة أشهر، من ١ آب/أغسطس إلى

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (A/65/328/Add.3، الفقرة ٢١٥). بيد أنه بعد إعداد مقترحات الميزانية، قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ١٩٣٩ (٢٠١٠)، إنهاء ولاية البعثة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تغادر البعثة بعده نيبال. ولدى الاستفسار، قدم إلى اللجنة الاستشارية جدول موحز يتضمن التقديرات المقترحة للبعثة لعام ٢٠١١ حسب وجه الإنفاق، وضع على أساس قرار مجلس الأمن السالف الذكر، المرفق بوصفه المرفق الرابع. ويلخص الجدولان الواردان أدناه الاحتياجات المنقحة من الموارد حسب وجه الإنفاق والملاك الوظيفي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠						
الاحتياجات لعام ٢٠١١				النفقات		
الفرق، ٢٠١١-٢٠١٠	الاحتياجات غير المتكررة	الصافي	المجموع	الفرق	المقدرة	الاعتمادات
(١)	(٢)	(٣)-(٤)=(٥)	(٤)	(٦)-(١)=(٣)	(٢)	(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة						
(١٠٥٦,١)	-	١٤٥٨,٧	٢١٤,٩	(١٢٤٣,٨)	٢٥١٤,٨	١٢٧١,٠
الموظفون المدنيون						
(٤٠٨٤,٠)	-	٤١٨٦,٧	٢٠٨٢,٧	(٢١٠٤,٠)	٨٢٧٠,٧	٦١٦٦,٧
التكاليف التشغيلية						
(٦١١٢,٥)	-	٣٧٧٥,٦	٢٩٣٢,٩	(٨٤٢,٧)	٩٨٨٨,١	٩٠٤٥,٤
المجموع						
(١١٢٥٢,٦)	-	٩٤٢١,٠ ^(٦)	٥٢٣٠,٥	(٤١٩٠,٥)	٢٠٦٧٣,٦	١٦٤٨٣,١

(أ) موحز: ٤ ١٩٠,٥ دولار، عجز في عام ٢٠١٠ نتيجة لتمديد البعثة (قرار مجلس الأمن ١٩٣٩ (٢٠١٠))؛ و ١ ٠٨٨,١ دولار، العمليات، ١٥-١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ ٤ ١٤٢,٤ دولار، ميزانية التصفية، ١٦ كانون الثاني/يناير - ١٥ أيار/مايو ٢٠١١.

الاحتياجات من الموظفين

الموافقات عليها في تموز/يوليه ٢٠١٠	فئة الغنية وما فوقها									
	فئة الخدمات العامة					الموظفون الوطنيون				
	والفئات المتصلة بها					مجموع				
	وكيل أمين عام	مساعد مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمة الميدانية/الخدمات العامة	مجموع الموظفين
	أمين عام	مساعد مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفرعي	الأممية	الدوليين
الموافق عليها في تموز/يوليه ٢٠١٠	-	-	١	١	٤	١٠	١٣	٢٩	٢٧	٥٦
المقترحة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	-	-	١	١	٤	١٠	١٣	٢٩	٢٧	٥٦
المقترحة لـ ١٥-١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	-	-	١	١	٤	١٠	١٢	٢٨	٢٧	٥٥

فئة الخدمات العامة														
الفئة الفنية وما فوقها														
الفئات المتصلة بها														
الموظفون الوطنيون														
متطوعو الأمم المتحدة														
المجموع														
وكيل أمين عام مساعد مد-٢ مد-١ ف-٥ ف-٤ ف-٣ ف-٢														
أمن عام														
المجموع														
المقترحة لـ ١٦ كانون الثاني/يناير - ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١														
١١٥	١٤	٦٥	-	٣٦	-	٢٥	١١	-	٥	٥	١	-	-	-
المقترحة لـ ١٦ شباط/فبراير - ١٥ آذار/مارس ٢٠١١														
٩٦	١٢	٥١	-	٣٣	-	٢٤	٩	-	٣	٥	١	-	-	-
المقترحة لـ ١٦ آذار/مارس - ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١														
٨٣	٩	٤٧	-	٢٧	-	١٩	٨	-	٣	٤	١	-	-	-
المقترحة لـ ١٦ نيسان/أبريل - ١٥ أيار/مايو ٢٠١١														
٤٩	٣	٣١	-	١٥	-	١٢	٣	-	١	٢	-	-	-	-

١٢٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة ستواصل عملها لغاية ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بـ ٧٣ من المستشارين العسكريين وملاك وظيفي قدره ٢٠٥ وظيفة (١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٤ ف-٥)، و ١٠ ف-٤، و ١٢ ف-٣، و ٢٧ خدمة ميدانية، و ١٠ موظفين فنيين وطنيين، و ١٢١ موظفا من الرتبة المحلية، و ١٩ من متطوعي الأمم المتحدة). وسيعقب ذلك فترة تصفية مدتها أربعة أشهر من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١١، بمستوى ملاك قدره ١١٥ وظيفة، سيتم إنهاؤها تدريجيا كما هو مبين في جدول الملاك الوارد أعلاه. والاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١١ تبلغ ٥٠٠ ٢٣٠ ٥ دولار مقابل المبلغ الذي اقترحه الأمين العام أصلا وهو ٢٠٠ ٨٠٣ ١٦ دولار، بما يعكس نقصانا قدره ٧٠٠ ٥٧٢ ١١ دولار.

١٢٤ - ومن المتوقع أن تبلغ الاحتياجات المقدرة ٦٠٠ ٦٧٣ ٢٠ دولار لعام ٢٠١٠، مقابل اعتماد قدره ١٠٠ ٤٨٣ ١٦ دولار. ويعزى العجز إلى نشوء احتياجات إضافية قدرها ٥٠٠ ١٩٠ ٤ دولار للبعثة بسبب تمديد ولايتها، حيث لم يرصد أي اعتماد لذلك في اعتمادات عام ٢٠١٠. وتغطي الزيادة في الاحتياجات في عام ٢٠١٠ التكاليف الإضافية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٨٠٠ ٢٤٣ ١ دولار)، والموظفين المدنيين (٠٠٠ ١٠٤ ٢ دولار)؛ والنقل الجوي (٠٠٠ ٩٠٠ ١٦٣ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ١٣٦ ١ دولار)، والاستشاريين والخبراء (٠٠٠ ٦٨ ٠ دولار)، والنقل البري (٠٠٠ ٦٦ ٠ دولار). وتقابل هذه الزيادة جزئيا بانخفاض النفقات عن النفقات المعتمدة في الميزانية تحت بنود اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ٤٠٠ ٣٥٦ ٠ دولار)، والاتصالات

(١٠ ٣٠٠) دولار)، والسفر الرسمي (١٩ ٥٠٠ دولار)، والنفقات الطبية (١٠ ٣٠٠ دولار).

١٢٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاحتياجات المنقحة المقترحة لملاك الموظفين وموارد البعثة لعام ٢٠١١. وإذا أخذ في الاعتبار العجز الذي يبلغ ١٩٠ ٥٠٠ ٤ دولار لعام ٢٠١٠، ستبلغ الاحتياجات الصافية لعام ٢٠١١ ٩ ٤٢١ ٠٠٠ دولار.

(ي) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

١٢٦ - تبلغ الاحتياجات المقدرة لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ٩ ٠٩٤ ٢٠٠ دولار لعام ٢٠١١، مقابل اعتماد قدره ٨ ٤٠٥ ٨٠٠ دولار لعام ٢٠١٠. وتعكس الاحتياجات الإضافية التي تبلغ ٦٨٨ ٤٠٠ دولار الزيادات تحت بند الموظفين المدنيين (٨٤٠ ٦٠٠ دولار) تتصل بالتغيرات في تكاليف المرتبات القياسية لعام ٢٠١١، وزيادة وظيفة واحدة من الرتبة المحلية لمساعد للموارد البشرية، والإلغاء المقترح لوظيفة ضابط أمن برتبة ف-٢ ستحل محلها وظيفة من فئة الخدمة الميدانية. ويقابل الزيادة جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية (١٥٢ ٢٠٠ دولار)، تتعلق أساساً بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، حيث تم شراء معظم المعدات المرتبطة بنقل المكتب إلى الأماكن الجديدة في عام ٢٠١٠.

١٢٧ - ويقترح المكتب إجراء التغييرات التالية على ملاك الموظفين:

(أ) إنشاء وظيفة لمساعد للموارد البشرية (الرتبة المحلية) في وحدة الموارد البشرية لاستكمال الملاك الحالي للوحدة (وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية وواحدة من الرتبة المحلية) ولمواجهة المسؤولية الإضافية المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين في المكتب الناشئة عن القرار الذي اتخذته قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) ومكتب المنسق الخاص بنقل تفويض سلطة تنظيم وإدارة الموارد البشرية من اليونيفيل إلى مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص (A/65/328/Add.3، الفقرة ٢٤٣ (أ)). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الترتيب المعمول به منذ عام ٢٠٠٨، والذي تضطلع وفقاً له اليونيفيل بالمسؤوليات المتعلقة بتنظيم وإدارة موظفي المكتب رُئي أنه غير قابل للاستدامة بالنظر إلى أن البعثتين لا توجدان في موقع واحد؛

(ب) إعادة تصنيف وظيفة واحدة لضابط أمن من الفئة الفنية (ف-٢) إلى فئة الخدمة الميدانية لحل المشكلة التي تواجه المنسق الخاص في ملء الوظيفة الشاغرة (المرجع

نفسه، الفقرة ٢٤٣ (ب)). وأبلغت اللجنة بأنه وفقا للنظامين الأساسيين والإداري الحاليين للموظفين، فإن أي ضابط أمن في فئة الخدمة الميدانية، بالرغم من أنه مؤهل، لا يحق له أن يتقدم لشغل وظيفة برتبة ف-٢، وأنه يقترح إجراء عملية إعادة التصنيف لإتاحة الفرصة للمرشحين المؤهلين الذين يعملون حاليا في بعثات أخرى للأمم المتحدة كضباط في فئة الخدمة الميدانية للتقدم لشغلها.

١٢٨ - وبالنظر إلى الصعوبة التي تصادف في شغل وظيفة ضابط الأمن، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمين العام أن يحدد ما إذا كانت الحاجة إلى إعادة تصنيف وظيفة ضابط الأمن في مكتب المنسق الخاص تعكس مسألة عامة تلزم معالجتها على مستوى المنظمة ككل.

١٢٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات والموارد المطلوبة المتعلقة بملاك الموظفين لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان لعام ٢٠١١.

(ك) مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا

١٣٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام اقترح في تقريره المتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتعلق بمنع نشوب الصراعات ولا سيما في أفريقيا (S/2008/18)، توفير أدوات إقليمية من أجل منع نشوب الصراعات وإتاحة المزيد من الفرص لدعم الحلول الإقليمية، بالاستناد إلى خبرة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب ممثله الخاص السابق لشؤون منطقة البحيرات الكبرى. واقترح كذلك إنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة في وسط أفريقيا لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية في مجالي منع نشوب الصراعات والوساطة (انظر S/2008/186). وبعد إجراء مزيد من المشاورات، وبعد استجابة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية، بالإجماع، وجه الأمين العام رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ يبلغ فيها أعضاء المجلس باعترامه إنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة لوسط أفريقيا في لبرفيل (A/65/328/Add.3)، الفقرات ٢٤٥-٢٤٨). ولدى الاستفسار، قُدمت إلى اللجنة الرسالة المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس التي يشير فيها إلى اعتزامه إنشاء مكتب إقليمي لوسط أفريقيا والتي تتضمن تفاصيل بشأن الوظائف الأساسية للمكتب وولايته (S/2009/697). وذكر رئيس مجلس الأمن في رده المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ (S/2010/457)، أن أعضاء مجلس الأمن أحاطوا علما بالمعلومات الواردة في رسالة الأمين العام. كما ذكر الرئيس أن أعضاء المجلس يرون أنه سيكون من المناسب إنشاء المكتب المقترح لفترة أولية مدتها سنتان ثم استعراض ولايته بعد مرور ١٨ شهرا. وذكر الرئيس

كذلك أن أعضاء المجلس يعربون عن ترحيبهم بتلقي تقرير أولي بعد مرور ستة أشهر على دخول المكتب طور التشغيل الكامل.

١٣١ - ووجهت سلطات غابون دعوة إلى فريق تابع للأمم المتحدة لزيارة ليرفيل لبدء مناقشات بشأن الاحتياجات الإدارية واللوجستية لإنشاء المكتب. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أوفدت بعثة تقييم فنية مشتركة من إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني إلى ليرفيل لبدء مناقشات بشأن المسألة.

١٣٢ - وكما هو مبين في الفقرة ٢٥٩ من تقرير الأمين العام، من المتوقع أن يبدأ المكتب عمله بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وسيكون مقره في ليرفيل، ومن المتوقع أن توفر له حكومة غابون حيزاً مناسباً للمكاتب ومقراً رسمياً لإقامة رئيس البعثة، كما ذكر أثناء زيارة التقييم الفني التي اضطلع بها في شباط/فبراير ٢٠١٠. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه سيتم تركيز الجهود خلال عام ٢٠١١ على الأولويات التشغيلية المتصلة بإنشاء المكتب، بما في ذلك بناء أماكن العمل، وتخطيط المشتريات، واستقدام الموظفين (A/65/328/Add.3)، الفقرتان ٢٥٩ و ٢٦٠). ومن المعتزم أيضاً أن ينظم المكتب عقد عدد من الاجتماعات الإقليمية في السنة الأولى لإنشائه للتأكيد على نطاق عمله، والتركيز على آليات التنسيق، والوساطة، والإنذار المبكر، وقدرات منع الصراعات، وانعدام الأمن عبر الحدود في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦٣).

١٣٣ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لمكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ٢٠٠ ٥٠٥ ٣ دولار ستغطي المرتبات، وتكاليف الموظفين العامة، وبدل المخاطر، اللازمة لإنشاء ٢٦ وظيفة (لـ ١٩ موظفاً دولياً، وموظف فني وطني واحد، و ٦ موظفين من الرتبة المحلية) بتكلفة إجمالية تقدر بمبلغ ٦٠٠ ٧٧٩ ١ دولار، وتكاليف تشغيلية تبلغ ٦٠٠ ٧٢٥ ١ دولار، بما في ذلك مبلغ ٢٠٠ ٥١٥ ٥ دولار للاحتياجات غير المتكررة. وتستند تقديرات الأمين العام للاحتياجات اللازمة لإنشاء الوظائف الجديدة إلى نسبة ٥٠ في المائة من معدل الشواغر للسنة الأولى للعمليات.

١٣٤ - ويشمل الاعتماد المخصص للتكاليف التشغيلية لعام ٢٠١١: ٢٨٧ ٦٠٠ دولار للسفر الرسمي؛ و ٤٠٣ ١٠٠ دولار تحت بند المرافق والهيكل الأساسية لتغطية الاحتياجات المتعلقة بالمرافق الجاهزة، وتعديل المرافق المقدمة من الحكومة للتقيد بمعايير الأمن؛ و ١٢٥ ٨٠٠ دولار تحت بند النقل البري لتغطية تكاليف الاستئجار المؤقت لخمس مركبات ريثما تصل المركبات المملوكة للأمم المتحدة من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وإصلاح وصيانة ١٣ مركبة مملوكة للأمم المتحدة تابعة

للمكتب؛ و ٨٠.٠٠٠ دولار تحت بند النقل الجوي لتغطية تكاليف استئجار طائرة من عمليات حفظ السلام المجاورة للسفر في المنطقة دون الإقليمية؛ و ٣٩٤ ٥٠٠ دولار تحت بند الاتصالات سيستخدم أساساً لتغطية رسوم الاتصالات مثل استئجار الخطوط، ومصاريف التشغيل والهواتف الساتلية؛ و ١٠٨ ٠٠٠ دولار تحت بند تكنولوجيا المعلومات لتغطية تكاليف قطع الغيار وشراء المعدات اللازمة لبدء تشغيل المكتب وتراخيص البرمجيات؛ و ٣٢٦ ٦٠٠ دولار تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى لكي تغطي أساساً تكاليف الشحن فيما يتصل بنقل البضائع من برينديزي أو البعثات الأخرى.

١٣٥ - ومن المقرر أن يرأس المكتب ممثل خاص للأمين العام برتبة وكيل أمين عام وسيتألف من ديوان الممثل الخاص، ومكتب رئيس الديوان، ووحدة الشؤون السياسية، ووحدة شؤون الإعلام لما مجموعه ١٤ وظيفة (واحدة برتبة وكيل أمين عام، ١ مد-١، و ٢ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٤ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من الرتبة المحلية، ومكتب لدعم البعثة يتألف من ١٢ موظفاً إدارياً وفتياً (١ ف-٥، و ٢ ف-٣، و ٣ للخدمة الميدانية، و ١ موظف فني وطني، و ٥ من الرتبة المحلية). وتقدم الودعتان الفيتتان ومكتب دعم البعثة تقاريرها إلى الممثل الخاص عن طريق رئيس الديوان. وقدمت إلى اللجنة الاستشارية خريطة تنظيمية تبين هيكل المكتب وهي ترد في المرفق الخامس.

١٣٦ - وتشمل الـ ٢٦ وظيفة المقترح إنشاؤها للمكتب ما يلي:

- (أ) مكتب الممثل الخاص للأمين العام:
- ١' الممثل الخاص للأمين العام (وكيل أمين عام)، لمساعدة الأمين العام على تنفيذ ولاية البعثة وسيكون مسؤولاً عن إدارة البعثة عموماً؛
- ٢' مستشار عسكري (ف-٥)، سيكون مسؤولاً عن وضع الاستراتيجيات والسياسات العسكرية والأمنية للبعثة عموماً؛
- ٣' مساعد خاص للممثل الخاص (ف-٤)، سيكون مسؤولاً عن دعم الممثل الخاص في تنفيذ ولاية البعثة؛
- ٤' ضابط أمن (خدمة ميدانية)، لتقديم الخدمات المتصلة برصد الأوضاع السائدة، وتقديم مشورات أمنية، والتنسيق الأمني، وإصدار التصاريح الأمنية، وتقديم مشورة بشأن تدابير وقائية محددة؛
- ٥' مساعد شخصي للممثل الخاص (خدمة ميدانية) لتقديم مساعدة إدارية للممثل الخاص؛

(ب) مكتب رئيس الديوان:

١' رئيس الديوان (مد-١)، سيكون مسؤولاً عن كفالة تلقي الممثل الخاص للدعم المطلوب لاضطلاع المهام الموكلة إليه وعن توجيه أنشطة البعثة وإدارتها وتنفيذها بصورة فعالة تمثياً مع الرؤية الاستراتيجية ووفقاً لتوجيهات الممثل الخاص، والاتصال بالجهات السياسية الفاعلة في المنطقة، وتقديم المشورة في مجال السياسات إلى الممثل الخاص، والقيام بأعمال رئيس البعثة في غياب الممثل الخاص؛

٢' مساعد إداري (خدمة ميدانية)، سيكون مسؤولاً عن تقديم الدعم الإداري إلى رئيس الديوان؛

(ج) وحدة الشؤون السياسية:

١' موظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥)، سيكون مسؤولاً عن تقديم تحليل استراتيجي، ورصد التطورات السياسية وتقييمها، والاتصال بالحكومات وشركاء الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية والمنظمات الإقليمية، والعمل كمستشار سياسي للممثل الخاص، وتقديم توجيه فني إلى موظفي وحدة الشؤون السياسية؛

٢' موظف للشؤون السياسية (ف-٤)، سيكون مسؤولاً عن تحليل المهام وتقديم تقارير عنها، وتيسير التعاون مع شركاء الأمم المتحدة والجهات الإقليمية الفاعلة؛

٣' موظفان للشؤون السياسية (ف-٣)، سيكونان مسؤولين عن مهام الرصد والتحليل والاتصال؛

٤' مساعد إداري (خدمة ميدانية) لتقديم الدعم الإداري إلى الوحدة؛

(د) وحدة شؤون الإعلام:

١' موظف إعلام (ف-٤)، سيكون مسؤولاً عن دعم أنشطة البعثة من خلال وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط الإعلام والاتصالات، والمساعدة على تعزيز ما تشهده المنطقة دون الإقليمية من تطورات واتجاهات ورصدها وتقديم المشورة والتقارير بشأنها؛

٢' مساعد إداري (الرتبة المحلية) لتقديم الدعم الإداري إلى الوحدة؛

(هـ) مكتب دعم البعثة:

مكتب رئيس دعم البعثة

١' رئيس دعم البعثة (ف-٥)، سيكون مسؤولاً عن القيام بمهام الدعم الإداري والمالي، وتقديم خدمات الدعم العام والفني اللازمة لدعم العمل الفني للمكتب؛

٢' مساعد إداري (خدمة ميدانية)، سيكون مسؤولاً عن مساعدة رئيس دعم البعثة؛

٣' مساعد لشؤون إدارة الممتلكات (خدمة ميدانية)؛

٤' سائقان (الرتبة المحلية)؛

الخدمات الإدارية

٥' موظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٣)؛

٦' موظف لشؤون الموارد البشرية (ف-٣)؛

٧' موظف إداري (موظف فني وطني) لدعم موظف شؤون المالية وموظف شؤون الموارد البشرية؛

٨' مساعد إداري (الرتبة المحلية) لتقديم الدعم الإداري إلى موظف شؤون المالية وموظف شؤون الموارد البشرية؛

وحدة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٩' موظف لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (خدمة ميدانية)، سيكون مسؤولاً عن تقديم خدمات دعم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى المكتب؛

١٠' مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (الرتبة المحلية)، سيكون مسؤولاً عن مهام صيانة الشبكات؛

١١' فني اتصالات (الرتبة المحلية) لمساعدة موظف شؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

١٣٧ - ويذكر الأمين العام في الفقرة ٢٦٢ من تقريره (A/65/328/Add.3) أنه يعتزم أن يقوم، استناداً إلى الدروس المستفادة من إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بتزويد البنية الإدارية لمكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا باحتياجات كافية ومتحفظة في نفس الوقت من الموظفين لكفالة سلامة عمل المكتب ومع الفصل بوضوح بين واجبات عنصر الدعم استناداً إلى تفويض السلطة لكل وحدة (الخدمات الفنية، والموارد البشرية، والمالية/الميزانية). ولا تشاطر اللجنة الاستشارية رأي الأمين العام فيما يتعلق بالطابع المتحفظ لمقترحاته المتعلقة بملاك العنصر الإداري للمكتب. وهي تلاحظ أن ١٦ من الـ ٢٦ وظيفة المقترحة لمكتب وسط أفريقيا ستخصص لأنشطة الدعم والأنشطة الإدارية، أخذاً في الاعتبار أربع وظائف لمساعدين إداريين في المكاتب/الوحدات الفنية، بالإضافة إلى ١٢ وظيفة في مكتب دعم البعثة. وفي حين تسلم اللجنة تماماً بأنه يلزم توفير مهام إدارية فعالة لدعم الموظفين الفنيين لإنجاز أهدافهم، فإنها ترى أن هذه النسبة بين موظفي الدعم والموظفين الفنيين غير متكافئة. وهي تشدد على ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً عوامل عبء العمل، لكفالة أن تكون هناك كتلة حرجة في حجم النشاط عند تحديد الاحتياجات من الموظفين والجمع حيثما أمكن بالأنشطة التي تتطلب مهارات مماثلة تحت وظيفة واحدة. فليس من الواضح للجنة، على سبيل المثال، أنه سيكون هناك حجم كاف من العمل لتبرير الاحتياج إلى مساعد مخصص لشؤون إدارة الممتلكات (خدمة ميدانية)، و ٦ مساعدين إداريين (٣ خدمة ميدانية، و ٣ من الرتبة المحلية)، ووحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما ٣ وظائف، أو موظف إداري بالإضافة إلى موظف لشؤون المالية والميزانية وموظف لشؤون الموارد البشرية.

١٣٨ - وترى اللجنة الاستشارية أن عنصر الإدارة والدعم للمكاتب الفنية الصغيرة ينبغي أن يصمم لتقديم دعم كفء وفعال للعمليات اليومية، مع التركيز على تطبيق الإجراءات والمعايير التنظيمية، بدلاً من العمل كوحدات مكتفية ذاتياً يمكنها القيام بكامل نطاق المهام الإدارية بصورة مستقلة. وهي تشدد على أهمية دور إدارات المقر في تزويد المكاتب الصغيرة بالقدرة والدعم الإضافيين اللازمين عندما يكونا مطلوبين للقيام بأنشطة غير روتينية. وترى اللجنة أن ذلك الدعم سيكون مطلوباً لمعالجة تعقد وحجم المهام غير المتكررة المتصلة بإنشاء المكتب. وفي الفقرة ٢٦ أعلاه، طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يستطلع نهجاً بديلة لدعم المكاتب الفنية الصغيرة على نحو أكثر كفاءة.

١٣٩ - وفيما يتعلق بالعنصر الفني للمكتب، ترى اللجنة الاستشارية أن الهيكل التنظيمي المقترح مجزأ إلى حد ما، حيث يوجد به مكتبان ووحدتان لما مجموعه ١٠ موظفين فنيين، بما ينشئ طبقات واحتياجات متعددة للموظفين الإداريين في كل وحدة صغيرة. كما أن اللجنة لديها تساؤلات بشأن دور رئيس الديوان والاحتياج إلى

التنسيق في مكتب صغير من هذا القبيل، توجد به أساسا وحدة فنية واحدة للشؤون السياسية. وترى اللجنة أن المهام الموكلة إلى رئيس الديوان يمكن ضمها تحت مهام الموظف الأقدم للشؤون السياسية، الذي ينبغي أيضا تسميته نائبا لرئيس البعثة. كما ترى اللجنة أنه ليست هناك حاجة إلى وحدة مستقلة لشؤون الإعلام تتألف من مساعد من الفئة الفنية ومساعد إداري، بالنظر إلى أن الدور الأساسي لموظف الإعلام هو دعم العمل الفني للمكتب.

١٤٠ - وترى اللجنة الاستشارية أنه يلزم تبسيط هيكل المكتب وجعله أكثر فعالية من حيث التكلفة. وعلاوة على ذلك، فإنه في ضوء التأخيرات في استقدام الموظفين والصعوبات التي تعاني منها معظم العمليات الميدانية في مرحلة بدء عملياتها، ترى اللجنة أن من المهم الأخذ بنهج تدريجي في التنفيذ، يقوم على ما يمكن إنجازها واقعا خلال السنة الأولى للعمليات، وإجراء تعديلات في الفترات اللاحقة في ضوء الخبرة المكتسبة. وبأخذ الملاحظات والتعليقات السالفة الذكر في الاعتبار، توصي اللجنة بما يلي:

(أ) تحت العنصر الفني، توصي اللجنة بـألا ينشأ مكتب رئيس الديوان ووظيفتها رئيس الديوان (مد-١) والمساعد الإداري (خدمة ميدانية) في ذلك المكتب. وهي توصي بأن تنشأ وظيفة الموظف الأقدم للشؤون السياسية برتبة مد-١ بدلا من الرتبة ف-٥، وأن يسمى أيضا شاغل الوظيفة نائبا لرئيس البعثة. وهي توصي كذلك بأن يتم إدماج وحدة شؤون الإعلام في وحدة الشؤون السياسية، بما في ذلك موظف الإعلام (ف-٤) والمساعد الإداري (الرتبة المحلية). وفي إطار وحدة الشؤون السياسية، توصي اللجنة بعدم الموافقة على وظيفتي موظف الشؤون السياسية (ف-٣) والمساعد الإداري (خدمة ميدانية)؛

(ب) في إطار عنصر الدعم، وبالنظر إلى حجم مهمة الدعم عموما، لا ترى اللجنة وجود حاجة إلى وحدات متعددة في مكتب دعم البعثة. وهي توصي بأن يضطلع مساعد إداري واحد (خدمة ميدانية) بوظيفتي المساعد الإداري (خدمة ميدانية) والمساعد لشؤون إدارة الممتلكات (خدمة ميدانية). وتوصي بالموافقة على وظيفة واحدة لموظف شؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية لوحدة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووظيفة واحدة لموظف إداري (موظف فني محلي) ومساعد إداري (الرتبة المحلية) تحت الخدمات الإدارية. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على وظيفة موظف شؤون الموارد البشرية (ف-٣) ووظيفة موظف شؤون المالية والميزانية (ف-٣).

١٤١ - وفيما يتعلق بالاحتياجات التشغيلية، ترى اللجنة الاستشارية أن عدد المركبات المقترح توفيره للمكتب أكثر من اللازم وينبغي تخفيضه لأخذ توصياته المتعلقة بمقترحاته بشأن الملاك في الاعتبار. كما ينبغي تعديل عناصر الدعم الأخرى تبعاً لذلك.

١٤٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاحتياجات الكلية وقدرها ٢٠٠ ٥٠٥ ٣ دولار لعام ٢٠١١ للمكتب لكي تعكس توصياته الواردة في الفقرتين ١٤٠ و ١٤١ أعلاه.

٤ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

١٤٣ - قرر مجلس الأمن في قراره ١٩١٧ (٢٠١٠) تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على النحو المحدد في قراراته ١٦٦٢ (٢٠٠٦)، ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، ١٨٦٨ (٢٠٠٩) والفقرات من ٤ إلى ٦ من القرار ١٩١٧ (٢٠١٠)، لفترة إضافية مدتها ١٢ شهراً تنتهي في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١. وفقاً لذلك، دعا المجلس الأمم المتحدة إلى دعم أولويات حكومة أفغانستان فيما يتعلق بمسائل الأمن والحكومة والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي، وذلك بمساعدة من المجتمع الدولي، ودعم التنفيذ الكامل للالتزامات المتبادلة المعلنة بشأن تلك المسائل في المؤتمر المعني بأفغانستان الذي عقد في لندن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. كما قرر المجلس أن تواصل البعثة والممثل الخاص للأمين العام، في حدود ولايتهما وبلاسترشاد، بمبدأ تعزيز قبض أفغانستان على زمام الأمور واضطلاعها بالقيادة، بمواصلة الإشراف على الجهود الدولية، وفقاً لما ورد في بيان مؤتمر لندن (S/2010/65، المرفق الثاني)، ومع التركيز بصفة خاصة على الأولويات الواردة في الفقرتين ٥ و ٦ من القرار ١٩١٧ (٢٠١٠) (انظر أيضاً A/65/328/Add.4، الفقرة ٥).

١٤٤ - وحدد الأمين العام في تقريره (A/64/872-S/2010/318 المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠)، أربع أولويات للبعثة، في ضوء المهام ذات الأولوية المأذون بها في قرار مجلس الأمن ١٩١٧ (٢٠١٠) لدعم دور الأمم المتحدة في أفغانستان. والأولويات الأربعة التي حددت، والتي يشار إليها بوصفها "الأولويات الثلاث زائداً واحدة"، هي كما يلي:

(أ) المساعدة الانتخابية (الفقرات ٢٥-٣٢) - بالاستعانة بالدروس المستفادة من الانتخابات التي أجريت في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ستواصل البعثة العمل مع المؤسسات الأفغانية في عام ٢٠١١ لتقديم الدعم من أجل إصلاح العملية الانتخابية على الأمد الطويل؛

(ب) إعادة الإدماج والمصالحة (الفقرات ٣٣-٣٥) - ستواصل البعثة تقديم الدعم إلى عمليات المصالحة وإعادة الإدماج التي يقودها الأفغانيون، والقيام، حسبما طلب، بتيسير الحوار بين ممثلي مختلف الجماعات العرقية، للمساعدة في رفع المظالم السابقة وإزالة المصادر الحالية للتوتر؛

(ج) التعاون الإقليمي (الفقرات ٣٦-٣٨) - ستواصل البعثة دعم المبادرات وبرامج التعاون الإقليمية، وبخاصة من خلال مبادرة طريق الحرير لكابل، التي يشارك في رئاستها الممثل الخاص للأمين العام مع وزارة الخارجية الأفغانية والتي يتولد عنها التعاون بشأن مجالات رئيسية يمكن فيها اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة القضايا الإقليمية؛

(د) اتساق المعونة (الفقرات ٣٩-٤٢) - إن الممثل الخاص للأمين العام مدعو، بصفته، رئيسا مشاركا للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، إلى المساعدة على دعم أولويات حكومة أفغانستان على صعيدي التنمية والحكومة من جانب المجتمع الدولي على نحو أكثر اتساقا، مع القيام في الوقت ذاته بدعم الجهود الرامية إلى زيادة نسبة المعونات الإنمائية التي يتم إيصالها عن طريق الحكومة، وكذلك الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية والفعالية في استخدام الحكومة لهذه الموارد. وتعمل البعثة أيضا، جنبا إلى جنب مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، على دعم إيصال المساعدات، ولا سيما دعم قدرة المؤسسات الأفغانية على إيصالها على المستويين الوطني ودون الوطني.

١٤٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن حكومة أفغانستان قامت، في مؤتمر كابل المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٠، بدعم من البعثة، بعرض خريطة طريق شاملة لتحقيق استراتيجية الانتقال واضطلاع حكومة أفغانستان تدريجيا بالمسؤولية الكاملة عن الأمن والحكومة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتم تحديد ٢٣ استراتيجية وبرنامجا ذات أولوية على الصعيد الوطني، بما في ذلك السياسة الأمنية الوطنية والبرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج. كما تم وضع استراتيجية لنقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن، على أساس كل محافظة على حدة ووفقا لشروط محددة تحديدا واضحا. كما اتفق في المؤتمر على أن يتم تعزيز المجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي يشارك في رئاسته وزير المالية والممثل الخاص للأمين العام، بوصف ذلك المجلس يمثل الهيئة الرئيسية المسؤولة عن رصد تنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمري لندن وكابل.

١٤٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام استخدم هذه العناصر لتوفير أساس لميزانية البعثة لعام ٢٠١١. وتشمل العوامل الحركية الإضافية لميزانية البعثة لعام ٢٠١١ عملية إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي التي اضطلع بها في عام ٢٠١٠ لكفالة قدرة البعثة على تنفيذ

ولايتها بعد إعادة تركيزها (انظر الفقرات ١٤٧-١٥١ أدناه) ومواصلة وتوطيد التعزيزات الأمنية، التي بدئ فيها بعد الحادث الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ واستمرار تدهور الحالة الأمنية، وهي التعزيزات التي وضعت لتحسين وتوطيد وجود البعثة في المناطق والمخاضات (انظر الفقرات ١٥٢-١٥٥ أدناه).

١٤٧ - وبغية تحسين الدعم للأولويات المستجدة وتنفيذها وكفالة بناء القدرة البرنامجية الحاسمة مع القيام في الوقت ذاته باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقليل تعرض الموظفين للمخاطر المتزايدة إلى الحد الأدنى، أجرت البعثة استعراضا لهيكلها التنظيمي والموارد المقدمة إليها. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فإن الغرض من إعادة التشكيل المقترحة هو "توجيه البعثة إلى تنفيذ الأولويات المحددة ورصد الظروف المتغيرة والتكيف معها، وتبسيط التسلسل الإداري، وإدارة شؤون الموظفين والموارد على نحو أكثر فعالية وكفاءة" (A/65/328/Add.4، الفقرة ٣٩). وتقدم الفقرات من ٣٧ إلى ٤٧ من تقرير الأمين العام موجزا لعملية إعادة تنظيم الهيكل وترد الخرائط التنظيمية في المرفق الأول.

١٤٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه سيتم الإبقاء على الهيكل القائم على دعمتين، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، رغم إعادة تنظيمه لدعم الأولويات المتجددة وتنفيذها. وسيقود مكتب نائب الممثل الخاص المعني بالدعم الأولى (الشؤون السياسية) الجهود المتكاملة في الأولويات الثلاث الأولى من مجموعة الأولويات "الثلاث زائدا واحدة"، وهي الانتخابات، والمصالحة وإعادة الإدماج والتعاون الإقليمي، من خلال ثلاثة أفرقة مكرسة في شعبته للشؤون السياسية. وتشمل التغييرات الرئيسية ما يلي:

(أ) يقترح إلغاء وحدة التحليل والتخطيط القائمة حاليا. وستقوم وحدة جديدة لتحليل السياسات بإجراء تحليل متكامل للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية والتنبؤ بها. ومن المقترح نقل المسؤولية عن تخطيط البعثة إلى مكتب رئيس الديوان لتقديم الدعم فيما يتعلق بتحديد الاتجاه الاستراتيجي ووضع رؤية مشتركة للأهداف مع فريق الأمم المتحدة القطري؛

(ب) يقترح أيضا إنهاء وجود وحدة مكافحة المخدرات، حيث سيقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بقيادة جهود الأمم المتحدة في هذا المجال وتقديم المشورة، حسب الاقتضاء؛

(ج) سيقوم الآن مكتبا الاتصال القائمان حاليا (إسلام أباد وطهران) بتقديم تقاريرهما إلى نائب الممثل الخاص، في ضوء التركيز على دعم التعاون الإقليمي (وهو عنصر رئيسي في مجموعة الأولويات "الثلاث زائدا واحدة"، ويقترح نقل وظيفة موظف اتصال

(برتبة ف-٣) من وحدة المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري إلى شعبة الشؤون السياسية من أجل انتدابه بعد ذلك للعمل في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في عشق أباد (انظر الفقرة ١٧٢ أدناه).

١٤٩ - وسيرأس الدعامة الثانية نائب الممثل الخاص، الذي يعمل أيضا بوصفه المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية. ويضطلع شاغل المنصب بأدوار متعددة الأوجه، حيث يقوم بتوفير القيادة وتوجيه أنشطة التخطيط المنسق وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في المجالين الإنساني والإنمائي. وستقود هذه الدعامة الجهود المتكاملة دعما لاتساق المعونة (الأولوية الرابعة من مجموعة الأولويات "الثلاث زائدا واحدة") وستكون مسؤولة عن سيادة القانون، والحوكمة، والمكاتب الميدانية. وستسترشد عملية تعزيز اتساق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمساعدة الدولية في تحسين القدرات الأفغانية بالمبادئ الواردة في الفقرة ٤٣ من التقرير (A/65/328/Add.4)، وسيُضطلع بها من خلال تنسيق النظم وتحقيق اتساق المعونة على نطاق أوسع. وتشمل التغييرات الرئيسية ما يلي:

(أ) سيقوم الآن المدير الحالي للتنمية والمستشار الخاص للممثل الخاص بتولي مسؤولية قيادة الجهود الأوسع نطاقا التي تضطلع بها البعثة لتحقيق اتساق المعونة. وستضم الوحدة الجديدة المعنية باتساق المعونة الوحدة السابقة لدعم التنمية الوطنية لأفغانستان ووحدة التنسيق مع المانحين وفعالية المعونة، حيث ستقدم دعما فنيا وإداريا إلى المجلس المشترك للتنسيق والرصد، وهو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن رصد تنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمر لندن وكابل. ويقترح إدماج وحدتي الحوكمة وسيادة القانون اللتين تندرجن حاليا تحت الدعامة الأولى، في الوحدة الجديدة المعنية باتساق المعونة. ومن المتوقع أن يعزز ذلك التغيير قدرة البعثة على تيسير الجهود التي تبذلها الحكومة والجهات المانحة للتعاقد وراء الأنشطة الإنمائية الأفغانية وإيلاء أولوية للجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

(ب) يُقترح نقل وحدة تنسيق الدعم الميداني، التي تتبع حاليا مكتب رئيس الديوان، من الدعامة الأولى إلى الدعامة الثانية وتغيير اسمها ليصبح وحدة التنسيق الميداني، لتحسين الدعم المقدم إلى المكاتب الميدانية من أجل تيسير اتساق المعونة، من خلال إشراك تلك المكاتب في دعم أنشطة الحوكمة والأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها حكومة أفغانستان والأمم المتحدة والشركاء الدوليون. وأبلغت اللجنة بأنه بالرغم من أن دور الرصد السياسي والإبلاغ الموكل إلى المكاتب الميدانية سيظل كما هو، فإن الاقتراح يتوخى زيادة التركيز

على الأنشطة الميدانية، وإحداث تغييرات إيجابية على صعيد المحافظات في دعم أهداف البعثة عموماً وتفعيل وجود البعثة على نطاق البلد بأسره من أجل تحقيق اتساق المعونة "رأسياً"؛

(ج) يُقترح إلغاء وحدة الشؤون الإنسانية التي كان المقصود منها دعم المكتب القطري التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عندما كان قيد الإنشاء بأسلوب تدريجي، وذلك للتقليل من الازدواجية، بعد أن أصبح لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الملاك الكافي من الموظفين وأصبح قادراً على إدارة البرنامج في البلد. وسيحتفظ نائب الممثل الخاص للدعامة الثانية بالقدرة على دعم مهام التنسيق في البعثة.

١٥٠ - وكما هو مبين في التقرير، ستقوم البعثة بتشغيل ٢٣ مكتباً ميدانياً في عام ٢٠١١: ٨ مكاتب إقليمية و ١٥ مكتباً في المحافظات. وتُذكر اللجنة بأنه كان من المقرر إنشاء ١٩ مكتباً في المحافظات بحلول نهاية عام ٢٠١٠. بيد أنه نظراً للحالة الأمنية، وفي ضوء الاستعراض الذي أجرته البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لدى حرجية الوضع بغية تحديد الأنشطة التي تبرر درجة أهميتها وجود موظفين دوليين عند موازنتها بالتهديدات الأمنية (انظر الفقرة ١٥٢ أدناه)، تقرر عدم افتتاح أربعة مكاتب كما كان مخططاً: هيلماند (في إطار مكتب قندهار الإقليمي)، وغازني وشاران (في إطار مكتب غارديز الإقليمي)، وبانشر (في إطار مكتب كابل الإقليمي) (انظر الفقرة ١٧٣ أدناه). كما تقرر الاضطلاع بعدد من المهام والعمليات المتصلة بدعم البعثة خارج أفغانستان، عن طريق إنشاء مكتب للدعم في الكويت (انظر الفقرتان ١٧٠ و ١٧١ أدناه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام أشار في الفقرة ٦٦ من تقريره الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٠ (A/64/872-S/2010/318)، إلى أنه سيتم توجيه العمل الذي تقوم به المكاتب الميدانية لدعم مجموعة الأولويات "الثلاث زائداً واحدة"، وعلى وجه الخصوص لتعزيز الاتساق في أنشطة المعونة وتيسيرها على صعيد المحافظات عن طريق دعم أنشطة السلطات المحلية في مجالي الحوكمة والتنمية، بوسائل من بينها بناء القدرات؛ وتعزيز الأداء، وذلك باتباع نهج موحد لكيانات الأمم المتحدة عندما تسمح الظروف بذلك؛ وتيسير تحقيق الاتساق بين الجهات المانحة وأولويات الحكومة في الميدان.

١٥١ - وعُلِّقت اللجنة الاستشارية على ممارسات إعادة الهيكلة المتعاقبة التي اضطلعت بها البعثة منذ عام ٢٠٠٩ (انظر A/64/7/Add.13، الفقرة ١٣٥). وتسلم اللجنة بوجود حاجة إلى الاستجابة للأولويات التي أعيد ترتيبها لكفالة وجود قدرات برنامجية حاسمة الأهمية مع ضمان سلامة وأمن الأصول والموظفين، بالنظر إلى الأوضاع الأمنية السائدة في منطقة البعثة. كما ترحب اللجنة بتنسيق التسلسل الإداري والقضاء على ازدواجية

المهام، الأمر الذي يتوقع أن يعزز التواصل والعمل كفريق. ولذلك فإنها لا تعترض على عملية إعادة التنظيم الهيكلي المقترح إجراؤها في عام ٢٠١١. ويساور اللجنة القلق من أن استمرار عمليات إعادة الهيكلة يؤدي إلى حدوث بلبلة لا لزوم لها وينتقص من التركيز المطلوب على تنفيذ الولاية. وترى اللجنة أنه سيتعين عند نقطة ما إيجاد توازن يسمح بالدمج مع القيام في الوقت ذاته بترك مجال للاستجابة للتغيرات في الأوضاع التشغيلية أو للتنقيحات التي قد تجرى على الولاية. وينبغي أن يتضمن مشروع الميزانية لعام ٢٠١٢ تحليلاً للكيفية التي أسهمت بها عملية إعادة تنظيم البعثة في تنفيذ الولاية.

١٥٢ - وفيما يتعلق بالأمن، ترحب اللجنة الاستشارية أنه بعد وقوع حادث التفجير في كابل في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، جرى الاضطلاع باستعراض للاحتياجات والقدرات الأمنية للبعثة، أبرزت نتائجه أن ثمة حاجة إلى النظر في توفير نفس مستوى الحماية المادية لكل من مكاتب الأمم المتحدة وأماكن الإقامة التابعة لها، ودمج أماكن العمل لتقليل احتمالات تعرضها للخطر، وتركيز حماية الأصول، وتعزيز طبقات الحماية. ونتيجة لذلك، تم نقل كثير من الموظفين الدوليين إلى دبي وإلى مناطق أخرى داخل أفغانستان، ومنح إجازة لآخرين. وعلاوة على ذلك، أوصى الفريق التنفيذي المعني بالأمن، الذي انعقد في مقر الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٠، بأن يُجرى استعراض لمدى خطورة الحالة لجميع برامج الأمم المتحدة وأنشطتها فيما بين جميع الكيانات الموجودة في أفغانستان، بغية تحديد الأنشطة التي تبرر درجة أهميتها وجود موظفين دوليين عند موازنتها بالتهديدات الأمنية.

١٥٣ - وبدء في إجراء مجموعة واسعة من التحسينات الأمنية وتدابير لتخفيف حدة المخاطر. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، تم في عام ٢٠١٠ تغيير النهج المتبع تجاه التحسينات الأمنية، حسب ما كان متوخى في السابق، وذلك استناداً إلى تنقيح معايير العمل الأمنية الدنيا ومعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة. ويرد في الفقرات من ٢١ إلى ٣٦ من التقرير (A/65/328/Add.4)، موجز لتدابير تخفيف حدة المخاطر التي وضعت موضع التنفيذ، أو جرى تطويرها، وتشمل نشر حراس مسلحين دوليين إضافيين في جميع المكاتب التي قدر مستوى المخاطر فيها بأنه متوسط أو أعلى من المتوسط؛ واستمرار العمل في مشروع "سد الفجوة الأمنية"؛ وتركيب نظام أمني لتتبع مركبات البعثة؛ وتنفيذ برنامج لتدريب الضباط على توفير الحماية الشخصية استناداً إلى المعايير التي أرستها إدارة شؤون السلامة والأمن؛ وإجراء عمليات التقييم للوقاية من التفجيرات؛ وتنفيذ تحسينات أمنية في مركز عمليات الأمم المتحدة وفي المكاتب الإقليمية ومكاتب المحافظات على مرحلتين من المقرر أن تنتهي في عام ٢٠١٠.

١٥٤ - ولدى الاستفسار أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نهج المرحلتين التي تقرر اتباعه يشمل استجابة أولية فورية، المرحلة الأولى، ويقصد بها معالجة تدابير التخفيف القصيرة الأجل بغرض التأمين الفوري لجميع أماكن العمل الموجودة في المناطق العالية المخاطر والمتوسطة المخاطر (تركيب حواجز "هيسكو"، وبوابات مدعمة للدخول والخروج، وأسلاك شائكة، واستبدال أو تركيب بوابات بأذرع). وتعالج المرحلة الثانية تدابير التعزيزات الأمنية الإضافية والنهائية لتأمين ٣٣ من أماكن العمل إلى مستوى أعلى (تركيب جدران على شكل حرف T، وجدران من الخرسانة المسلحة، وحواجز ضد الاقتحام، لتحقيق التخفيف الكامل من أثر التفجيرات).

١٥٥ - وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فإن الزيادات في الموارد المطلوبة لعام ٢٠١١ تتصل بالكامل بالحالة الأمنية المتطورة في أفغانستان (A/65/328/Add.4، الفقرة ٥٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التكلفة المقدرة لعنصر الأمن لعام ٢٠١١، والتي تبلغ ٨٠٠ ٢٩٧ ٦٤ دولار، ترد موجزة في المرفق السادس من التقرير. ولدى الاستفسار أبلغت اللجنة بأن الموارد المتصلة بالأمن لعام ٢٠١٠ قدرت بمبلغ ٢٠٠ ٧٩٤ ٨٥ دولار. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فإن البعثة، مع إدراكها للولاية التي منحها مجلس الأمن والتي يطلب بموجبها توسيع نطاق وجود البعثة في جميع أنحاء البلد، فإنها تتحمل أيضا المسؤولية عن ضمان سلامة وأمن أصولها وموظفيها وما زالت ملتزمة بسياسة "الميدان أولا" التي بدأ العمل بها في عام ٢٠٠٧، فضلا عن نهج "واجب الحرس" الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠١٠، مع التركيز على تحسين ظروف المعيشة والعمل للموظفين.

١٥٦ - وترد الافتراضات المتعلقة بأداء البعثة لعام ٢٠١١ في الفقرات من ٥٥ إلى ٥٨ من تقرير الأمين العام (A/65/328/Add.4). وكما هو مبين في ذلك التقرير، فإن الإطار الاستراتيجي يتسق مع الأهداف الواردة في قرار مجلس الأمن ١٩١٧ (٢٠١٠). وترحب اللجنة الاستشارية بتضمين المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠، على نحو ما طلبته اللجنة في الفقرة ٧ من تقريرها السابق بشأن هذه المسألة (A/64/7/Add.13).

١٥٧ - ويقدم الجدول التالي بيانا تفصيليا بالنفقات المتوقعة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، والاحتياجات المقدرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ٢٠١١، مما يسمح بالمقارنة بين الاحتياجات الخاصة بعام ٢٠١٠ والاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١١.

(ب)آلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠		الاحتياجات لعام ٢٠١١		تقديرات النفقات		الاعتماد		الفئة
الفرق	الاحتياجات غير المتكررة	الصافي	المجموع	الفرق	النفقات	الاعتماد	الفرق	
(١)-(٤)=(٧)	(٦)	(٣)-(٤)=(٥)	(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	(٢)-(١)=(٣)	
-	-	١ ٠٦٢,٤	١ ٥٤٤,٥	٤٨٢,١	١ ٠٦٢,٤	١ ٥٤٤,٥	٤٨٢,١	الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
٤ ٤٣٤,٤	-	١٠٠ ٣٨٢,٦	١٠٤ ١٩٤,٣	٣ ٨١١,٧	٩٥ ٩٤٨,٢	٩٩ ٧٥٩,٩	٣ ٨١١,٧	الأفراد المدنيين
٣٨ ٦٥٥,٢	٣٨ ٥٨٦,٥	١٨٠ ٢٣٩,٧	١٦٤ ٢٧١,٦	(١٥ ٩٦٨,١)	١٤١ ٥٨٤,٥	١٢٥ ٦١٦,٤	(١٥ ٩٦٨,١)	التكاليف التشغيلية
٤٣ ٠٨٩,٦	٣٨ ٥٨٦,٥	٢٨١ ٦٨٤,٧	٢٧٠ ٠١٠,٤	(١١ ٦٧٤,٣)	٢٣٨ ٥٩٥,١	٢٢٦ ٩٢٠,٨	(١١ ٦٧٤,٣)	المجموع

١٥٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات الخاصة بالفترة من ١ كانون الأول/يناير إلى ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٠ ينتظر أن تبلغ ١٠٠ ٢٣٨ ٥٩٥ دولار، مقابل الموارد المتعمدة البالغة ٨٠٠ ٩٢٠ ٢٢٦ دولار. وترد معلومات عن الفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام. وحسب المبين في الجدول الوارد أعلاه، يعزى معظم صافي الزيادة المتوقعة في النفقات، البالغ ٣٠٠ ٦٧٤ ١١ دولار لعام ٢٠١٠، إلى زيادة صافية في الاعتماد المتعلق بالتكاليف التشغيلية قدرها ١٠٠ ٩٦٨ ١٥ دولار. وتشمل هذه التكاليف احتياجات إضافية للمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ٢٩٦ ٢٣ دولار) ناجمة عن نشوء احتياجات غير متوقعة تتعلق بتنفيذ تعزيزات أمنية في جميع مكاتب البعثة والوحدات السكنية بهدف التخفيف من حدة التهديدات التي تتعرض لها مباني الأمم المتحدة وموظفوها، وما يتصل بذلك من أعمال الارتقاء بمعايير العمل الأمنية الدنيا ومعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، المبينة في الفقرة ١٥٣ أعلاه.

١٥٩ - ويرد في الفقرة ٢٣١ من تقرير الأمين العام (A/65/328/Add.4) توزيع تفصيلي للعجز المتوقع بالنسبة للمرافق والهياكل الأساسية لعام ٢٠١٠ يتضمن أعمال تشييد إضافية تتعلق بتنفيذ تعزيزات الأمن (المرحلتان الأولى والثانية)، وأعمال تقييم الحالة فيما بعد الانفجار، وبناء ٥٠ وحدة إقامة إضافية؛ واقتناء معدات إضافية للسلامة والأمن، ومرافق جاهزة، وأثاث، ومعدات ومولدات، والاستعانة بخدمات أمنية إضافية. ويقابل هذه الزيادة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية انخفاض في احتياجات النقل البري (٩٠٠ ٤٤ ٥ دولار) والنقل الجوي (٥٠٠ ٩٨٨ ٢ دولار) يرجع أساسا إلى إجراء استعراض لمدى ضرورة البرامج، وما تقرر بناء على ذلك من تأجيل شراء بعض المركبات وتأخير نشر اثنتين من طائرات الهليكوبتر للأشهر الستة الأولى من السنة، على التوالي.

١٦٠ - ومن المتوقع أن تنخفض نفقات عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالموظفين المدنيين (٧٠٠ ٨١١ ٣ دولار) والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (١٠٠ ٤٨٢ دولار). ويأتي صافي الانخفاض في الاحتياجات بالنسبة للموظفين المدنيين نتيجة لانخفاض مستوى الإنفاق من اعتماد التكاليف العامة للموظفين، وارتفاع معدل الشغور الفعلي لكل من الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة (٣٨ و ٤٠ في المائة، على التوالي، مقارنة بالمدرج في الميزانية، وهو ٣٥ و ٢٠ في المائة)، بالنظر لعدم نشر الوظائف المعتمدة للمكاتب الإقليمية الأربعة وإلغاء تلك الوظائف، التي لم يجر، في ضوء الحالة الأمنية، إنشاؤها. ويقابل هذا احتياجات إضافية للموظفين الوطنيين، بسبب الزيادة في المرتبات المحلية اعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (٢٥ في المائة بالنسبة للموظف الفني الوطني و ١٢ في المائة لوظائف الرتبة المحلية)، وهي زيادة لم تكن مدرجة في الميزانية وقت تقديم الاحتياجات؛ والزيادات في بدل مراكز العمل الخطرة؛ وانخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي (٢٩ في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية، ونسبته ٣٠ في المائة). ويعكس الانخفاض في نفقات الاحتياجات الخاصة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة معدلات للشواغر أعلى من تلك المدرجة في الميزانية (٣٤ و ٢٩ في المائة، على التوالي، مقارنة بالمدرج في الميزانية، وهو ١٨ و ٢٠ في المائة)، وذلك بسبب التخفيضات التي تقرر إجراؤها في عمليات النشر في أعقاب الاستعراض الذي أجري لدى ضرورة البرامج.

١٦١ - وتقدر الاحتياجات المقترحة من الموارد للبعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بما صافيه ٤٠٠ ٠١٠ ٢٧٠ دولار (إجماليه ٤٠٠ ٧٥٨ ٢٨٤ دولار). وتعزى معظم الزيادة البالغة ٦٠٠ ٠٨٩ ٤٣ دولار (أي ١٩ في المائة) عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٠ والبالغة ٨٠٠ ٩٢٠ ٢٢٦ دولار إلى الاحتياجات الإضافية للتكاليف التشغيلية (٢٠٠ ٦٥٥ ٣٨ دولار)، التي تتعلق أساساً بأمر لها صلة بالأمن أو أمور أمنية محددة، ولتكاليف الموظفين المدنيين (٤٠٠ ٤٣٤ ٤ دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى الزيادة في تكاليف الموظفين الوطنيين.

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١٦٢ - تغطي الموارد المقترحة لعام ٢٠١١ للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، البالغة ٥٠٠ ٥٤٤ ١ دولار الاحتياجات المتصلة بنشر مستشار عسكري واحد، و ٢٧ ضابط اتصال عسكري، و ٨ مستشارين للشرطة المدنية. وتشمل تقديرات التكاليف معدل شغور قدره ١٨ في المائة بالنسبة للمراقبين العسكريين و ٢٠ في المائة للشرطة المدنية. ويعزى الانخفاض المتوقع في النفقات، البالغ ١٠٠ ٤٨٢ دولار لعام ٢٠١٠ إلى التخفيض التدريجي

في عدد الضباط العسكريين في الفترة ما بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بالنظر إلى القيام، مع تدهور الحالة الأمنية، باستعراض مدى ضرورة البرامج، وإلى التأخر في تعيين مستشار الشرطة الأقدم، مما أسفر عن متوسط معدلات الشغور المتوقعة نسبته ٣٤ و ٢٩ في المائة، على التوالي. ومع مراعاة نمط معدلات الشغور الفعلية، بالمقارنة مع معدلات الشغور المدرجة في الميزانية خلال السنوات الأربع الماضية، توصي اللجنة الاستشارية بأن تعدل الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١١ بحيث تعكس معدل شغور قدره ٢٥ في المائة بالنسبة للشرطة المدنية، بدلا من النسبة المقترحة في الميزانية، وقدرها ٢٠ المائة.

الأفراد المدنيون

١٦٣ - يرد في الجدول التالي موجز للوظائف المعتمدة للبعثة، وحالة الشواغر الموجودة لديها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، فضلا عن مقترحات الأمين العام لعام ٢٠١١.

الوظائف	الرتبة	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٠	٢٧٥٥	١ وأ ع؛ ٢ أ ع م؛ ٤ مد-٢؛ ٩ مد-١؛ ٣٢ ف-٥؛ ١٢٧ ف-٤؛ ١٢٤ ف-٣؛ ٦٦ ف-٢؛ ١٩٨ خ م؛ ٣٠٧ م ف و؛ ٨٠٤ ا ر م؛ ٨١ م أ م
الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	٧٣٥	٢ مد-٢؛ ٣ مد-١؛ ١١ ف-٥؛ ٥٧ ف-٤؛ ٦٤ ف-٣؛ ٢٧ ف-٢؛ ٢٣ خ م؛ ١١٣ م ف و؛ ٣٩٩ ر م؛ ٢٦ م أ م
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١١	٢٥٨٤	١ وأ ع؛ ٢ أ ع م؛ ٣ مد-٢؛ ٩ مد-١؛ ٣٢ ف-٥؛ ١٢٠ ف-٤؛ ١١٨ ف-٣؛ ٦٢ ف-٢؛ ٢٠٥ خ م؛ ٢٩١ م ف و؛ ٦٦١ ا ر م؛ ٨٠ م أ م
الوظائف الجديدة	١١	١١ خ م
الوظائف الملغاة	١٨٢	١ مد-٢؛ ٧ ف-٤؛ ٦ ف-٣؛ ٤ ف-٢؛ ٤ خ م؛ ١٦ م ف و؛ ١٤٣ ر م؛ ١ م أ م
الوظائف المنقولة	١٣٨	١ مد-١؛ ٥ ف-٥؛ ١٦ ف-٤؛ ١٦ ف-٣؛ ٨ ف-٢؛ ٣٠ خ م؛ ١٩ م ف و؛ ٤١ ر م؛ ١ م أ م
الوظائف المعاد تصنيفها	-	-

المختصرات: و أ ع، وكيل أمين عام؛ أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ م، الخدمة الميدانية؛ م ف و، موظف فني وطني؛ ر م، الرتبة المحلية؛ م أ م، متطوعو الأمم المتحدة.

١٦٤ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١١ من ٢ ٥٨٤ وظيفة، تشمل وظائف تخص ٥٥٢ موظفا دوليا (٣٤٧ من الفئة الفنية و ٢٠٥ من فئة الخدمة الميدانية)، و ١ ٩٥٢ موظفا وطنيا (٢٩١ موظفا فنيا وطنيا و ١ ٦٦١ من الرتبة المحلية) و ٨٠ من متطوعي الأمم

المتحدة. ويعكس ملاك الموظفين المقترح انخفاضاً صافياً قدره ١٧١ وظيفة، تشمل ١١ وظيفة دولية (١٨ من الفئة الفنية و ٧ من فئة الخدمة الميدانية)، و ١٥٩ وظيفة وطنية (١٦ موظفاً فنياً وطنياً و ١٤٣ من الرتبة المحلية) ووظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، وذلك بالمقارنة مع ملاك الموظفين المعتمد لعام ٢٠١٠.

١٦٥ - ويأتي هذا الانخفاض الصافي نتيجة لإلغاء ١٨٢ وظيفة، حسب المبين في الجدول ٤ من تقرير الأمين العام، وتتصل ٦ من هذه الوظائف بوحدات فنية (٥ وظائف دولية وواحدة وطنية) ومن المقترح إلغاؤها نتيجة لإعادة الهيكلة التنظيمية (انظر الفقرات ١٤٧-١٤٩ أعلاه)، بينما تتعلق ١٧٦ وظيفة (١٧ وظيفة دولية و ١٥٩ وظيفة وطنية ووظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) بإغلاق أربعة مكاتب إقليمية (غزني، وشاران وهلمند وبانشير)، ويقابل ذلك الزيادة المقترحة لما قدره ١١ وظيفة من وظائف الخدمة الميدانية (انظر الفقرة ١٦٩ أدناه). وتشمل أيضاً التغييرات في ملاك الموظفين نقل ١٣٨ وظيفة، حسب ما يرد موجزه في الجدولين ٥ و ٦ من تقرير الأمين العام، ويشمل ذلك ٦٧ وظيفة (٣٩ وظيفة دولية و ٢٨ وظيفة وطنية) نقلت إلى مكتب دعم البعثة في الكويت (انظر الفقرة ١٧٠ أدناه).

١٦٦ - وتبلغ الموارد المقترحة للموظفين المدنيين ٣٠٠ ١٩٤ ١٠٤ دولار. وتتصل أساساً الزيادة الصافية ٤٠٠ ٤٣٤ ٤ دولار باحتياجات إضافية تتعلق بالموظفين الوطنيين (٢٠٠ ٨٧٧ ٤ دولار) نتجت عن زيادات اعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ في المرتبات المحلية للموظفين الوطنيين (٢٥ في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين و ١٢ في المائة لوظائف الرتبة المحلية)، بما يشمل التكاليف العامة للموظفين، ويقابل تلك الزيادة انخفاض في الاحتياجات بالنسبة للموظفين الدوليين (٥٨٥ ٠٠٠ دولار)، نتيجة لتخفيض الاعتماد المرسوم للتكاليف العامة للموظفين على أساس اتجاهات الإنفاق الفعلي. ويراعى في تقديرات التكاليف عامل شغور نسبته ٣٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين والوطنيين العاملين في أفغانستان؛ وعامل شغور نسبته ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين والوطنيين الموفدين إلى الكويت، وعامل شغور نسبته ٢٠ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، وذلك إلى جانب البدلات (انظر A/65/328/Add.4، الفقرات ٢٠٧ و ٢١٠ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٢١٨ و ٢١٩).

١٦٧ - وعند الاستفسار، أفيدت اللجنة الاستشارية بأن معدلات الشغور بلغت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٣٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و ٣٦ في المائة للموظفين الوطنيين، و ٢٢ في المائة للموظفين من الرتبة المحلية و ٣٣ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة،

وذلك مقابل المعدلات المدرجة في الميزانية، والبالغة ٣٠ في المائة للموظفين الدوليين والوطنيين والموظفين من الرتبة المحلية، و ٢٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة. كذلك أبلغت اللجنة بأن البعثة اضطلعت، بدعم من شعبة الموظفين الميدانيين التابعة لإدارة الدعم الميداني ومكتب إدارة الموارد البشرية، بعدد من الأنشطة الرامية إلى تحسين التوظيف والإقلال من معدلات الشغور. وأبلغت اللجنة كذلك بأن أنشطة التوظيف التي تم الاضطلاع بها على الصعيد الدولي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قد أسفرت عن تقديم ٢٩٧ عرضاً للتوظيف تم إرسالها إلى المرشحين المحتملين. ومن بين هذه العروض، رُفض ٥٨ عرضاً، ووصل ١١٣ من المعينين إلى البعثة بينما كان ٧٨ من المعينين في طريقهم إلى هناك وسيجري استيعابهم على مراحل، مع توافر السكن الآمن. وعلاوة على ذلك، تشير تقديرات البعثة إلى أن معدل الشغور بالنسبة للموظفين الدوليين سوف ينخفض إلى ٢٨ في المائة بحلول نهاية العام. واللجنة ترحب بالجهود المبذولة، وتشجع على استمرارها، من أجل تحسين التوظيف وخفض معدلات الشغور ومستوى دوران الموظفين فيما يتعلق بالمناصب الدولية والوطنية. ومع ذلك، وبالنظر إلى معدلات الشغور المشار إليها أعلاه (٣٥ في المائة للموظفين الدوليين و ٣٦ في المائة للموظفين الوطنيين الذين تم نشرهم في أفغانستان)، فضلاً عن الأحوال السائدة على أرض الواقع، فإن اللجنة توصي بزيادة عوامل الشغور التي تم أخذها في الاعتبار عند تقدير تكاليف الموظفين لعام ٢٠١١، من ٣٠ إلى ٣٢ في المائة للموظفين الدوليين والوطنيين الذين يتم نشرهم في أفغانستان.

ملاحظات وتوصيات بشأن الوظائف

١٦٨ - يرد وصف للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين لعام ٢٠١١ في الفقرات من ٦٦ إلى ٢٠٢ من تقرير الأمين العام (A/65/328/Add.4) مع تفاصيل محددة في إطار كل وحدة بشأن الوظائف الحالية والوظائف الجديدة المقترحة، والوظائف التي تم نقلها والتي تم إلغاؤها؛ وترد المخططات التنظيمية في الملحق الأول لهذا التقرير. وقد أرفقت اللجنة الاستشارية موجزاً للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين الخاص بالبعثة لعام ٢٠١١، بما في ذلك الوحدات الجديدة والقائمة، والوظائف الإضافية، والوظائف التي تم نقلها والتي تم إلغاؤها (انظر المرفق السادس أدناه).

١٦٩ - ويقترح إنشاء إحدى عشرة وظيفة جديدة من فئة الخدمة الميدانية، تشمل ٩ وظائف يُقترح إنشاؤها في قسم الأمن في كابل (٤ وظائف لمركز عمليات الأمن في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة المقدمة إلى أفغانستان، و ٣ وظائف تتصل بالسلامة والأمن في مجمع ألفا، ووظيفتان لتعزيز السلامة من الحرائق في كابل) (A/65/328/Add.4)،

الفقرة ٧٧) ووظيفتين، واحدة في كل وحدة من وحدات السلامة من الحرائق في المكتبين الإقليميين في هرات وجلال آباد (المرجع نفسه، الفقرتان ١٩١ و ١٩٣) وعند الاستفسار، أفيدت اللجنة بأن رؤساء دوائر الإطفاء السابقين كانوا من متطوعي الأمم المتحدة، وأن مساعدي السلامة من الحرائق المقترح أن يكون مقرهما في كابل سيقومان بخدمة ستة من مباني البعثة، في حين سيكفل الموظفان الآخران المقرر إيفادهما إلى هرات وجلال آباد خدمة ٨ مكاتب إقليمية و ١٥ من مكاتب المقاطعات، بما يشمل إجراء التقييمات والاضطلاع بأعمال التدريب على التأهب للحريق، وتدريب الموظفين، وصيانة المعدات، وتقديم الدعم فيما يتعلق بشؤون السلامة من الحرائق في إطار عمليات الطيران، وتخزين المواد القابلة للاشتعال. وسوف يؤدي إنشاء الوظائف المقترحة من فئة الخدمة الميدانية، جنبا إلى جنب مع إدماج وحدة السلامة من الحرائق في قسم الأمن، إلى كفالة صنع القرارات ذات الصلة على نحو فعال. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الجديدة المطلوبة من فئة الخدمة الميدانية، البالغ عددها ١١ وظيفة.

١٧٠ - ويقدم الجدول ٦ من تقرير الأمين العام موجزا للوظائف المقترح نقلها نتيجة لإعادة تنظيم هيكل البعثة، وعددها ١٣٨ وظيفة. وحسب المبين في الفقرة ١٥٠ أعلاه، وجدت البعثة، في أعقاب الاستعراض الذي أجري في عام ٢٠١٠ لدى ضرورة البرامج، أنه من الممكن لجهات خارجية أن تؤدي بفعالية عددا من المهام والعمليات المتصلة بدعم البعثة، شريطة توافر الهياكل الأساسية المناسبة. وتشمل المهام التي تم تحديدها قدرا كبيرا من العناصر المتصلة بأنشطة المالية والموارد البشرية، وجوانب تتعلق بالسفر، والتدريب، والشراء والمطالبات، والميزانية، ومراقبة الحركة. وأبلغت اللجنة بأنه تم إجراء دراسة استقصائية لمدى صلاحية بعض الأماكن الممكن استخدامها، وتقرر، بناء على تحليل للتكاليف والفوائد، أن الكويت هي أفضل الخيارات، نظرا لأنها تتيح ما يلي: (أ) قصر الوقت اللازم للتجهيز، بالنظر إلى وجود مرافق بالفعل تابعة لبعثة الأمم المتحدة في العراق؛ (ب) قصر مسافة السفر من أفغانستان نسبيا؛ (ج) إمكانية تحقيق وفورات من خلال الاشتراك في الأماكن وتقاسم الموارد القائمة في الكويت مع بعثة الأمم المتحدة في العراق. وسيتألف ملاك موظفي المكتب من ٦٧ موظفا، من بينهم ٣٩ موظفا دوليا (١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ٢٨ من فئة الخدمة الميدانية) و ٢٨ موظفا وطنيا (من الرتبة المحلية) سيجري إيفادهم على النحو المبين في الجدول ٥ من تقرير الأمين العام. وحسب المبين في التقرير، سيجري الإبقاء في أفغانستان على جزء من العمليات ذات الصلة ومن الموظفين الدوليين المعنيين، لضمان توافر القدرة على التخطيط الفعال، وإدارة خدمات العملاء، وضمان المساءلة، وإدارة أداء الموظفين الوطنيين في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري إنشاء

مركز لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال في مكتب الدعم من أجل تزويد مكاتب البعثة المتبقية في أفغانستان بالدعم المتعلق بأمور من بينها على وجه الخصوص إدارة قواعد البيانات. ومن المتوخى أيضا إنشاء مركز للتدريب يتيح للموظفين الاستفادة من خبرات التدريب الإقليمية التي توفرها أطراف ثالثة على نحو فعال التكلفة، وسيضم المكتب حيزا مؤقتا للمكاتب يمكن استخدامه في عمليات الإجلاء من المكاتب الإقليمية أو مكاتب المقاطعات، التي يمكن أن تلزم في حالات الطوارئ الأمنية.

١٧١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التكلفة الثابتة التي سيجري تكبدها مرة واحدة من أجل إنشاء مكتب الدعم في الكويت تصل بصفة تقديرية إلى مليوني دولار، وذلك لاقتناء معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتحديد الحيز الموجود وتأثيثه. وحسب المبين في تقرير الأمين العام، سيبدأ العمل في مكتب الدعم في أثناء الفصل الأخير من عام ٢٠١٠. وحسب ما أفيدت به اللجنة، فإن مكتب الدعم ليس مجرد تدبير مؤقت، وإنما هو هيكل دائم ينشأ لدعم البعثة، إلى حين وضع مذكرة التفاهم مع حكومة الكويت في صيغتها النهائية، والموافقة على الموارد المطلوبة في الميزانية. وتقدم تفاصيل إضافية في الفقرات ٣٤-٣٦ و ١٧٧-١٨٣ من تقرير الأمين العام (A/65/328/Add.4). وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول المقترحات المتصلة بإنشاء مكتب الدعم في الكويت.

١٧٢ - وأفيدت اللجنة الاستشارية بأنه، تماشيا مع التركيز الموجه إلى دعم التعاون الإقليمي، الذي يشكل إحدى الأولويات "الثلاث زائد واحدة"، يُقترح نقل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ من شعبة الشؤون السياسية لإحداها بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. ولدى الاستفسار، أفيدت اللجنة بأنه رغم وجود موظف الاتصال المعني في المركز الإقليمي وتلقيه الدعم من المركز، فإنه لا يزال يشكل جزءا لا يتجزأ من البعثة ولا يزال مسؤولا أمام نائب الممثل الخاص (الدعامة الأولى) للبعثة. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالمبرر الذي قدم لنقل هذه الوظيفة، بالنظر إلى المهام التي يؤديها المركز لدعم البعثة، وكذلك بالنظر إلى الطاقة المتاحة من الموظفين حاليا لدى المركز، التي تشمل ٨ وظائف من الفئة الفنية (انظر A/65/328/Add.3، الفقرات ١٦٥-١٨٠). وأشارت اللجنة إلى ضرورة التعاون فيما بين الكيانات الموجودة في المنطقة، وتفادي الازدواج. ومن ثم فهي توصي بعدم نقل هذه الوظيفة، إذ سيؤدي ذلك إلى ازدواج في المهام التي يؤديها المركز بالفعل. وتوصي اللجنة بقبول النقل المقترح للوظائف الـ ١٣٧ الأخرى في البعثة.

١٧٣ - وترد في الفقرات من ١٨٤ إلى ٢٠٢ من تقرير الأمين العام وفي المرفق السادس أدناه معلومات عن الاقتراحات المتعلقة بملاك موظفي المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات. وحسب المشار إليه في الفقرة ١٥٠ أعلاه، ستقوم البعثة بتشغيل ٢٣ مكتباً ميدانياً في أنحاء أفغانستان، تشمل ٨ مكاتب إقليمية و ١٥ من مكاتب المقاطعات، ويصل مجموع الوظائف بهذه المكاتب إلى ١ ٥٠٧ وظائف. وتشمل الزيادة في ملاك الوظائف الخاصة بالمكاتب الإقليمية، من ٨٣٢ وظيفة في عام ٢٠١٠ إلى ما مجموعه ٨٤١ وظيفة مقترحة لعام ٢٠١١،وظيفتين الجديدتين من فئة الخدمة الميدانية المتصلتين بالسلامة من الحرائق والمشار إليهما في الفقرة ١٦٩ أعلاه، والوظائف السبع التي سيجري نقلها لتعزيز المهام المتعلقة بتنسيق المعونة وحماية الأطفال. ويعكس الملاك المقترح للمكاتب الإقليمية إلغاء ١٧٦ وظيفة تمت الموافقة على إنشائها في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ للمكاتب الأربعة (غزني وهلمند وبانشير وشاران)، إذ أرجئ الأمر بناء على التقييمات الأمنية التي أجريت. ولا يُقترح أي تغيير آخر. وقدمت اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٤٤ من تقريرها السابق (A/64/7/Add.13) معلومات عن تشكيل المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات. وتؤكد اللجنة من جديد أهمية مراعاة الظروف والأحوال الأمنية المحددة السائدة في المناطق والمقاطعات المختلفة عند تحديد مستويات ملاك الموظفين.

تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

١٧٤ - يقدم الجدول التالي بياناً تفصيلياً للنفقات المتوقعة تحت بند التكاليف التشغيلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مما يسمح بالمقارنة بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١١ والموارد المعتمدة لعام ٢٠١٠.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			الفرق ٢٠١١-٢٠١٠
	تقديرات			مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	
	الاعتماد	النفقات	الفرق				
	(١)	(٢)	(٣)-(١)-(٢)	(٤)	(٥)-(٤)-(٣)	(٦)	(٧)-(٤)=(٦)
الاستشاريون والخبراء	١ ٠٦١,٢	٦٥٠,٢	٤١١,٠	٤٣٨,١	٢٧,١	-	(٦٢٣,١)
السفر الرسمي	٣ ٠١٥,٨	٣ ٦٦٥,٨	(٦٥٠,٠)	٢ ٤٩٤,٧	٣ ١٤٤,٧	-	(٥٢١,١)
المرافق والهياكل الأساسية	٣٨ ٢٤٧,٩	٦١ ٥٤٤,١	(٢٣ ٢٩٦,٢)	٦٠ ٢٧٣,٨	٨٣ ٥٧٠,٠	١٣ ٦١٦,٣	٢٢ ٠٢٥,٩
النقل البري	٢٠ ١٦١,٢	١٥ ١١٦,٣	٥ ٠٤٤,٩	٦ ٦٧٠,٣	١ ٦٢٥,٤	٤ ٥٣٥,١	(١٣ ٤٩٠,٩)
النقل الجوي	٤٦ ٨٩٠,٢	٤٣ ٩٠١,٧	٢ ٩٨٨,٥	٥٩ ٢٦١,٧	٥٦ ٢٧٣,٢	٥٤,٠	١٢ ٣٧١,٥

الفئة	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١		
	تقديرات			مجموع		
	الاعتماد	النفقات	الفرق	الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة
(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٤) - (٣)	(٦)	(٧) = (٤) - (٦)
الاتصالات	٦ ٣٧٠,٣	٦ ٣٧٠,٣	-	١٨ ٣٠٦,٧	١٨ ٣٠٦,٧	١١ ٩٣٦,٤
تكنولوجيا المعلومات	٥ ١٧٦,٨	٥ ٩٦٥,٥	(٧٨٨,٧)	١٢ ١٤٨,١	١٢ ٩٣٦,٨	٦ ٩٧١,٣
الخدمات الطبية	٨١٩,٢	٨١٩,٢	-	٨٨٧,٥	٨٨٧,٥	٦٨,٣
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢ ٤٢٣,٨	٢ ٧٥١,٤	(٣٢٧,٦)	٢ ٩٩٠,٧	٣ ٣١٨,٣	٥٦٦,٩
المشاريع السريعة الأثر	١ ٤٥٠,٠	٨٠٠,٠	٦٥٠,٠	٨٠٠,٠	١٥٠,٠	(٦٥٠,٠)
المجموع	١٢٥ ٦١٦,٤	١٤١ ٥٨٤,٥	(١٥ ٩٦٨,١)	١٦٤ ٢٧١,٦	١٨٠ ٢٣٩,٧	٣٨ ٥٨٦,٥
						٣٨ ٦٥٥,٢

١٧٥ - وتقدر النفقات المدرجة تحت بند التكاليف التشغيلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بمبلغ ١٤١ ٥٨٤ ٥٠٠ دولار، مقابل اعتماد قدره ١٢٥ ٦١٦ ٤٠٠ دولار للفترة نفسها. وتلاحظ اللجنة أن الزيادة المتوقعة في النفقات (١٥ ٩٦٨ ١٠٠ دولار) تعزى أساساً إلى الاحتياجات الإضافية للمرافق والهياكل الأساسية (٢٣ ٢٩٦ ٢٠٠ دولار) التي نشأت نتيجة للاحتياجات غير المنتظرة المتعلقة بالتعزيزات الأمنية المطلوبة لجميع مكاتب البعثة والوحدات السكنية من أجل التخفيف من حدة التهديدات التي تتعرض لها مباني الأمم المتحدة وموظفوها، وما يتصل بذلك من أعمال الارتقاء بمعايير التشغيل الأمني الدنيا ومعايير التشغيل الأمني الدنيا لأماكن الإقامة، حسب المشار إليه في الفقرة ١٥٣ أعلاه.

١٧٦ - وتعكس احتياجات التشغيل المقترحة لعام ٢٠١١ البالغ قدرها ١٦٤ ٢٧١ ٦٠٠ دولار زيادة صافية قدرها ٣٨ ٦٥٥ ٢٠٠ دولار عن الاعتماد المرصود لعام ٢٠١٠، وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى الموارد الإضافية المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية (٢٢ ٠٩٥ ٩٠٠ دولار)، والنقل الجوي (١٢ ٣٧١ ٥٠٠ دولار)، والاتصالات (١١ ٩٣٦ ٤٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٦ ٩٧١ ٣٠٠ دولار)، التي يقابلها انخفاض في الاحتياجات الخاصة بالنقل البري (١٣ ٤٩٠ ٩٠٠ دولار). وحسب المبين في الجدول الوارد أعلاه، تشمل الموارد تكاليف لمرة واحدة قدرها ٣٨ ٥٨٦ ٥٠٠ دولار، تتعلق أساساً بالاحتياجات غير المتكررة المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وسيجري بالتالي تخفيضها بشكل كبير في مقترحات الميزانية لعام ٢٠١٢.

١٧٧ - وتعكس الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية البالغ قدرها ٢٧٣ ٨٠٠ ٦٠ دولار زيادة قدرها ٩٠٠ ٠٧٥ ٢٢ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٠. وتتصل الزيادة بشكل حصري تقريبا باستمرار التعزيزات الأمنية لجميع مباني الأمم المتحدة وبناء وحدات جديدة آمنة لسكن الموظفين وتوفير حيز آمن للمكاتب، وذلك لمواجهة الحالة الأمنية. ويرد توزيع تفصيلي للاحتياجات في الفقرة ٢٢٩ من تقرير الأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أكبر البنود من حيث التكلفة هي بنود تتصل بخدمات الأمن (٥٠٠ ٦٦٤ ١٨ دولار)، بما في ذلك اعتماد قدره ٣٦٠ ٢١٧ ١٢ دولار لنشر حراس مسلحين دوليين في أنحاء البلد، ولكن، على وجه الخصوص، في المناطق الشمالية التي تتسم فيها الحالة الأمنية بقدر أكبر من الاضطراب. ويقترح مبلغ ٧٠٠ ٠٠٨ ١٨ دولار لخدمات البناء، بما في ذلك تكاليف النقل وتشديد وحدات للمكاتب والإقامة في المكاتب الإقليمية في باميان ومزار شريف وقندز (٣ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار)، وبناء ٥٤ وحدة إقامة إضافية (١ ٤٠٨ ٧٠٠ دولار) ومبنى للعيادة الطبية (٧٥٠ ٠٠٠ دولار) في مجمع مركز عمليات الأمم المتحدة؛ وأعمال تقييم الحالة فيما بعد الانفجار، التي أشارت بها إدارة السلامة والأمن، في جميع مكاتب البعثة، باستثناء كابول. وتلاحظ اللجنة أن التكلفة الإجمالية المقدرة لهذا المشروع تبلغ ١٠ ملايين دولار، ورد منها في ميزانية ٢٠١٠ مبلغ ٢ مليون دولار في إطار الاحتياجات غير المتوقعة، أما المبلغ المتبقي، وقدره ٨ ملايين دولار، فهو مقترح في إطار ميزانية ٢٠١١.

١٧٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك إدراج مبلغ قدره ٣ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار ضمن احتياجات التشييد لعام ٢٠١١ المتعلقة بمجمع ألفا الجديد في كابل. وحسب المبين في تقرير الأمين العام، قامت البعثة فعليا بمسح مختلف المواقع التي من شأنها تلبية الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالأماكن والأمن اللازمة للموظفين العاملين والمقيمين في كابل. وتم العثور على مجمع حديث التشييد ومتفق تماما مع الاشتراطات الأمنية للأمم المتحدة ليكون موقعا للعمل والسكن خاصا بسفارة هولندا ووجودها في أفغانستان. وأفيدت اللجنة بأن البعثة قد تلقت الدعم في هذا الصدد من إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإدارية، وأنها تلقت توصية إيجابية في هذا الصدد من كل من اللجنة المحلية للعقود ولجنة المقرر للعقود. وأبلغت اللجنة كذلك بأن مجمع ألفا قد أصبح تحت تصرف البعثة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأن ما يقرب من ٧٠ موظفا دوليا و ٨٠ موظفا وطنيا قد بدأوا العمل هناك، ويقيم الموظفون الدوليون في المجمع منذ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

١٧٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التكلفة الإجمالية لمجمع ألفا تبلغ ٥٧١ ٠٠٠ ٢٢ دولار. ويرد توزيع تفصيلي لهذا المبلغ في المرفق الرابع لتقرير الأمين العام

(A/65/328/Add.4). وأفيدت اللجنة بأن الرقم المتفق عليه كان نتيجة للتحليل الذي أجرته البعثة لما كان يمكن أن تكون عليه تكلفة تشييد مبنى جديد. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الأمم المتحدة ستقوم بسداد ما يزيد قليلا عن نصف تكاليف المشروع لحكومة هولندا على مدى فترة سبع سنوات وأنها دخلت في ترتيبات تعاقدية (عقود للإيجار) مع ١٠ من الملاك الذين استأجرت البعثة المجمع منهم. وعلى الرغم من أن حكومة هولندا كانت تطمح في تلقي المبلغ بالكامل بمجرد التوقيع على الاتفاق، فإن الأمم المتحدة قد سعت إلى توزيع دفعات السداد على مدى فترة من الزمن تحسبا لظهور مشاكل غير متوقعة في المباني. وتشتمل ميزانية عام ٢٠١٠ على الدفعة الأولى البالغ قدرها ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، أما الدفعة الثانية التي تبلغ ٣ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار فهي مدرجة ضمن احتياجات التشييد لعام ٢٠١١ (A/65/328/Add.4، الفقرة ٢٢٩ (و) '٦').

١٨٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية تغطي أيضا عمليات اقتناء (٦٠٠ ٨٠٧ دولار)، تشمل معدات الإقامة، واستبدال أثاث ومعدات المكاتب ومعدات الأمن والسلامة (A/65/328/Add.4، الفقرة ٢٢٩ (أ))، إلى جانب تأجير الأماكن (٤٠٠ ٨٩٤ دولار)، بما في ذلك مقر البعثة في كابل والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات ومكاتب الاتصال (المرجع نفسه، الفقرة ٢٢٩ (ب)).

١٨١ - وسوف تغطي الموارد المقترحة للنقل الجوي البالغ قدرها ٧٠٠ ٢٦١ ٥٩ دولار تكاليف استئجار وتشغيل أسطول مكون من خمس طائرات ثابتة الجناحين وست طائرات هليكوبتر والتكاليف التشغيلية المتصلة بذلك (A/65/328/Add.4، الفقرة ٢٣٦). ويعزى السبب أساسا في الزيادة البالغة ٥٠٠ ٣٧١ ١٢ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٠ إلى إضافة طائرة واحدة ثابتة الجناحين والتكاليف المتصلة بها، مما يعكس الزيادة التي طرأت على استخدام النقل الجوي (٢٢٣ ساعة إضافية) نتيجة لتدهور الحالة الأمنية التي تحد من تحركات الموظفين بالطرق البرية، والحاجة إلى تعزيز القدرات المتعلقة بإجلاء الموظفين، فضلا عن زيادة تكاليف استئجار وتشغيل الأسطول الجوي التابع للبعثة والتكاليف المتصلة بذلك.

١٨٢ - وتبلغ الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ٧٠٠ ٣٠٦ ١٨ دولار و ١٠٠ ١٤٨ ١٢ دولار، بما في ذلك احتياجات غير متكررة تبلغ ٩٠٠ ٨٠١ ٩ دولار و ٤٠٠ ٨٢٩ ٩ دولار، على التوالي. وأفيدت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة في كلتا الحالتين (٤٠٠ ٩٣٦ ١١ دولار و ٣٠٠ ٩٧١ ٦ دولار، على التوالي) تتعلق في المقام الأول باقتناء معدات بديلة لضمان الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا/معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، بما في ذلك توفير إمكانية الاتصال في كثير من المكاتب النائية، والتنفيذ

المقترح لمشروع استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال في مكتب الدعم في الكويت. وفيما يتعلق بالمشروع الأخير، أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأنه يتمشى مع الإطار الاستراتيجي والمتعلق بالسياسات الخاص باستراتيجية الأمانة العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبأنه يجري الأخذ بنهج موحد، لضمان وجود تكنولوجيات تدعم الأهداف البرنامجية للبعثة وأعمالها واحتياجاتها في مجال استمرارية الأعمال.

١٨٣ - وتعكس الموارد المقترحة للنقل البري البالغ قدرها ٣٠٠ ٦٧٠ ٦ دولار انخفاضاً قدره ٩٠٠ ٤٩٠ ١٣ دولار بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٠. وتشتمل الموارد المقترحة على احتياجات غير متكررة تبلغ ٦٠٠ ٤٨١ ٤ دولار لشراء ٢٥ مركبة مدرعة، ومركبة واحدة/سيارة إطفاء متوسطة الحجم، ورافعة شوكية للاستخدامات الخفيفة وشاحني نقل مدرعتين. وتشير اللجنة إلى أنه تم في عام ٢٠٠٨ بدء برنامج لاستبدال جميع مركبات الركاب بمركبات مدرعة، وذلك في ضوء الحالة الأمنية السائدة في البلد والتوصية التي أصدرتها إدارة شؤون السلامة والأمن بعد تقييم خاص أجري للمخاطر الأمنية. وحسب المبين في تقرير الأمين العام، تم شراء ٦٩ مركبة مدرعة في عام ٢٠٠٨، و ١٥١ في عام ٢٠٠٩، وسيجري شراء ١٠٨ من تلك المركبات في عام ٢٠١٠. ولكن تقرر بعد الاعتداء الذي وقع في عام ٢٠٠٩ تأجيل شراء ١٠ مركبات حتى عام ٢٠١١ من أجل إعادة توزيع تلك الموارد لتلبية احتياجات أمنية أكثر إلحاحاً. وتلاحظ اللجنة أن هذا يشكل، حسب المبين في التقرير، المرحلة الأخيرة من الخطة التدريجية الموضوعة لإحلال مركبات مدرعة محل جميع المركبات غير المدرعة (A/65/328/Add.4، الفقرة ٢٣٣).

١٨٤ - وتقدر الموارد المتعلقة بالسفر الرسمي لعام ٢٠١١ بمبلغ ٧٠٠ ٤٩٤ ٢ دولار، وهي تشمل الاحتياجات اللازمة للسفر المتصل بالتدريب (٤٠٠ ٩٧٢ دولار). ومن الأغراض (٣٠٠ ٥٢٢ ١ دولار). ويعكس الانخفاض البالغ قدره ١٠٠ ٥٢١ دولار، مقارنة بالمبلغ المخصص لعام ٢٠١٠، انخفاضاً في السفر المتصل بالتدريب، إذ يُقترح تنظيم مزيد من أنشطة التدريب داخلياً في عام ٢٠١١. وتعكس الموارد المقترحة للمشاريع السريعة الأثر، البالغ قدرها ٨٠٠ ٠٠٠ ٨ دولار انخفاضاً قدره ٩٠٠ ٤٩٠ ١٣ دولار، بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٠. ويرد في الفقرة ٢٥١ من تقرير الأمين العام وصف لمحوّر تركيز هذه المشاريع. ويعزى التخفيض المقترح في معظمه إلى محدودية قدرة البعثة على تنفيذ المشاريع في ضوء تدهور الحالة الأمنية. ومن المتوقع أن تنخفض النفقات لعام ٢٠١٠ بمقدار ٠٠٠ ٦٥٠ ٠ دولار، بالمقارنة بالمبلغ المخصص لذلك الغرض، وهو ٠٠٠ ٤٥٠ ١ دولار، وذلك بسبب الحاجة إلى تحويل وجهة الأموال من أجل إجراء التحسينات الأمنية المطلوبة. وعند

الاستفسار، أفيدت اللجنة بأنه رغم استمرار القلق بشأن الأمن، فإن البعثة ستكون قادرة على مواصلة تنفيذ مشاريع، من قبيل المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية، حيثما يمكن الاضطلاع بذلك على نحو آمن، وحيثما تتوافر سبل الوصول، من أجل دعم أعمال الرصد والتقييم.

١٨٥ - وحسب المشار إليه في الفقرات ١٧٧ إلى ١٨٠ و ١٨٢ أعلاه، تعكس أساسا الزيادة في الاحتياجات التشغيلية المقترحة لعام ٢٠١١ فيما يتعلق بالمرافق والهياكل الأساسية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات استمرار التعزيزات والتحسينات الأمنية التي بدأت في عام ٢٠١٠ من أجل الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا/معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة التي تأخذ بها الأمم المتحدة. وتدرك اللجنة الاستشارية أهمية مختلف مشاريع التشييد المقررة وضرورتها، فضلا عن الحاجة لشراء المعدات المطلوبة لتحل محل الأصناف غير الصالحة للاستعمال و/أو غير القابلة للإصلاح، أو لأغراض أمنية تشمل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. غير أن اللجنة ترى أن من الضروري توخي الحرص في إدارة التعزيزات والتحسينات المقترحة وتنفيذ هذه التعزيزات والتحسينات تدريجيا، حسب أولوية الاحتياجات، ومع مراعاة ما هو ممكن وضمان الرصد الواجب للمشاريع في نفس الوقت. وفي ضوء ذلك، ومع وضع نمط الإنفاق المتعلق بالنقل الجوي والبري في الاعتبار، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض نسبته ٥ في المائة في الاحتياجات التشغيلية العامة المقترحة للبعثة لعام ٢٠١١، والبالغ قدرها ٦٠٠ ٢٧١ ١٦٤ دولار.

٥ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

١٨٦ - تحددت الولاية الأصلية المناطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وجرى تحديثها في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). وقام مجلس الأمن بتجديد ولاية البعثة ومواصلة تحديثها بموجب قرارات لاحقة، من بينها القرار الأخير الذي صدر في هذا الشأن، وهو القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠) المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٠ الذي قرر المجلس بموجبه تجديد الولاية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١.

١٨٧ - وترد معلومات بشأن أداء البعثة لعام ٢٠١٠ في الفقرات من ١٠ إلى ١٩ من تقرير الأمين العام (A/65/328/Add.5). وحسب المبين في الجدول ٤، والوارد شرحه في الفرع الرابع من التقرير، تبلغ النفقات المقدرة لعام ٢٠١٠ ما قدره ٥٢٧ ٠٠٠ ١٥٣ دولار، وهو ما يمثل زيادة متوقعة في النفقات قدرها ٦٠٠ ٢٠٠ ٢ دولار، تعزى أساسا إلى ما يلي:

(أ) انخفاض معدلات الشغور عن المعدلات المدرجة في الميزانية فيما يتعلق بالموظفين الدوليين (٢٤ في المائة بالمقارنة مع ٣٥ في المائة) وبالموظفين الوطنيين (٢٠ في المائة بالمقارنة مع ٢٥ في المائة)؛

(ب) ارتفاع التكاليف الفعلية لأعمال التجديد والبناء مع ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بمعدات الأمن والسلامة والتركيب والمرافق؛

(ج) زيادة الاحتياجات من خدمات دعم الحياة والمعدات الأخرى.

ويقابل هذه الزيادات جزئياً انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالنقل الجوي لعام ٢٠١٠ نظراً لتأخر نشر طائرات الهليكوبتر؛ وانخفاض الاحتياجات الفعلية لمعدات تكنولوجيا المعلومات ومجموعات البرمجيات؛ وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالإجلاء الطبي.

١٨٨ - ويوفر تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/406) معلومات عن أهم التطورات السياسية وما استجد بشأن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في العراق. ويرد بيان بالتوقعات المستقبلية المتعلقة بالبعثة وافتراسات التخطيط الخاصة بها لعام ٢٠١١ في الفقرات من ٥ إلى ٩ ومن ٢٠ إلى ٢٧، على التوالي، من تقرير الأمين العام (A/65/328/Add.5). وتشمل افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١ ما يلي: سيزل العراق في حاجة إلى مساعدة دولية، ومن المحتمل أن تستمر حكومة العراق والمجتمع الدولي في مطالبة الأمم المتحدة بتوسيع وجودها وأنشطتها في البلد، ولا سيما فيما يتعلق ببناء الدولة ومبادرات بناء السلام. وبالتالي، فمن المتوقع أن تواصل الأمم المتحدة القيام بأنشطتها من أربعة مراكز إقليمية مقرها في بغداد وأربيل وكركوك والبصرة، مع الإبقاء على وجود لها في الموصل.

١٨٩ - علاوة على ذلك، يشار في تقرير الأمين العام إلى أنه مع الانسحاب التدريجي لقوات الولايات المتحدة في العراق وانتقال قدر أكبر من المسؤولية عن إدارة المسائل الأمنية إلى البعثة، سيصبح من المطلوب زيادة كبيرة في الموارد، بما فيها أفراد الأمن. وبالنظر إلى الدعم الكبير الذي تقدمه قوات الولايات المتحدة حالياً من حيث النواحي الأمنية واللوجستية، سيكون مطلوباً من الأمم المتحدة أن تزداد اعتماداً على نفسها لتعويض قدر كبير من الدعم الأمني واللوجستي والدعم اللازم للحياة (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٦ و ٢٧). واستفسرت اللجنة الاستشارية عن نوع خدمات دعم الحياة التي تقدمها حالياً قوات الولايات المتحدة والتكاليف المتصلة بذلك. وترد المعلومات التي تلقتها اللجنة في الفقرة ٢١٢ أدناه في إطار التكاليف التشغيلية.

١٩٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن عام ٢٠١١ سيمثل بداية لتنفيذ أول إطار من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو الإطار الذي سيتم من خلاله توجيه أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري في العراق نحو دعم الأولويات المنصوص عليها في خطة التنمية الوطنية التي وضعتها حكومة العراق. وقد حددت الحكومة والأمم المتحدة معا خمسة مجالات لبرامج لها أولوية، وهي النهوض بالحوكمة؛ والنمو الاقتصادي المستدام الذي يشترك فيه الجميع، والإدارة البيئية؛ وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية الجيدة النوعية؛ والاستثمار في رأس المال البشري، بما في ذلك تمكين المرأة والشباب والأطفال. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن فرقة العمل المعنية بالمسائل الجنسانية التابعة للفريق القطري تتولى بنشاط تعزيز المسائل الجنسانية من خلال برامج وكالات الأمم المتحدة، وأن الدعوة لقضايا المرأة قد ازدادت بشكل ملحوظ (المرجع نفسه، الفقرة ١٧). وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي تبذلها البعثة لتحسين تنفيذ البرامج وتقديم المساعدة في العراق، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وضمانا لاستمرار الإنجازات التي تحققت حتى الآن بالنسبة للمسائل الجنسانية والدعوة لقضايا المرأة، تشجع اللجنة البعثة أيضا على مواصلة العمل بنشاط مع الفريق القطري في هذا المجال.

١٩١ - ويقدم الجدول الوارد أدناه توزيعا تفصيليا للنفقات المتوقعة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والاحتياجات المقدرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لعام ٢٠١١، مما يسمح بإجراء مقارنة بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١١ والاحتياجات المعتمدة لعام ٢٠١٠.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			الفارق ٢٠١١-٢٠١٠
	تقديرات			الاحتياجات غير المتكررة			
	الاعتماد	النفقات	الفرق	المجموع	الصافي		
	(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)	(٥)-(٤)=(٣)	(٦)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	١٤ ٥١٣,٧	١١ ٤٤٩,٥	٣ ٠٦٤,٢	١٤ ٤٣٣,٥	١١ ٣٦٩,٣	-	(٨٠,٢)
تكاليف الموظفين المدنيين	٦٤ ٨٠٤,٧	٦٦ ٠٢٨,٩	(١ ٢٢٤,٢)	٧٢ ٣٩٩,٨	٧٣ ٦٢٤,٠	-	٧ ٥٩٥,١
التكاليف التشغيلية	٧٢ ٠٠٨,٠	٧٦ ٠٤٨,٦	(٤ ٠٤٠,٦)	١٢٠ ٨٩٥,٧	١٢٤ ٩٣٦,٣	-	٤٨ ٨٨٧,٧
المجموع	١٥١ ٣٢٦,٤	١٥٣ ٥٢٧,٠	(٢ ٢٠٠,٦)	٢٠٧ ٧٢٩,٠	٢٠٩ ٩٢٩,٦	-	٥٦ ٤٠٢,٦

١٩٢ - تقدر الاحتياجات اللازمة للبعثة لعام ٢٠١١ بمبلغ ٢٠٧ ٧٢٩ ٠٠٠ دولار، وهو ما يزيد بمقدار ٥٦ ٤٠٢ ٦٠٠ دولار عن الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٠، وقدرها ١٥١ ٣٢٦ ٤٠٠ دولار. ويرد تحليل للاحتياجات من الموارد في الفقرات من ٢٧٥ إلى ٣٢١ من تقرير الأمين العام. وتعزى أساسا الزيادة في الموارد المقترحة لعام ٢٠١١ إلى ما يلي:

- (أ) الوظائف المقترح إضافتها تحت بند الموظفين المدنيين، والبالغ عددها ٨٤ وظيفة؛
- (ب) أعمال البناء والتجديد اللازمة لمجمعي البعثة الجديدين في البصرة وكركوك، وتوسيع وجود البعثة في مطار بغداد الدولي، فضلا عن زيادة الاحتياجات المتعلقة بمعدات الدفاع الميداني والخدمات الأمنية؛
- (ج) الاحتياجات الإضافية المتعلقة بطائرة واحدة ثابتة الجناحين وطائرتين هليكوبتر؛
- (د) الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بمركبات مختلفة، منها المركبات المدرعة وسيارات الإسعاف والحافلات؛
- (هـ) الزيادة المقدرة في تكلفة خدمات دعم الحياة وزيادة الاحتياجات من معدات الحماية الشخصية لأفراد الأمن ووحدات حرس الأمم المتحدة وغيرها من المعدات اللازمة للمجمعين الجديدين في البصرة وكركوك وفي مطار بغداد الدولي.

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١٩٣ - تبلغ الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ١٤ ٤٣٣ ٥٠٠ دولار، وهو ما يشكل انخفاضا قدره ٨٠ ٢٠٠ دولار بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٠. وتغطي التقديرات تكاليف ١٦ من ضباط الاتصال العسكري، وحراس الأمم المتحدة الذين يبلغ متوسط قوامهم الإجمالي ٢٨٠ حارسا، و ٤ من مستشاري الشرطة المدنية. وقد تم تطبيق عامل شغور نسبته ١٥ في المائة بالنسبة لضباط الاتصال العسكريين على الاحتياجات الخاصة لعام ٢٠١١. ويعكس انخفاض الاحتياجات لعام ٢٠١١ انخفاض تكلفة السفر للتناوب بسبب زيادة توافر الرحلات التجارية المباشرة، وهو ما يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات المتعلقة بخدمات دعم الحياة والدعم اللوجستي بسبب الزيادة المقترحة في قوام القوات لعام ٢٠١١، فضلا عن زيادة تكاليف دعم الحياة.

١٩٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الميزانية المقترحة أنه سيتم نشر ٤٠٠ من حراس الأمم المتحدة في عام ٢٠١١، وأن التقديرات قد روعي فيها معدل شغور قدره ٣٠ في المائة. واستفسرت اللجنة عن النشر الفعلي والمقرر للوحدات العسكرية لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وقدم إليها الجدول الوارد أدناه.

تفاصيل أداء الأفراد العسكريين، ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

النشر الفعلي												
القوام	٣١ كانون	٢٨ شباط/	٣١ آذار/	٣٠ نيسان/	٣١ أيار/	٣٠ حزيران/	٣١ تموز/	٣١ آب/	٣٠ أيلول/	الأول/	الثاني/	الثاني/
المأذون به	الثاني/يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
الأفراد العسكريون												
الوحدات العسكرية	٢٩٨	٢٢٢	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣
معدل الشغور (النسبة المئوية)	٢٥,٥	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢

تفاصيل أداء الأفراد العسكريين، ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

النشر المقرر												
القوام	٣١ كانون	٢٨ شباط/	٣١ آذار/	٣٠ نيسان/	٣١ أيار/	٣٠ حزيران/	٣١ تموز/	٣١ آب/	٣٠ أيلول/	الأول/	الثاني/	الثاني/
المأذون به	الثاني/يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
الأفراد العسكريون												
الوحدات العسكرية	٤٠٠	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٣٦٤	٢٨١
معدل الشغور (النسبة المئوية)	٣٤,٠	٣٤,٠	٣٤,٠	٣٤,٠	٣٤,٠	٣٤,٠	٣٤,٠	٣٤,٠	٣٤,٠	٣٤,٠	٩,٠	٢٩,٨

١٩٥ - وأفيدت اللجنة الاستشارية أيضا بأن عدد الأفراد العسكريين قد تضرراً عليه زيادة إضافية تصل به إلى ٤٨٠ فرداً في عام ٢٠١٢، تبعاً للاحتياجات وللحد الأقصى لقوام الوحدات العسكرية الذي يقره مجلس الأمن للبعثة. ويقوم حراس الأمم المتحدة بتوفير خدمات الأمن الثابتة لمرافق الأمم المتحدة داخل العراق، وسيلزم وجودهم لمجمعي الأمم المتحدة القائمين بذاتهما في البصرة وكركوك، متى تم إنشاؤهما. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الأمين العام يرى أن إخضاع هؤلاء الأفراد العسكريين المحترفين المكرسين لتلك الخدمة لقيادة الأمم المتحدة مباشرة، بدلاً من استئجار شركات أمنية خاصة، سيكون هو الوضع الأمثل من حيث الفعالية. غير أنه في حالة عدم مساهمة الدول الأعضاء بقوات، فسوف تقدم ميزانية تكميلية إلى الجمعية العامة.

الأفراد المدنيون

١٩٦ - يرد في الجدول التالي موجز للوظائف المعتمدة للبعثة، وحالة الشواغر الموجودة لديها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، فضلا عن مقترحات الأمين العام لعام ٢٠١١.

الوظائف	الرتبة	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٠	١٠٥١	١ وأ ع؛ ٢ أ ع م؛ ٣ مد-٢؛ ٨ مد-١؛ ٢٠ ف-٥؛ ٧١ ف-٤؛ ٨٧ ف-٣؛ ٢٤ ف-٢؛ ٢٤١ خ م؛ ٩٧ م ف و؛ ٤٩٧ م؛
الشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	٢٣٩	٣ مد-١؛ ٥ ف-٥؛ ٢١ ف-٤؛ ٣٩ ف-٣؛ ١٢ ف-١/٢؛ ٢٩ خ م؛ ٣٩ م ف و؛ ٩١ م؛
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١١	١١٣٥	١ وأ ع؛ ٢ أ ع م؛ ٢ مد-٢؛ ٩ مد-١؛ ٢٤ ف-٥؛ ٧٥ ف-٤؛ ٨٤ ف-٣؛ ٢٣ ف-٢؛ ٢٩٠ خ م؛ ١٢٤ م ف و؛ ٥٠١ م؛
الوظائف الجديدة	١٠٤	١ مد-١؛ ٣ ف-٥؛ ٣ ف-٤؛ ٢ ف-٣؛ ٤٨ خ م؛ ٢٨ م ف و؛ ١٩ م
الوظائف الملغاة	٢٠	٣ ف-٣؛ ١ ف-٢؛ ١ م و؛ ١٥ م؛
الوظائف المنقولة	١١	١ ف-٤؛ ١ ف-٣؛ ٥ خ م؛ ١ م ف و؛ ١٩ م؛
الوظائف المعاد تصنيفها	٤	مد-٢ إلى مد-١؛ مد-١ إلى ف-٥؛ ف-٣ إلى ف-٤؛ ف-٣ إلى خ م

١٩٧ - وتبلغ الاحتياجات من الموظفين المدنيين المقترحة لعام ٢٠١١ ما قدره ٨٠٠ ٣٩٩ ٧٢ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٥٩٥ ٧ دولار. وقد تم تطبيق عامل شغور نسبته ٢٥ في المائة للموظفين الدوليين و ٢٢ في المئة للموظفين الوطنيين (٣٦ في المائة بالنسبة للموظف الفني الوطني و ١٨ في المائة لوظائف الرتبة المحلية، على التوالي) عند حساب تقديرات التكاليف لعام ٢٠١١. ويقدم تقرير الأمين العام وصفا للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين لفرادى المكاتب الفنية والإدارية (المرجع نفسه، الفقرات ٣٣ إلى ٢٧٤). ويرد موجز للوظائف المقترح نقلها في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام. وتقترح زيادة صافية قدرها ٨٤ وظيفة لعام ٢٠١١، تشمل ٥٣ وظيفة دولية (٤ من الفئة الفنية و ٤٩ من فئة الخدمة الميدانية) و ٣١ وظيفة وطنية (٢٧ موظفا فنيا وطنيا و ٤ من الرتبة المحلية). وترد قائمة بالوظائف الجديدة المقترحة، والوظائف الملغاة والتي أعيد تصنيفها، حسب الوحدة التنظيمية، في المرفق السابع لهذا التقرير. وعند الاستفسار، أفيدت اللجنة الاستشارية بأن من بين الوظائف الجديدة المقترحة البالغ عددها ٨٤ وظيفة، سيجرى تخصيص ٣٧ وظيفة، أي ١٣ في المائة، لأداء المهام الفنية، و ٢٩ وظيفة، أي ١٠ في المائة، لمهام الأمن، و ١٨ وظيفة، أي ٤ في المائة، لمهام دعم البعثة.

١٩٨ - وتشمل التقديرات أيضا مبلغا قدره ١٠٥٠.٠٠٠ دولار لبدل الإقامة المقرر للبعثة فيما يتعلق بموظفي فئة الخدمة الميدانية، وهو مبلغ لم يرصد له اعتماد في ميزانية عام ٢٠١٠ (A/65/328/Add.5 نفسه، الفقرتان ٢٨٢ و ٢٨٣). وأشار في الميزانية المقترحة للبعثة لعام ٢٠١٠ إلى أن بدل الإقامة المخصص للبعثة لم يعد ساريا نتيجة لمواءمة شروط الخدمة (A/64/349/Add.5، الفقرة ٧٦). وعند الاستفسار، أفيدت اللجنة الاستشارية بأنه تم الإبقاء، بموجب القاعدة ٧-١٣ (ج) الواردة في ST/SGB/2010/6، على شروط التعيين الأصلية لموظفي فئة الخدمة الميدانية، التي يعود تاريخها إلى إنشاء تلك الفئة في عام ١٩٤٩. وتوصي اللجنة بأن يقدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير تفسير كامل للسبب وراء استمرار هذه الفئة من الموظفين في تلقي بدل الإقامة المخصص للبعثة، بعد اتخاذ قرار الجمعية ٢٥٠/٦٣.

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

١٩٩ - يقترح إنشاء وظيفة واحدة لمستشار في الشؤون الاقتصادية (مد-١) لتزويد الممثل الخاص للأمين العام بما يحتاج إليه من توجيه ومشورة في المسائل الاقتصادية الاستراتيجية في تعامله مع كبار المسؤولين الحكوميين، فضلا عن تقديم المساعدة في تنسيق التدابير التي تتخذها كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في العراق فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن فريق الأمم المتحدة القطري في العراق يتألف من ٢٠ منظمة، منها ١٦ منظمة مقيمة و ٤ منظمات غير مقيمة (الفقرة ٨٩ من الوثيقة A/65/328/Add.5). وهي ترى أن مهمة تيسير جهود التنمية الاقتصادية في العراق تقع ضمن مسؤولية منظمات فريق الأمم المتحدة القطري التي تمتلك الخبرة المناسبة. ولئن كانت اللجنة تعترف بدور الممثل الخاص في هذا الميدان، سواء كرئيس للبعثة أو في إطار فريق الأمم المتحدة القطري، فإنها تحث البعثة على بحث فرص التآزر مع الفريق القطري في هذا المضمار. وترى اللجنة كذلك أن الوظيفة الحالية لنائب الممثل الخاص المعني بالدعم الإنمائي والإنساني يمكن أن توفر المشورة في المسائل الاقتصادية. وبالنظر إلى ما أسلف، فإن اللجنة لا توصي بالموافقة على إنشاء وظيفة مستشار الشؤون الاقتصادية برتبة مد-١.

٢٠٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية اقتراح إنشاء ١٨ وظيفة لموظفي الشؤون الإنسانية (موظفون فنيون وطنيون). ونظرا لاعتزام إنهاء عمليات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في العراق بحلول نهاية عام ٢٠١٠، فإن هذه الوظائف تقترح لكفالة استمرار اشتغال شبكة مراكز المعلومات المتعلقة بالأوضاع الإنسانية وتنسيق شؤونها في أنحاء العراق داخل المحافظات.

ويشار إلى أن اقتراح دمج وظيفتي جمع المعلومات والتنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ضمن مهام فريق الدعم الإنمائي والإنساني التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على نطاق البعثة ككل، من شأنه أن يكفل التنفيذ الأمثل للدعم الإنمائي والإنساني المقدم من قبل الفريق القطري والبعثة داخل العراق. وللأسباب التي ساقها الأمين العام، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء هذه الوظائف الفنية الوطنية الثماني عشر.

٢٠١ - ويقترح إنشاء ما مجموعه ٣٧ وظيفة (الخدمة الميدانية) لضباط الحماية الشخصية (٢٥) وضباط الأمن (١٢) لتلبية الاحتياجات الأمنية التنفيذية المتزايدة للبعثة وتعزيز اعتمادها على الذات. ويشير الأمين العام إلى أن قسم شؤون الأمن في البعثة يحتاج إلى أن يزيد من قدراته زيادة ملموسة لتعويض الخدمات الأمنية التي توفرها حاليا قوة الولايات المتحدة في العراق. وستوزع الوظائف الـ ٣٧ المقترحة على وحدة الحماية الشخصية (٢٣) في مكتب ضباط شؤون الأمن في بغداد، ومطار بغداد الدولي (٢)، ووحدة العمليات الحالية (٤)، ثم البصرة (٤) وكركوك (٤). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظائف الخدمة الميدانية السبع وثلاثين المذكورة.

٢٠٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من مقترحات الميزانية أن ١٢ مهنيا أمنيا عينوا في البعثة من الميزانية العادية لإدارة السلامة والأمن، إضافة إلى الوظائف الموجودة في البعثة حاليا (الفقرة ١٤٢ من الوثيقة A/65/328/Add.5). وأبلغت اللجنة ردا على استفسارها أن المهنين الأمنيين الاثني عشر (٦ دوليون و ٦ وطنيون) يشرفون على شؤون السلامة والأمن في منظمات الأمم المتحدة العاملة بالعراق. وتمول وظائفهم من حساب إدارة السلامة والأمن الممول على نحو مشترك، وهو ميزانية إجمالية مخصصة لدعم العمليات الميدانية، تساهم فيها منظمات الأمم المتحدة مساهمة يحدّد قدرها على أساس عدد موظفي كل منظمة منها على حدة.

٢٠٣ - أما بالنسبة لمكتب المساعدة الانتخابية بالبعثة، فإن تغييرات ملاك الموظفين المقترحة لعام ٢٠١١ ستفضي إلى نقصان صاف بمقدار وظيفة واحدة، حيث ينتقل عدد الوظائف من ٢٣ وظيفة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٢ وظيفة في عام ٢٠١١. ويقترح أيضا إعادة تصنيف وظيفتين بخفض رتبة إحداهما من مد-٢ إلى مد-١ وتغيير لقب حاملها إلى كبير المستشارين الانتخابيين، وخفض رتبة الثانية من ف-٣ إلى وظيفة من فئة الخدمة الميدانية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجدول الزمني لانتخابات عام ٢٠١١ لم يحدد بعد، بالرغم من دنو المواعيد الانتخابية كالاتخابات الجارية على صعيدي الأقضية والنواحي، وكذلك انتخابات مجلس محافظة كركوك ومجالس المحافظات الثلاث الواقعة في إقليم كردستان (الفقرة ٧١ من الوثيقة A/65/328/Add.5). ولا تعترض اللجنة الاستشارية على تغييرات ملاك الموظفين

المقترح إجراؤها في مكتب المساعدة الانتخابية لعام ٢٠١١ لأغراض بناء القدرات وتحسبا لطلب تقديم الدعم الانتخابي في المستقبل. غير أنها تشجع البعثة على إبقاء احتياجات الدعم الانتخابي قيد الاستعراض، واضعة في الحسبان الدعم الذي يمكن أن يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري.

٢٠٤ - وعلى نحو ما يرد في الجدول الواقع تحت الفقرة ١٩٦ أعلاه، كان في البعثة بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ما قدره ٢٣٩ وظيفة شاغرة (٣ وظائف برتبة مد-١؛ و ٥ وظائف برتبة ف-٥؛ و ٢١ وظيفة برتبة ف-٤؛ و ٣٩ وظيفة برتبة ف-٣؛ و ١٢ وظيفة برتبة ف-١/٢؛ و ٢٩ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية؛ و ٣٩ موظفا فيا وطنيا؛ و ٩١ موظفا من الفئة المحلية). وأبلغت اللجنة الاستشارية أن من المتوقع أن تتحسن حالة الشواغر بحلول نهاية الفترة المالية الحالية، وذلك بفضل جهود استقدام الموظفين المبذولة حديثا وفي ضوء عدد الموظفين الذين قبلوا عروض التعيين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية ارتفاع عدد الوظائف الشاغرة حتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ولا سيما تلك المتعلقة بالموظفين الوطنيين (١٣٠ وظيفة). ومن ثم، فإن اللجنة تشجع البعثة على مواصلة جهودها في سبيل استقدام الموظفين، ولا سيما منهم الموظفون الوطنيون. وتلاحظ اللجنة كذلك أن عددا كبيرا من الوظائف الجديدة الـ ٨٤ المقترح إنشاؤها في عام ٢٠١١ يرتبط ارتباطا مباشرا بحاجة البعثة إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية، بالنظر إلى ما هو مقرر من خفض قوات الولايات المتحدة (انظر أيضا الفقرة ١٨٩ أعلاه). على أنه نظرا إلى التأخيرات المحتملة أن تعتور هذه الفترة الانتقالية في عام ٢٠١١، بما في ذلك تشييد وتجديد المجمعين الجديدين في البصرة وكركوك ونشر طائرات جديدة (انظر الفقرة ٢١٥ أدناه)، ترى اللجنة أنه من الضروري أن تبقى قيد الاستعراض مواعيد التعيين الفعلي في الوظائف المقترحة الجديدة المرتبطة بتلك المهام (انظر أيضا الفقرة ١٩٧ أعلاه).

٢٠٥ - ورهنا بالتعليقات والملاحظات المضمنة في الفقرات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بقبول ملاك الوظائف التي يقترحها الأمين العام للبعثة في عام ٢٠١١.

التكاليف التشغيلية

٢٠٦ - يقدم الجدول التالي تفاصيل النفقات المتوقعة في إطار التكاليف التشغيلية للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بما يسمح بإجراء مقارنة بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١١ والموارد المقررة لعام ٢٠١٠.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق		١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠		الاحتياجات لعام ٢٠١١		الفرق	
الفرق		مجموع الاحتياجات		صافي الاحتياجات		غير المتكررة	
(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٤) - (٣)	(٦)	(٧) = (٤) - (٦)	(٨)
الاستشاريون والخبراء	٥٨٤,٠	٥٣١,٩	٥٢,١	٥٥٣,٨	٥٠١,٧	-	(٣٠,٢)
السفر في مهام رسمية	٣ ٦٧٨,٠	٤ ٣٤٣,٥	(٦٦٥,٥)	٥ ٧٧٤,١	٦ ٤٣٩,٦	-	٢ ٠٩٦,١
المرافق والبنية التحتية	١٥ ٨٤٠,٤	١٧ ٧٩٥,١	(١ ٩٥٤,٧)	٢٨ ٠٠٠,٠	٢٩ ٩٥٤,٧	-	١٢ ١٥٩,٦
النقل البري	٢ ٩٣٩,٨	٢ ٨٨١,٨	٥٨,٠	٨ ٩٧٢,٦	٨ ٩١٤,٦	-	٦ ٠٣٢,٨
النقل الجوي	٢٣ ٠٣٧,٥	٢٢ ٠٧٢,٥	٩٦٥,٠	٤٦ ٥٦٢,٩	٤٥ ٥٩٧,٩	-	٢٣ ٥٢٥,٤
الاتصالات	٧ ٦٨٣,٧	٧ ٥٩٢,٠	٩١,٧	٩ ١١٩,٦	٩ ٠٢٧,٩	-	١ ٤٣٥,٩
تكنولوجيا المعلومات	٥ ٦٦٧,٠	٤ ٤٢٥,٩	١ ٢٤١,١	٤ ٣١٩,٦	٣ ٠٧٨,٥	-	(١ ٣٤٧,٤)
الخدمات الطبية	٩٩٩,٣	٢٥٦,٠	٧٤٣,٣	٤٢٦,٠	(٣١٧,٣)	-	(٥٧٣,٣)
المعدات الخاصة	٩٠,٠	-	٩٠,٠	٤٨,٤	(٤١,٦)	-	(٤١,٦)
اللوازم والخدمات	-	-	-	-	-	-	-
والمعدات الأخرى	١١ ٤٨٨,٣	١٦ ١٤٩,٩	(٤ ٦٦١,٦)	١٦ ١١٨,٧	٢٠ ٧٨٠,٣	-	٤ ٦٣٠,٤
المشاريع السريعة الأثر	-	-	-	١ ٠٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	-	١ ٠٠٠,٠
المجموع	٧٢ ٠٠٨,٠	٧٦ ٠٤٨,٦	(٤ ٠٤٠,٦)	١٢٠ ٨٩٥,٧	١٢٤ ٩٣٦,٣	-	٤٨ ٨٨٧,٧

٢٠٧ - أما الاحتياجات المزیدة البالغ قدرها ١٢ ١٥٩ ٦٠٠ دولار لعام ٢٠١١ تحت فئة المرافق والبنية التحتية، فتتعلق أساساً بالأعمال الضرورية لتشييد وتحديد مجتمعين متكاملين تابعين للبعثة في البصرة وكركوك. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن البعثة تستعمل حالياً مرافق قوات الولايات المتحدة في كركوك والبصرة، وأن عليها أن تبني قدراتها الخاصة لدعم الأنشطة المضطلع بها في هذين الموقعين بسبب الانسحاب المقرر لقوات الولايات المتحدة. وجرى تعيين موقع مناسب في كركوك بتكلفة تشييد تقديرية مبلغها ٨,٧ ملايين دولار، وعرض على البعثة مجمع قائم في البصرة بتكلفة تقديرية لتجديده مبلغها ٢,٢ مليون دولار.

٢٠٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن عملية تشييد وتجديد المشروعين المقررين في أوانها يمكن أن تكون شائكة ومستنفدة للوقت نظراً إلى التحديات الماثلة بسبب الظروف السائدة في العراق. ومن دلائل هذا الخطر المحتمل التأخيرات التي شابت مرحلتى تخطيط مجمع متكامل للأمم المتحدة وتصميمه في بغداد (انظر الفقرات ٢١٧-٢٢١ أدناه). ومن ثم ترى البعثة ضرورة اتباع نهج حذر بالاستفادة من العبر المستخلصة حتى الآن.

٢٠٩ - وتعزى الزيادة العامة البالغ قدرها ٦٠٣٢ ٨٠٠ دولار في عام ٢٠١١ في إطار بند النقل البري إلى زيادة احتياجات اقتناء مركبات مختلفة، إذ ستحتاج البعثة إلى أن تحقق اكتفاءها الذاتي فيما يتعلق بنقل الموظفين داخل العراق في أعقاب الانسحاب المقرر لقوات الولايات المتحدة. وتغطي الاحتياجات الإضافية مركبات (٢٥ مركبة مدرعة للمهام الخاصة، و ٤ سيارات إسعاف مدرعة، و ٣ حافلات مدرعة متوسطة الحجم ومركبات أخرى)، وكذلك الحاجة المزیدة إلى قطع الغيار واللوازم.

٢١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بالدعم الذي تقدمه البعثة حاليا لمكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الكويت، بما في ذلك الخدمات الأساسية واللوازم، فضلا عن ١٤ مركبة تابعة للبعثة مقدّمة مجانا لاستعمالها من قبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وقد دأبت اللجنة الاستشارية دائما على تشجيع التعاون بين البعثات العاملة في نفس الموقع الجغرافي بغية تحقيق الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. بيد أن اللجنة ترى أنه من باب الشفافية في الميزانية والتقيّد بمبادئ المحاسبة، ينبغي الإشارة بوضوح ضمن ميزانتي البعثتين المعنيتين إلى الموارد المقدمة في إطار التعاون بينهما، وكذلك المكاسب المتحققة من حيث الكفاءة.

٢١١ - ويقترح اعتماد قدره ٤٦ ٥٦٢ ٩٠٠ دولار لتغطية تكاليف النقل الجوي في عام ٢٠١١، وذلك يمثل زيادة قدرها ٢٣ ٥٢٥ ٤٠٠ دولار قياسا إلى الاعتماد المخصص لعام ٢٠١٠، وتتجلى أساسا في الحاجة إلى طائرة إضافية واحدة وطائرتي هليكوبتر. ويبلغ الإيجار السنوي وتكاليف التشغيل بالنسبة لطائرة ثابتة الجناحين موجودة لدى البعثة وآخرين إضافيتين ثابتتي الجناحين ما قدره ١٢ ٢٠٣ ١٠٠ دولار، ثم ما قدره ٣٠ ٧٥٦ ٤٠٠ دولار بالنسبة لطائرتي هليكوبتر موجودتين لدى البعثة وآخرين إضافيتين تجاريتين. ومن المتوقع نشر الطائرة الثانية الثابتة الجناحين في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١ ورصد لها اعتماد في الميزانية لمدة ٢٧٥ يوما، بينما يتوقع نشر طائرتي الهليكوبتر الجديدتين في ١ تموز/يوليه ٢٠١١ ورصد لهما اعتماد في الميزانية لمدة ١٨٤ يوما.

٢١٢ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن نوع خدمات الدعم المعيشي التي تقدمها حاليا قوات الولايات المتحدة وما يتصل بها من تكاليف، فضلا عن الأساس المستند إليه في حساب تلك التكاليف. وأبلغت اللجنة أن الخدمات التي تتلقاها حاليا تشمل، بحسب ما يتوافر منها في المواقع المختلفة، الحراسة الأمنية المسلحة، والحافلات المدرعة، وأماكن الإقامة، والوجبات، ومولد الطاقة، ووقود المركبات، والكهرباء والمياه، وخدمات التنظيف، والخدمات الطبية، وخدمات الإنترنت والاتصالات، والنقل الجوي في حالات استثنائية. أما التكاليف، فتتباين

بتباين المواقع، وهي حصيلة ما تسفر عنه إجراءات الشراء والاتفاقات المبرمة مع وزارة الدفاع في الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، سددت البعثة في مجمع التميمي في بغداد ١٢٢ دولارا للفرد في اليوم لقاء الطعام والإقامة، و ٣٦ دولارا مقابل خدمات غسيل الملابس والوقود والمياه، بينما دفعت ٨٤ دولارا للفرد في اليوم لقاء الوجبات في مطار بغداد الدولي، حيث تتولى البعثة بنفسها توفير خدمات الإقامة والتنظيف وغسيل الملابس. كذلك، لم تتكبد البعثة في المتوسط إلا ٤٤ دولارا للفرد في اليوم لقاء تكاليف الوجبات في إربيل، و ٩٤ دولارا للفرد في اليوم مقابل تكاليف الوجبات والإقامة في كركوك.

٢١٣ - وتشير مقترحات الميزانية إلى أن متوسط التكاليف المدرجة في الميزانية لخدمات الدعم المعيشي للمراقبين العسكريين سيرتفع من ٩٠,٥ دولارا للفرد في اليوم في عام ٢٠١٠ إلى ١٦٥ دولارا في عام ٢٠١١ (انظر الفقرة ٢٧٦ من الوثيقة A/65/328/Add.5). وأبلغت اللجنة ردا على استفسارها أن هذا المبلغ اليومي يركز على الاعتماد المقترح بمبلغ ٨٤٣ ٥٢٣ دولارا في عام ٢٠١١، أي ٣١١ ٢ دولارا لليوم لما مجموعه ١٤ ضابطا للاتصال العسكري (العدد الفعلي هو ١٦ ضابطا، بمعدل شغور متوقع بنسبة ١٥ في المائة). أما فيما يخص الأفراد المدنيين، فقد أدرج في الميزانية اعتماد قدره ٧٠٠ ٠٤٤ ١٢ دولار لتغطية نفقات الخدمات اللوجستية وخدمات الدعم المعيشي في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن ترتفع تكلفة الدعم المعيشي إلى ما يتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ دولار و ٤٠٠ ٠٠٠ دولار للفرد في العام خلال ٢٠١١ بعدما تتسلم وزارة خارجية الولايات المتحدة المسؤولية من وزارة الدفاع. وسترتفع التكلفة المقدرة في بعض المواقع في العراق إلى ٦٨٥ دولارا للفرد في اليوم مقارنة بمبلغ ٩٤ دولارا الحالي. ويتوقف المبلغ النهائي على حصيلة المفاوضات الجارية حاليا (الفقرتان ٣١٨ و ٣١٩ من المرجع نفسه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغ الدعم المعيشي المتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ دولار و ٤٠٠ ٠٠٠ دولار يعادل في المتوسط ما يتراوح بين ٥٤٨ دولارا و ١ ٠٩٦ دولارا لتغطية تكاليف ذلك الدعم للفرد في اليوم.

٢١٤ - وترى اللجنة الاستشارية أن التكلفة المقترحة للدعم المعيشي المقدم لأفراد البعثة في عام ٢٠١١ تمثل زيادة حادة في إطار الترتيبات الحالية، علما بأنها تتعلق بنفس الخدمات التي تقدمها إدارتان مختلفتان في الحكومة نفسها. ومن ثم، فهي تشجع الأمين العام على أن يجري مفاوضات إضافية مع الجهة المعنية التي تقدم الخدمات لدراسة سبل تلبية الحاجة إلى الدعم المطلوب بتكلفة فعالة.

٢١٥ - وإضافة إلى ما سبق، تدرك اللجنة الاستشارية أن الانسحاب المقرر لقوات الولايات المتحدة من العراق يقتضي من البعثة أن تحقق اكتفاءها الذاتي في أمور من جملتها

الأمن والدعم المعيشي والخدمات اللوجستية. على أن اللجنة ترى مع ذلك أنه قد تحدث تأخيرات أثناء العملية الانتقالية. وبالنظر لأوجه التأخير الممكنة، بما في ذلك في تشييد وتجديد المشروعين المقررين المشار إليهما آنفاً، فضلاً عن نشر الطائرات، توصي اللجنة بتخفيض قدره ٥ في المائة من إجمالي الاحتياجات التشغيلية المقترحة لعام ٢٠١١ والبالغ قدرها ٨٩٥ ٧٠٠ ١٢٠ دولار.

٢١٦ - ويقترح اعتماد قدره ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف المشاريع السريعة الأثر المقترح تنفيذها على صعيد المجتمع المحلي وعن طريق المنظمات غير الحكومية، قدر الإمكان. وقد أبلغت اللجنة رداً على استفسارها أنه بالرغم من أن المشاريع السريعة الأثر تمول عادة خلال السنتين الأوليين من عمل البعثات، فإنه ليس من العملي تنفيذ مثل تلك المشاريع خلال السنتين الأوليين من عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، حيث تمر الحكومة من مرحلة انتقالية كبيرة. وذكر للجنة أيضاً أنه مع دنو تشكيل حكومة جديدة وتحسن سبل الوصول إلى أنحاء عديدة في البلد، يمكن أن تستخدم هذه المشاريع لتحقيق مكاسب سريعة تكون بمثابة محفزات على القيام بمبادرات أوسع نطاقاً وتسهم في بناء السلام وتشيد صرح الدولة. ومن ثم يعتقد الأمين العام أن وقع المشاريع السريعة الأثر يمكن أن يكون أعظم في هذه اللحظة من انتعاش العراق وحيروته إلى طور الاستقرار. ولئن لم يكن للجنة الاستشارية اعتراض على تنفيذ المشاريع السريعة الأثر وعلى الموارد المطلوبة لعام ٢٠١١ لتلبية الاحتياجات الأشد إلحاحاً بما يسهم في تحسين علاقة البعثة بالأهالي، فإنها توصي بأن تركز البعثة لدى تصميم تلك المشاريع وتنفيذها على ما يمكن إنجازه واقعياً في بيئة معقدة بالغة التحديات. وتشير اللجنة أيضاً إلى أنه ينبغي النظر إلى المشاريع السريعة الأثر باعتبارها مشاريع قصيرة الأجل وتنفيذها بالتنسيق مع غيرها من الجهود الإنمائية والإنسانية الأطول أجلاً التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري والكيانات المعنية الأخرى.

حالة تشييد مجمع المقر المتكامل في بغداد

٢١٧ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٢٤٥/٦٤، على سلطة التزام تصل إلى ٥ ملايين دولار في إطار الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ للقيام بأعمال التصميم اللازمة للمجمع المتكامل في بغداد. وفي سياق تقرير الأداء الأول لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ (الفقرات ١٢-١٥ من الوثيقة A/65/589)، تطرق الأمين العام أيضاً لحالة المشروع وقدم اقتراحاً بشأن طريقة تناول سلطة الالتزام الخاصة بمشروع البعثة. وترد توصية اللجنة في تقريرها ذي الصلة (A/65/604).

٢١٨ - وأورد الأمين العام في تقريره معلومات عن حالة مشروع التشييد المقرر (الفقرات من ٣٢٢ إلى ٣٢٥ من الوثيقة A/65/382/Add.5). وأشار إلى أن مرحلة تصميم المشروع قد تأخرت عن موعدها بسبب مسائل تتعلق بأداء المقاولين. وبينما تجري شعبة المشتريات مفاوضات مع الشركة المعمارية للتوصل إلى سبل انتصاف تتيح استمرار أنشطة مرحلة التصميم، فإن البعثة تدرس سائر الخيارات الممكنة.

٢١٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن تصميم مشروع التشييد بتفاصيله الكاملة لن يكون جاهزا قبل ربيع عام ٢٠١١ وأن التكاليف التقديرية قد تكون أعلى مما كان متوقعا في الأصل، فضلا عن زيادة تمديد المواعيد الزمنية المزمعة للتشييد. وأشارت البعثة إلى أنها عينت مجمعا محاذيا لأماكن العمل الحالية كخيار ممكن، وسيغدو ذلك المجمع شاغرا في منتصف العام ٢٠١١. وسيكون من الممكن توحيد هذا المرفق مع المجمع الراهن للبعثة باتفاق مع حكومة البلد ومع الجهة التي تشغل هذا المرفق حاليا، بما سيفضي إلى إنشاء مجمع متكامل واحد يتيح في الآن حيزا للمكاتب وأماكن للإقامة وذلك بنفس الطريقة التي كانت مقررة في مشروع التشييد الأصلي. فإن أُعْمِلَ هذا الخيار، فإن البعثة تتوقع أن تنخفض تكلفة المشروع وأن يتم إنجازه في مدة زمنية أقصر نسبيا.

٢٢٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أنه سيكون من الضروري مع ذلك إجراء قدر كبير من الإصلاحات لتوحيد المجمعين، وأن التكاليف التقديرية تبلغ حاليا نحو ٩ ملايين دولار بالنسبة لعام ٢٠١١ وما يصل إلى ٤١ مليون دولار بالنسبة لعام ٢٠١٢. على أن الأمين العام لم يدرج هذه الاحتياجات المتوقعة من الموارد ضمن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١. وذكر للجنة علاوة على ذلك أنه سيكون من الضروري بحث ما إذا كانت الجهات المانحة توافق على رصد المبالغ الأصلية التي منحتها لتغطية تكاليف الإصلاحات اللازمة للمشروع البديل عوضا عن استعمالها في تشييد المجمع المتكامل.

٢٢١ - واللجنة الاستشارية قلقة من الحالة التي أُبلغ عنها وأسفرت عن تأخر مشروع التشييد في البعثة، وهي تحت الأمين العام على أن يكفل التعجيل بإيجاد حل لهذه المسألة. وتتوقع اللجنة أن تحصل في أقرب فرصة ممكنة على مزيد من المعلومات بهذا الشأن، وكذلك على مقترحات مفصلة تخص الخيارات التي يجري بحثها حاليا، لتقوم باستعراضها ثم تُعرَض على أنظار الجمعية العامة.

جيم - خاتمة

٢٢٢ - فيما يخص مقترح الأمين العام المتعلق بالإجراءات المطلوب اتخاذها من الجمعية العامة، على النحو المبين في الفقرة ٣٤ من تقريره (A/65/328)، توصي اللجنة الاستشارية بما يلي:

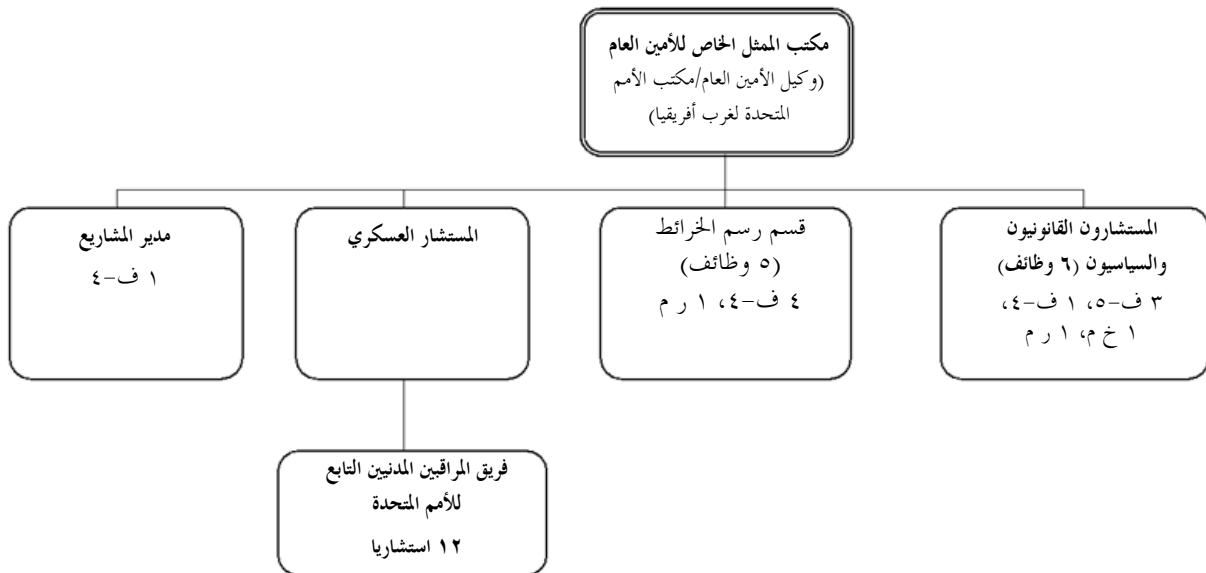
(أ) أن توافق الجمعية العامة على الموارد التي طلبها الأمين العام للبعثات السياسية الخاصة الـ ٢٩ الواردة في الجدول ١ من الوثيقة A/65/328 للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، رهنا بملاحظات اللجنة وتوصياتها المسطورة أعلاه. وتطلب اللجنة أن يعرض على الجمعية العامة المبلغ المعدّل عند نظرها في مقترحات الأمين العام؛

(ب) أن تخطط الجمعية العامة علماً بصافي الاحتياجات الإضافية اللازمة لعام ٢٠١٠ وبالصيد غير المنقّ من الاعتمادات المرصدة للبعثات السياسية الخاصة في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

(ج) أن تعتمد الجمعية العامة الموارد المعدلة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ويقابلها مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، على أن تراعي في ذلك التوصيتين الواردتين في الفقرتين ٢٢٢ (أ) و (ب) أعلاه.

المرفق الثالث

الهيكل التنظيمي لدعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة



المرفق الرابع

التقديرات المنقحة استناداً إلى انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال المنصوص عليه
في قرار مجلس الأمن ١٩٣٩ (٢٠١٠)

بيان موجز

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

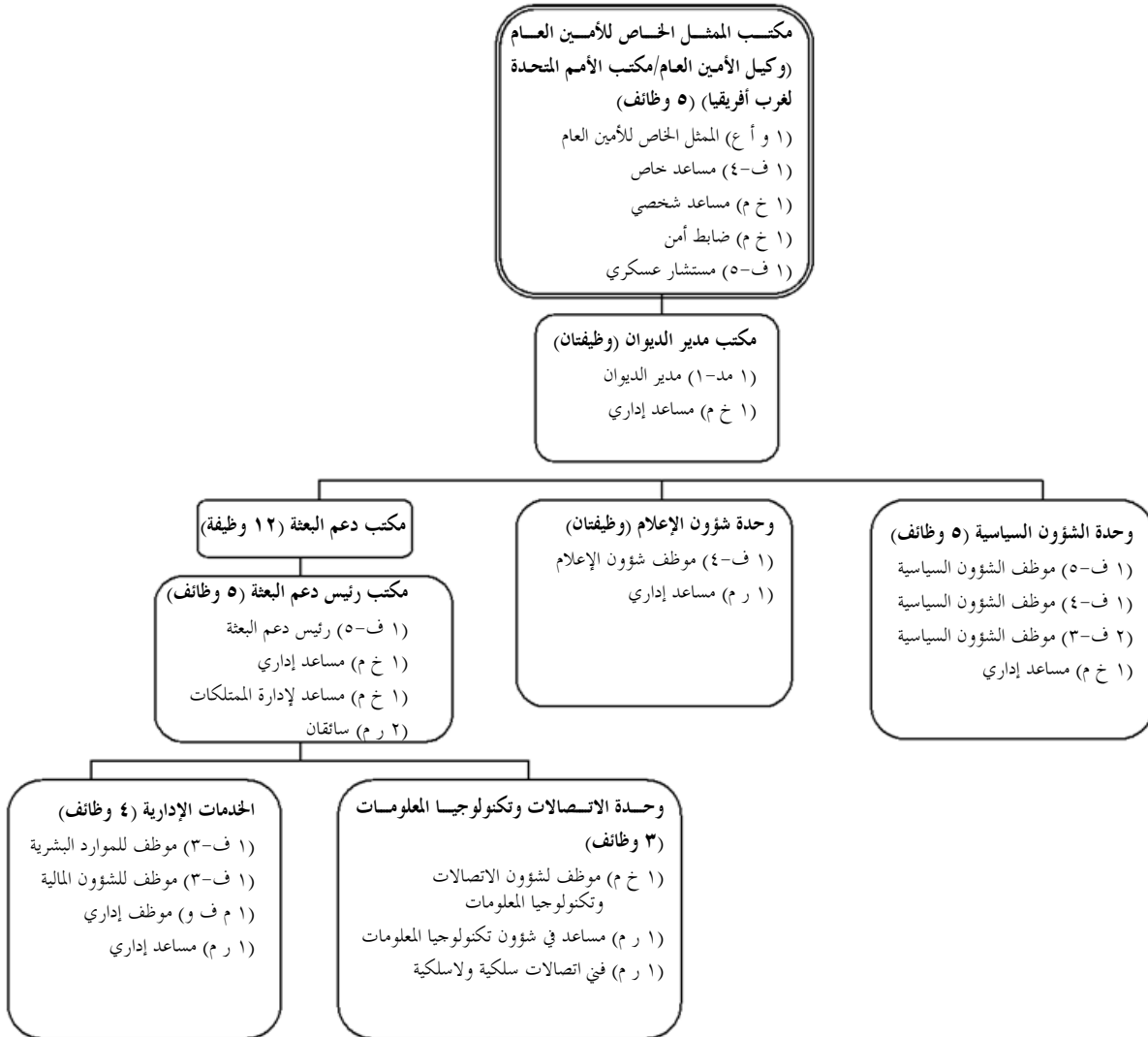
الفرق، ٢٠١٠-٢٠١١		الاحتياجات لعام ٢٠١١		من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			
الاحتياجات غير المتكررة الفرق		مجموع الاحتياجات ١ كانون الثاني/يناير - ١٥ أيار/مايو ٢٠١١		النفقات الاعتمادات التقديرية الفرق			الفئة
(١)-(٤)=(٧)	(٦)	(٣)-(٤)=(٥)	(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة							
(١ ٠٥٦,١)	-	١ ٤٥٨,٧	٢١٤,٩	(١ ٢٤٣,٨)	٢ ٥١٤,٨	١ ٢٧١,٠	١ - المراقبون العسكريون
-	-	-	-	-	-	-	٢ - الشرطة المدنية
(١ ٠٥٦,١)	-	١ ٤٥٨,٧	٢١٤,٩	(١ ٢٤٣,٨)	٢ ٥١٤,٨	١ ٢٧١,٠	مجموع الفئة أولا
ثانيا - الأفراد المدنيون							
(٣ ٢٧٦,٨)	-	٢ ٩٠١,٧	١ ٦٥٣,٠	(١ ٢٤٨,٧)	٦ ١٧٨,٥	٤ ٩٢٩,٨	١ - الموظفون الدوليون
(٤٩٩,١)	-	٨٩١,١	٢٥٠,٠	(٦٤١,١)	١ ٣٩٠,٢	٧٤٩,١	٢ - الموظفون الوطنيون
(٣٠٨,١)	-	٣٩٣,٩	١٧٩,٧	(٢١٤,٢)	٧٠٢,٠	٤٨٧,٨	٣ - متطوعو الأمم المتحدة
(٤ ٠٨٤,٠)	-	٤ ١٨٦,٧	٢ ٠٨٢,٧	(٢ ١٠٤,٠)	٨ ٢٧٠,٧	٦ ١٦٦,٧	مجموع الفئة ثانيا
ثالثا - التكاليف التشغيلية							
-	-	-	-	-	-	-	١ - المساعدة المؤقتة العامة
(٢٢,١)	-	٦٩,٣	١,٣	(٦٨,٠)	٩١,٤	٢٣,٤	٢ - الاستشاريون والخبراء
(٣٤٠,٤)	-	٣٦,١	٥٥,٦	١٩,٥	٣٧٦,٥	٣٩٦,٠	٣ - السفر الرسمي
(٥٢٥,٤)	-	٤٠٠,٧	٣٧٠,٥	(٣٠,٢)	٩٢٦,١	٨٩٥,٩	٤ - المرافق والبنى التحتية
(٣٠٩,٠)	-	١٥٣,٦	٨٧,٦	(٦٦,٠)	٤٦٢,٦	٣٩٦,٦	٥ - النقل البري
(٣ ٤٨٥,٦)	-	٢ ٨٧٥,٢	١ ٧١١,٣	(١ ١٦٣,٩)	٦ ٣٦٠,٨	٥ ١٩٦,٩	٦ - النقل الجوي
(٨٨٠,٦)	-	٢٠,٠	٢٥٥,٣	٢٣٥,٣	٩٠٠,٦	١ ١٣٥,٩	٧ - الاتصالات

الاحتياجات لعام ٢٠١١				من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			
الفرق، ٢٠١٠-٢٠١١		مجموع الاحتياجات		النفقات			الفئة
الاحتياجات غير المتكررة	الفرق	صافي الاحتياجات	١ كانون الثاني/يناير - ١٥ أيار/مايو ٢٠١١	الاعتمادات	التقديرية	الفرق	
(٦)	(٧)=(٤)-(١)	(٥)=(٤)-(٣)	(٤)	(٣)=(١)-(٢)	(٢)	(١)	
-	(٣٢٧,٤)	١٧٦,٩	٤٠,٨	(١٣٦,١)	٥٠٤,٣	٣٦٨,٢	٨ - تكنولوجيا المعلومات
-	(٧٨,٦)	٢٥,٦	٣٥,٩	١٠,٣	١٠٤,٢	١١٤,٥	٩ - الخدمات الطبية
-	-	-	-	-	-	-	١٠ - المعدات الخاصة
-	(١٤٣,٤)	١٨,٢	٣٧٤,٦	٣٥٦,٤	١٦١,٦	٥١٨,٠	١١ - لوازم وخدمات ومعدات أخرى
-	(٦ ١١٢,٥)	٣ ٧٧٥,٦	٢ ٩٣٢,٩	(٨٤٢,٧)	٩ ٨٨٨,١	٩ ٠٤٥,٤	مجموع الفئة ثالثا
-	(١١ ٢٥٢,٦)	٩ ٤٢١,٠ ^١	٥ ٢٣٠,٥	(٤ ١٩٠,٥)	٢٠ ٦٧٣,٦	١٦ ٤٨٣,١	المجموع

(أ) ٤ ١٩٠,٥ دولارا - مقدار النقص لعام ٢٠١٠ بسبب تمديد ولاية البعثة (قرار مجلس الأمن ١٩٣٩ (٢٠١٠))؛
 ١ ٠٨٨,١ دولارا - العمليات في الفترة الممتدة من ١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير؛ ٤ ١٤٢,٤ دولارا - ميزانية التصفية للفترة الممتدة
 من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١١.

المرفق الخامس

مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا



المرفق السادس

الوظائف الإضافية المقترح والوظائف المقترح نقلها والوظائف المقترح إلغاؤها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في عام ٢٠١١^(أ)

ملاك الموظفين المعتمد لعام ٢٠١٠: ٢ ٧٥٥ وظيفة (٥٦٣ وظائف دولية، ٢ ٢١١ وظيفة وطنية، ٨١ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة)

ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١١: ٢ ٥٨٤ (٥٥٢ وظيفة دولية، ١ ٥٩٢ وظيفة وطنية، ٨٠ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة)

مما يعكس نقصاً صافياً قدره ١٧١ وظيفة (١١ وظيفة دولية، و ١٥٩ وظيفة وطنية، ومتطوعاً واحداً من متطوعي الأمم المتحدة) على النحو التالي:

ألف - مكتب الممثل الخاص للأمين العام

١ - المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان: ٧ وظائف حالية: ١ وكيل أمين عام، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ٢ من الرتبة المحلية

٢ - قسم حقوق الإنسان (وحدة حقوق الإنسان سابقاً): ٢٨ وظيفة حالية: ١ مد-١، ١ ف-٥، ٤ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ٦ موظفين فنيين وطنيين، ٩ موظفين من الرتبة المحلية، ١ من متطوعي الأمم المتحدة

٣ - وحدة الاتصالات الاستراتيجية والمتحدث الرسمي: ٢٩ وظيفة حالية: ١ مد-١، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٥ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ٦ موظفين فنيين وطنيين، ١٣ من الرتبة المحلية

٤ - وحدة التحليل والتخطيط (ألغيت): ٢١ وظيفة حالية: ١ مد-١، ١ ف-٥، ٤ ف-٤، ٣ ف-٣، ٢ ف-٢، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ٧ من الرتبة المحلية

(أ) تشير أرقام الفقرات في هذا المرفق إلى الوثيقة A/65/328/Add.4.

الوظائف المقترح نقلها:

- ١ مد-١، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ ف-٢، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ١ من الرتبة المحلية إلى وحدة تحليل السياسات المنشأة حديثاً (الدعامة الأولى) (الفقرة ٧٤ (أ))
- ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من الرتبة المحلية إلى الوحدة المعنية باتساق المعونة المنشأة حديثاً (الدعامة الثانية) (الفقرة ٧٤ (ب))
- ٣ من الرتبة المحلية إلى شعبة الشؤون السياسية (الدعامة الأولى) (الفقرة ٧٤ (ج))
- ٢ من الرتبة المحلية إلى قسم الأمن (الفقرة ٧٤ (د))

٥ - قسم الأمن (بما في ذلك نظام إدارة الأمن المتكامل لإدارة شؤون السلامة والأمن/إدارة عمليات حفظ السلام): ٢٤٥ وظيفة حالية: ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ٧ ف-٣، ٦ ف-٢، ٥٤ من فئة الخدمة الميدانية، ١٧١ من الرتبة المحلية، ٢ من متطوعي الأمم المتحدة

الوظائف الإضافية المقترحة:

- الخدمة الميدانية/خدمات الأمن لمركز عمليات الأمن في مركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان (٤ وظائف) (الفقرة ٧٧ (أ))
- الخدمة الميدانية/خدمات الأمن لنظام السلامة والأمن لجمع ألفا (٣ وظائف) (الفقرة ٧٧ (ب))
- الخدمة الميدانية/خدمات الأمن لوحدة السلامة من الحرائق (وظيفتان) (الفقرة ٧٧ (ج))

الوظائف المقترح نقلها:

- ٢ من الرتبة المحلية من وحدة التحليل والتخطيط التي ألغيت (الفقرة ٧٩)
- ١ من متطوعي الأمم المتحدة من قسم الهندسة (الفقرة ٧٩)
- ١ من الخدمة الميدانية/خدمات الأمن إلى مكتب الدعم في الكويت المنشأ حديثاً (الفقرة ٨٠)
- ١ من الرتبة المحلية إلى مكتب الدعم في الكويت المنشأ حديثاً (الفقرة ٨٠)

- باء - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية، الدعامة الأولى)
- ١ - المكتب المباشر لنائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية): ٧ وظائف حالية: ١ أمين عام مساعد، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من الرتبة المحلية
- ٢ - وحدة تحليل السياسات (جديدة)
- الوظائف المقترحة نقلها:
- ١ مد-١، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ ف-٢، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ١ من الرتبة المحلية، من وحدة التحليل والتخطيط التي أُلغيت (الفقرة ٨٤)
- ٣ - شعبة الشؤون السياسية (بما فيها مكاتب الاتصال التابعين للبعثة في إسلام آباد (باكستان) وطهران (جمهورية إيران الإسلامية)): ٤١ وظيفة حالية: ١ مد-٢، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٦ ف-٤، ٧ ف-٣، ١ من فئة الخدمات الميدانية، ٩ موظفين فنيين وطنيين، ١٢ من الرتبة المحلية، ٢ من متطوعي الأمم المتحدة
- الوظائف المقترحة نقلها:
- ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ ف-٢، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ٣ من الرتبة المحلية من وحدة دعم انتخاب التي أُلغيت (الفقرة ٨٨)
- ١ ف-٣ من شعبة الحوكمة وسيادة القانون وإصلاح الشرطة ومكافحة المخدرات التي أُلغيت (الفقرة ٨٩)
- ٣ من الرتبة المحلية من وحدة التحليل والتخطيط التي أُلغيت (الفقرة ٩٠)
- ١ ف-٥ إلى وحدة التخطيط وكتابة التقارير للبعثة (الفقرة ٩٠)
- ١ ف-٣ من وحدة المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري من أجل انتداب شاغلها بعد ذلك للعمل في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى (الفقرة ٩١)
- ٤ - شعبة الحوكمة وسيادة القانون وإصلاح الشرطة ومكافحة المخدرات (أُلغيت)
- ٤ وظائف حالية: ١ مد-٢، ١ ف-٣، ١ موظف فني وطني، ١ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح نقلها:

١ ف-٣ إلى شعبة الشؤون السياسية (الفقرة ٩٣ (أ))

١ موظف فني وطني إلى وحدة المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري (الفقرة ٩٣ (ب))

الوظائف المقترح إلغاؤها:

١ مد-٢ (الفقرة ٩٤)

١ من الرتبة المحلية

٥ - الوحدة الاستشارية للشرطة (الوحدة الاستشارية للشرطة المدنية سابقاً): ٣ وظائف

حالية: ١ ف-٤، ١ ف-٣، موظف فني وطني، ١ من الرتبة المحلية

٦ - وحدة مكافحة المخدرات: (ألغيت)

٤ وظائف حالية: ١ ف-٤، ١ ف-٣، موظف فني وطني، ١ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح نقلها:

١ ف-٣ ووظيفة موظف فني وطني إلى الوحدة المعنية باتساق المعونة المنشأة حديثاً

(الفقرة ٩٨ (أ))

١ من الرتبة المحلية إلى مكتب رئيس دعم البعثة (الفقرة ٩٨ (ب))

الوظائف المقترح إلغاؤها:

١ ف-٤ (الفقرة ٩٨)

٧ - وحدة دعم الانتخابات (ألغيت):

١٣ وظيفة حالية: ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ ف-٢، ٣ موظفين فنيين وطنيين،

٣ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح نقلها:

١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ ف-٢، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ٣ من الرتبة المحلية إلى

شعبة الشؤون السياسية (الفقرة ٩٩)

- ٨ - الوحدة الاستشارية العسكرية: ١٢ وظيفة حالية: ١٢ من الرتبة المحلية
- جيم - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) (الدعامة الثانية)
- ١ - المكتب المباشر لنائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية): ٥ وظائف حالية: ١ أمين عام مساعد، ٢ ف-٤، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من الرتبة المحلية
- الوظائف المقترحة نقلها:
- ١ ف-٢ من وحدة دعم التنمية الوطنية لأفغانستان التي ألغيت (الفقرة ١٠٣ (أ))
- ١ برتبة ف-٤ إلى وحدة التنسيق الميداني (الفقرة ١٠٣ (ب))
- ١ من الرتبة المحلية من وحدة الشؤون الإنسانية التي ألغيت (الفقرة ١٠٣ (ج))
- ٢ - مدير التنمية والمستشار الخاص للممثل الخاص للأمين العام (المستشار الخاص لشؤون التنمية سابقاً): ٤ وظائف حالية: ١ مد-٢، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من الرتبة المحلية
- ٣ - وحدة دعم استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان (ألغيت): ١٦ وظيفة حالية: ١ مد-١، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ٥ موظفين فنيين وطنيين، ١ من الرتبة المحلية
- الوظائف المقترحة نقلها:
- ١ ف-٥، و ١ ف-٤، ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، وموظفين فنيين وطنيين إلى الوحدة المعنية باتساق المعونة المنشأة حديثاً (الفقرة ١٠٥ (أ))
- ١ مد-١، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ موظفين فنيين وطنيين إلى وحدة التنسيق الميداني (الفقرة ١٠٥ (ب))
- ١ ف-٢ إلى المكتب المباشر لنائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) (الفقرة ١٠٥ (ج))
- وظيفة واحدة من الرتبة المحلية إلى وحدة حماية الطفل (الفقرة ١٠٥ (د))
- ١ ف-٤ إلى المكتب الإقليمي في قندهار (الفقرة ١٠٥ (هـ))

٤ - الوحدة الجنسانية: ٥ وظائف حالية: ١ ف-٤، ١ ف-٢، موظف فني وطني، ١ من الرتبة المحلية، ١ من متطوعي الأمم المتحدة

٥ - الوحدة المعنية باتساق المعونة (وحدة التنسيق مع المانحين وفعالية المعونة سابقاً): ١٥ وظيفة حالية: ١ ف-٥، ١٠ ف-٤، ١ ف-٢، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ٢ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترحة نقلها:

١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، وموظف فنيين وطنيين من وحدة دعم استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان (الفقرة ١٠٨ (أ))

١ ف-٤، ١ ف-٣، و ١ من الرتبة المحلية من وحدة التحليل والتخطيط السابقة (الفقرة ١٠٨ (ب))

١ ف-٣ وموظف فني وطني واحد من وحدة مكافحة المخدرات (الفقرة ١٠٨ (ج))

وظيفة موظف فني وطني من وحدة الشؤون الإنسانية الملغاة (الفقرة ١٠٨ (د))

١ ف-٤ إلى وحدة التنسيق الميداني (الفقرة ١١١ (أ))

١ ف-٤ إلى مكتب غارديز الإقليمي (الفقرة ١١١ (ب))

١ ف-٤ إلى مكتب باميان الإقليمي (الفقرة ١١١ (ب))

المقترح الوظائف إلغاؤها:

١ ف-٤ (الفقرة ١١٢)

٦ - وحدة المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري: ٩ وظائف حالية: ١ ف-٥،

١ ف-٤، ٣ ف-٣، موظفان فنيان وطنيان، ٢ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترحة نقلها:

١ ف-٣ إلى شعبة الشؤون السياسية (الفقرة ١١٥)

١ ف-٢ من وحدة الشؤون الإنسانية الملغاة (الفقرة ١١٦)

وظيفة موظف فني وطني من شعبة الحوكمة وسيادة القانون وإصلاح الشرطة ومكافحة

المخدرات الملغاة (الفقرة ١١٦)

٧ - وحدة الشؤون الإنسانية (ألغيت):

٧ وظائف حالية: ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، موظفان فنيان وطنيان، ٢ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترحة نقلها:

- ١ ف-٢ إلى وحدة المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري (الفقرة ١١٧ (أ))
- موظف فني وطني واحد إلى وحدة التنسيق الميداني المنشأة حديثاً (الفقرة ١١٧ (ب))
- وظيفة موظف فني وطني إلى الوحدة المعنية باتساق المعونة المنشأة حديثاً (الفقرة ١١٧ (ج))
- ١ من الرتبة المحلية إلى المكتب المباشر لنائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) (الفقرة ١١٧ (د))
- ١ من الرتبة المحلية إلى مكتب الدعم في الكويت المنشأة حديثاً (الفقرة ١١٧ (هـ))

الوظائف المقترحة إلغاؤها:

- ١ ف-٣ و ١ ف-٤ (الفقرة ١١٨)

٨ - وحدة حماية الطفل: ٤ وظائف حالية: ١ ف-٤، ٢ ف-٣، موظفان فنيان وطنيان

الوظائف المقترحة نقلها:

- وظيفة موظف فني وطني إلى المكاتب الإقليمية في جلال أباد (الفقرة ١٢٢)
- وظيفة موظف فني وطني إلى المكاتب الإقليمية في هرات (الفقرة ١٢٢)
- ١ من الرتبة المحلية من وحدة دعم استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان الملغاة (الفقرة ١٢٣)

٩ - وحدة الحوكمة: ١٠ وظائف حالية: ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ١ ف-٣، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ٢ من الرتبة المحلية

١٠ - وحدة سيادة القانون: ١٨ وظائف حالية: ١ مد-١، ١ ف-٥، ٧ ف-٤، ٢ ف-٣، ٣ موظفين فنيين وطنيين، و ٤ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترحة نقلها:

- وظيفة موظف فني وطني إلى المكتب الإقليمي في جلال أباد (الفقرة ١٢٩)

- ١١ - وحدة التنسيق الميداني (وحدة تنسيق الدعم الميداني سابقاً): ٦ وظائف حالية: ١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح نقلها:

- ١ برتبة مد-١ من وحدة دعم استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان الملغاة (الفقرة ١٣٣)
١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ موظفين فنيين وطنيين من وحدة دعم استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان الملغاة (الفقرة ١٣٦ (أ))
١ ف-٤ من المكتب المباشر لنائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) (الفقرة ١٣٦ (ب))
١ ف-٤ من الوحدة المعنية باتساق المعونة (الفقرة ١٣٦ (ج))
وظيفة موظف فني وطني من وحدة الشؤون الإنسانية الملغاة (الفقرة ١٣٦ (د))
١ ف-٣ إلى مكتب رئيس دعم البعثة (الفقرة ١٣٧)

دال - مكتب مدير الديوان

- ١ - المكتب المباشر لمدير الديوان: ٧ وظائف حالية: ١ مد-٢، ١ ف-٣، ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ٣ في الرتبة المحلية

- ٢ - وحدة التخطيط وكتابة التقارير للبعثة (وحدة أفضل الممارسات وكتابة التقارير سابقاً): ٩ وظائف حالية: ١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ٢ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح نقلها:

- ١ ف-٥ من شعبة الشؤون السياسية (الفقرة ١٤٠)
وظيفة موظف فني وطني إلى المكتب الإقليمي في هرات (الفقرة ١٤٢)
٣ - وحدة الشؤون القانونية: ٧ وظائف حالية: ١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، موظف فني وطني، ١ من الرتبة المحلية
٤ - وحدة السلوك والانضباط: ٣ وظائف حالية: ١ ف-٥، ١ ف-٢، موظف فني وطني

٥ - وحدة اللغات: ١٢ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ١٠ موظفين فنيين وطنيين، ١ من الرتبة المحلية

٦ - وحدة مراجعي الحسابات المقيمين: ٥ وظائف حالية: ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، موظف فني وطني، ١ من الرتبة المحلية

هاء - دعم البعثة

١ - مكتب رئيس دعم البعثة: ٤ وظائف حالية: ١ مد-١، ١ ف-٤، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترحة نقلها:

١ ف-٣ من وحدة التنسيق الميداني (الفقرة ١٤٨)

١ من الرتبة المحلية من وحدة مكافحة المخدرات الملغاة (الفقرة ١٤٩)

٢ - وحدة دعم متطوعي الأمم المتحدة:وظيفتان حاليتان: ٢ من متطوعي الأمم المتحدة

٣ - قسم الميزانية والتخطيط: ٥ وظائف حالية: ١ ف-٥، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، وظيفة موظف فني وطني، ١ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترحة نقلها:

١ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من الرتبة المحلية إلى مكتب الدعم في الكويت (الفقرة ١٥٢)

٤ - وحدة السلامة الجوية: ٣ وظائف حالية: ١ ف-٤، ١ من فئة الخدمة الميدانية، وظيفة موظف فني وطني

٥ - مكتب رئيس الخدمات التقنية (مكتب الخدمات التقنية سابقا): ٣ وظائف حالية: ١ ف-٥، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من الرتبة المحلية

٦ - قسم الهندسة: ٦١ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٤ من فئة الخدمة الميدانية، ٢ موظفين وطنيين، و ٤٣ من الرتبة المحلية، و ٩ من متطوعي الأمم المتحدة

الوظائف المقترحة نقلها:

١ من متطوعي الأمم المتحدة إلى قسم الأمن (الفقرة ١٥٦)

٧ - قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: ٦٥ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ١٥ من فئة الخدمة الميدانية، ٧ موظفين فنيين وطنيين، ٣٥ من الرتبة المحلية، ٧ من متطوعي الأمم المتحدة

الوظائف المقترح نقلها:

٤ من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من الرتبة المحلية إلى مكتب الدعم في الكويت (الفقرة ١٥٨)

٨ - قسم الإمدادات/خلايا الوقود: ٢٠ وظيفة حالية: ١ ف-٣، ١ ف-٢، ٣ من فئة الخدمة الميدانية، ١٢ من الرتبة المحلية، و ٣ من متطوعي الأمم المتحدة

٩ - قسم النقل البري: ١٦٧ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ٦ من فئة الخدمة الميدانية، موظفان فنيان وطنيان، ١٥٤ من الرتبة المحلية، ٤ من متطوعي الأمم المتحدة

الوظائف المقترح نقلها:

٣ من الرتبة المحلية إلى مكتب الدعم في الكويت (الفقرة ١٦١)

١٠ - قسم العمليات الجوية: ١٩ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ٧ من الرتبة المحلية، ٤ من متطوعي الأمم المتحدة

١١ - قسم مراقبة الحركة: ٢٤ وظيفة حالية: ٤ الخدمة الميدانية، موظفان فنيان وطنيان، ١ من متطوعي الأمم المتحدة، ١٧ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح نقلها:

٢ من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من الرتبة المحلية إلى مكتب الدعم في الكويت (الفقرة ١٦٤)

١٢ - قسم المعلومات الجغرافية: ٥ وظائف حالية: ١ ف-٣، ١ ف-٢، ١ من الرتبة المحلية، ٢ من متطوعي الأمم المتحدة

١٣ - مكتب رئيس الخدمات الإدارية:وظيفتان حاليتان: ١ ف-٥، ١ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح نقلها:

١ ف-٥ إلى مكتب الدعم في الكويت (الفقرة ١٦٦)

١٤ - قسم الموارد البشرية (بما في ذلك وحدتا السفر والتدريب): ٤٦ وظيفة حالية: ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ١٢ من فئة الخدمة الميدانية، ٦ موظفين فنيين وطنيين، ١٨ من الرتبة المحلية، ٤ من متطوعي الأمم المتحدة

الوظائف المقترح نقلها:

٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٩ من الرتبة المحلية إلى مكتب الدعم في الكويت (الفقرة ١٦٨)

١٥ - قسم الشؤون المالية: ٢٩ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ ف-٢، ٦ من فئة الخدمة الميدانية، موظفان فنيان وطنيان، ١٤ من الرتبة المحلية، ٢ من متطوعي الأمم المتحدة

الوظائف المقترح نقلها:

١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ٥ من فئة الخدمة الميدانية، و ٦ من الرتبة المحلية إلى مكتب الدعم في الكويت (الفقرة ١٧٠)

١٦ - قسم المشتريات: ١٣ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٥ من فئة الخدمة الميدانية، موظفان فنيان وطنيان، و ٤ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح نقلها:

١ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من الرتبة المحلية إلى مكتب الدعم في الكويت (الفقرة ١٧٢)

١٧ - قسم الخدمات الطبية: ٢١ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٤ موظفين فنيين وطنيين، ٩ من الرتبة المحلية، ٦ من متطوعي الأمم المتحدة

١٨ - قسم الخدمات العامة: ٢٩ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٦ من فئة الخدمة الميدانية، وظيفة موظف فني وطني، ١٧ من الرتبة المحلية، ٣ من متطوعي الأمم المتحدة

الوظائف المقترح نقلها:

١ ف-٣ و ٢ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من الرتبة المحلية إلى مكتب الدعم في الكويت (الفقرة ١٧٥)

١٩ - قسم تقديم المشورة/رعاية الموظفين: ٧ وظائف حالية: ١ ف-٤، ٢ ف-٣، وظيفة موظف فني وطني، ١ من الرتبة المحلية، ٢ من متطوعي الأمم المتحدة

واو - مكتب الدعم في الكويت

الوظائف المقترحة نقلها:

١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٥ ف-٣، ٢ ف-٢، ٢٨ من فئة الخدمة الميدانية، ٢٨ من الرتبة المحلية (الجدول ١ والفقرة ١٧٩)

زاي - المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات

ملاك الموظفين المعتمد لعام ٢٠١٠: ٦٧٤ ١ وظيفة (٢٢٩ وظيفة دولية، و ١٤١٩ وظيفة وطنية، و ٢٦ من متطوعي الأمم المتحدة)

ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١١: ٥٠٧ ١ وظائف (٢١٧ وظيفة دولية، ٢٦٥ ١ وظيفة وطنية، و ٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة)

مما يعكس انخفاضا صافيا قدره ١٦٧ وظيفة (١٢ وظيفة دولية و ١٥٤ ١ وظيفة وطنية، ومتطوعا واحدا من متطوعي الأمم المتحدة)، على النحو التالي:

١ - المكاتب الإقليمية: ٨٣٢ وظيفة حالية: ١ مد-١، ٧ ف-٥، ٣٦ ف-٤، ٣٥ ف-٣، ٢٥ ف-٢، ٤٣ من فئة الخدمة الميدانية، ١٣٤ موظفا فنيا وطنيا، ٥٢٩ من الرتبة المحلية، ٢٢ من متطوعي الأمم المتحدة

الوظائف الإضافية المقترحة:

١ من فئة الخدمة الميدانية إلى المكتب الإقليمي في هرات (الفقرة ١٩١)

١ من فئة الخدمة الميدانية إلى المكتب الإقليمي في جلال آباد (الفقرة ١٩٣)

الوظائف المقترحة نقلها:

١ ف-٤ من وحدة دعم التنمية الوطنية لأفغانستان التي ألغيت إلى المكتب الإقليمي في قندهار (الفقرة ١٩٠)

وظيفة موظف فني وطني من وحدة حماية الطفل إلى المكتب الإقليمي في هرات (الفقرة ١٩٢)

وظيفة موظف فني وطني من وحدة التخطيط وكتابة التقارير للبعثة إلى المكتب الإقليمي في هرات (الفقرة ١٩٢)

وظيفة موظف فني وطني من وحدة حماية الطفل إلى المكتب الإقليمي في جلال آباد (الفقرة ١٩٤)

وظيفة موظف فني وطني من وحدة سيادة القانون إلى المكتب الإقليمي في جلال آباد (الفقرة ١٩٤)

ف-٤ من الوحدة المعنية باتساق المعونة إلى المكتب الإقليمي في باميان (الفقرة ١٩٥)

ف-٤ من الوحدة المعنية باتساق المعونة إلى المكتب الإقليمي في غارديز (الفقرة ١٩٦)

٢ - مكاتب المقاطعات: ٨٤٢ وظيفة حالية: ١٩ ف-٤، ٢٣ ف-٣، ٢١ ف-٢، ١٩ من فئة الخدمة الميدانية، ٧٦ موظفا فنيا وطنيا، ٦٨٠ من الرتبة المحلية، ٤ من متطوعي الأمم المتحدة

الوظائف المقترح إلغاؤها:

١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ موظفين فنيين وطنيين، و ٣٥ من الرتبة المحلية (الفقرة ١٩٩)

١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ موظفين فنيين وطنيين، و ٣٧ من الرتبة المحلية، و ١ من متطوعي الأمم المتحدة (الفقرة ٢٠٠)

١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ موظفين فنيين وطنيين، و ٣٥ من الرتبة المحلية (الفقرة ٢٠١)

١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ موظفين فنيين وطنيين، و ٣٥ من الرتبة المحلية (الفقرة ٢٠٢)

المرفق السابع

الوظائف الإضافية المقترحة والوظائف المقترح إلغاؤها والوظائف المقترح إعادة تصنيفها في المكاتب الفنية ودعم البعثة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في عام ٢٠١١

القسم	اللقب الوظيفي	المجموع	الرتبة	الحالة
المكاتب الفنية				
مكتب الممثل الخاص للأمين العام	مستشار في الشؤون الاقتصادية	١	مد-١	جديدة
	المساعد الخاص للممثل الخاص للأمين العام	١	ف-٤	جديدة
المجموع		٢		
مكتب رئيس الديوان	مستشار شرطة أقدم	١	ف-٥	جديدة
	رئيس المكتب	٢	ف-٥	جديدة
	رئيس المكتب	١+	ف-٥	إعادة تصنيف بخفض الرتبة من مد-١
	موظف التخطيط والتنسيق	١	م ف و	جديدة
	مساعد إداري	٤	ر م	جديدة
	رئيس المكتب	١-	مد-١	إعادة تصنيف بخفض الرتبة إلى ف-٥
المجموع		٨		
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام	الموظف الفني المعني بحماية الطفل	١	ف-٤	جديدة
	الموظف الفني المعني بحماية الطفل	١	م ف و	جديدة
المجموع		٢		
الشؤون الانتخابية	رئيس المستشارين الانتخابيين	١+	مد-١	إعادة تصنيف بخفض الرتبة من مد-٢
	مساعد للشؤون اللوجستية/الإدارية	١	خ م	جديدة
	مساعد إداري	١	ر م	جديدة
	رئيس المستشارين التقنيين	١-	مد-٢	إعادة تصنيف بخفض الرتبة إلى
	مساعد للشؤون اللوجستية/الإدارية	١-	ف-٣	ألغيت

القسم	اللقب الوظيفي	الاجموع	الرتبة	الحالة
الاجموع	موظف انتخابي	١-	م ف و	أُلغيت
		صفر		
الدعم الإنمائي والإنساني	موظف إدارة المعلومات	١	ف-٣	جديدة
	موظف إدارة المعلومات	١	م ف و	جديدة
	موظف البرامج	٢	م ف و	جديدة
	موظف الشؤون الإنسانية	١٨	م ف و	جديدة
	موظف البرامج المعاون	١-	ف-٢	أُلغيت
	مساعد إداري	٢-	ر م	أُلغيت
الاجموع		١٩		
مكتب موظف الإعلام	منتج فيديو	١	ف-٣	جديدة
	موظف الإعلام	٣	م ف و	جديدة
	مدير الموقع الإلكتروني	١	م ف و	جديدة
	مساعد لشؤون الإعلام	١	ر م	جديدة
الاجموع		٦		
السلامة والأمن	ضابط الحماية الشخصية	٢٥	خ م	جديدة
	ضابط أمن	١٢	خ م	جديدة
	مساعد أمني	٣-	ر م	أُلغيت
	عامل اللاسلكي	٥-	ر م	أُلغيت
الاجموع		٢٩		
الاجموع الكلي الموضوعي		٦٦		
دعم البعثة				
مكتب رئيس دعم البعثة	موظف إداري	١	ف-٤	جديدة
	مساعد إداري	١	خ م	جديدة
	مساعد إداري	١	ر م	جديدة
الاجموع		٣		
مكتب رئيس الخدمات الإدارية	موظف الاتصال	١	م ف و	جديدة
	مساعد للاتصال	١	ر م	جديدة
الاجموع		٢		

القسم	اللقب الوظيفي	الاجموع	الرتبة	الحالة
الموارد البشرية	مساعد للموارد البشرية	١	خ م	
	مساعد للموارد البشرية	٢	ر م	
	موظف لشؤون التدريب	١-	ف-٣	أُلغيت (أعيد تصنيفها إلى الرتبة ف-٤ في قسم التدريب)
	الاجموع	٢		
قسم التدريب	موظف لشؤون التدريب	١	ف-٤	جديدة (أعيد تصنيفها من الرتبة ف-٣ من قسم الموارد البشرية)
	الاجموع	١		
قسم الخدمات العامة	مساعد وحدة إدارة المرافق	٣	خ م	جديدة
	مساعد وحدة إدارة المرافق	٤	ر م	جديدة
	الاجموع	٧		
قسم المشتريات	مساعد لشؤون المشتريات	١+	خ م	إعادة تصنيف بخفض الرتبة من ف-٣
	مساعد لشؤون المشتريات	٢	ر م	جديدة
	موظف استعراض البائعين	١-	ف-٣	إعادة تصنيف بخفض الرتبة إلى فئة الخدمة الميدانية
	الاجموع	٢		
قسم الإمداد	موظف الإمداد	١-	ف-٣	أُلغيت
الاجموع		١-		
قسم الهندسة	مساعد تقني	٣-	ر م	أُلغيت
	الاجموع	٣-		
قسم النقل	سائق	١	خ م	جديدة
	سائق	١-	ر م	أُلغيت

القسم	اللقب الوظيفي	الاجموع	الرتبة	الحالة
	فني مركبات	١-	ر م	أُلغيت
الاجموع		١-		
قسم الطيران	مساعد للعمليات الجوية	٢	خ م	جديدة
	ضابط العمليات الجوية	١	خ م	جديدة
	مساعد لشؤون الميزانية والإدارة	١	ر م	جديدة
	مساعد للعمليات الجوية	١	ر م	جديدة
	مساعد لمراقبة الحركة	١	ر م	جديدة
	ضابط العمليات الجوية	١-	ف-٣	أُلغيت
الاجموع		٦		
مجموع الدعم		١٨		